



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية

تخصص : تقنيات كمية مطبقة

عنوان المذكرة :

قياس أثر بعض المتغيرات الإقتصادية على البطالة في الجزائر

للفترة الممتدة 1987 _ 2013

(دراسة قياسية تحليلية)

إشراف الأستاذة :

د/ زرواط فاطمة الزهراء

إعداد الطالب :

حيمور مصطفى

أعضاء لجنة المناقشة :

د/ ولد محمد عيسى محمود أستاذ محاضر جامعة مستغانم رئيسا

د/ زرواط فاطمة الزهراء أستاذة محاضرة جامعة مستغانم مقرا

أ/ يخلف عبد الله أستاذ مساعد جامعة مستغانم مناقشا

السنة الجامعية : 2014 _ 2015

شكر و تقدير

قال الله تعالى : " رب اوزعني ان اشكر نعمتك التي انعمت علي و علي والدي و ان اعمل صالحا ترضاه و ادخلني برحمتك في عبادة الصالحين . " سورة النمل ، الآية 19

الحمد و الشكر لله عز و جل علي النعم و الصلاة و السلام علي أشرف المرسلين سيد المرسلين و إمام المتقين صلاة زاكية تؤدي حقه و تزلفه عند ربه الذي بسنته أنار لنا الدروب و اهدينا إلى سبيل الحق .

أتقدم بأسمى معاني الشكر والإحترام و التقدير للأستاذة المحترمة الدكتورة " زرواط فاطمة الزهراء " التي لم تبخل علي بالتوجيهات و النصائح القيمة و التي لها الفضل في تبلور هذا البحث .

و كما أتوجه بالشكر البالغ الذي لا تسعه الكلمات إلى الأساتذة الذين يساهمون في التكوين في تخصص تقنيات كمية مطبقة .

كما لا يفوتني التقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة علي قبولها مناقشة المذكرة لزيادة إثرائها العلمي .

{ بارك الله فيكم }

إهداء

إلهي لا يطيب الليل بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك و
لا تطيب الجنة إلا ببرؤيتك الله جل جلاله .

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة و نصح الأمة إلى نبي الرحمة و نور العالمين سيدنا
محمد صلى الله عليه و سلم

أهدي هذا البحث في طبق من ذهب إلى من مهما قلت لن أوفيها في حقها ،
إلى من وضعت الجنة تحت أقدامها و في درب الحياة ساعدتني و بدعواها أغرقتني
ففجرت من بين صخرات القنوط و اليأس فرحة جرت بأوصالي و أزهرت الحياة بقلبي
....أمي الغالية و إلى من علمني مبادئ الأخلاق و الحياة و حثني على طلب العلم و
النجاح إليك يا أغلى الناس إليك أبي حفظك الله و رعاك .

إلى جميع أفراد عائلتي و كل من يفتح مذكري طلبا للعلم و المعرفة

إلى كل من جمعني بهم الأقدار خلال مسيرتي العلمية

إلى كل موظفي و أساتذة كلية العلوم الإقتصادية

إلى كل إدارات و عمال معهد التربية البدنية و الرياضية .

~.~ مصطفى ~.~

الفهرس

	شكر و تقدير
	إهداء
2	المقدمة العامة
8	الفصل الأول : الإطار النظري لظاهرة البطالة
38	الفصل الثاني : تحليل واقع ظاهرة البطالة في الجزائر
72	الفصل الثالث : الدراسة القياسية لظاهرة البطالة في الجزائر
110	الخاتمة العامة
115	قائمة المراجع
120	قائمة المحتويات
123	قائمة الأشكال و الجداول
	الملخص

المقدمة العامة

المقدمة العامة :

تعاني أغلب دول العالم من ظاهرة البطالة التي تزيد حدتها في الدول النامية عن ما هي في الدول المتقدمة التي باتت تهدد تماسك و إستقرار مجتمعات هذه الدول لما ينتج عنها من آثار سلبية على الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية التي من شأنها أن تمنع من الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل لكل أفراد القوى العاملة ، لهذا فقد حظيت البطالة باهتمام كبير منذ القدم من طرف علماء الإقتصاد و المفكرين الإقتصاديين كما تعمقت الدراسات و الأبحاث في الدول المتقدمة لمحاولة إيجاد التوازن في سوق العمل و الذي يعتبر حالة عرضية حسب النظريات الإقتصادية ، وتعتبر الجزائر كأحد أقطاب العالم هي الأخرى سعت جاهدة للوصول إلى تغطية أكبر قدر ممكن من طلبات العمل المتزايدة سنة بعد سنة وذلك من خلال تسطير مخططات و إدراج برامج للتخفيض من حدة البطالة التي أصبحت أكثر معالم سوق العمل بروزا وهي تعبر عن الخلل بين عرض العمل و الطلب عليه حيث عندما يتجاوز عرض العمل الطلب عليه يؤدي إلى نشوء أزمة بفعل وجود أفراد لا يجدون عملا و لعل من الأسباب الموضوعية التي أدت إلى إرتفاع نسبة البطالة في الجزائر تبنيها لبرنامج التعديل الهيكلي الذي بموجبه تعمل على تطبيق نظام الخصخصة بمختلف أشكالها حيث تتنازل الدولة عن المؤسسات العمومية لفائدة الخاص في إطار تعميق الإصلاحات الإقتصادية التي شرعت فيها منذ سنوات بداية من إستقلالية المؤسسات الممتدة إلى نهاية الثمانينات و إنتهاء برنامج التعديل الهيكلي تمهيدا للدخول إلى إقتصاد السوق ، و أن هذه الإصلاحات الإقتصادية غيرت هيكل العديد من المتغيرات الإقتصادية سواء كانت جزئية كتوجيه المؤسسات إلى اعتماد تكنولوجيات حديثة ، التوجه نحو الخوصصة في بعض القطاعات دون الأخرى ، أو كانت هذه المتغيرات كلية كالنضخم ، معدلات النمو ، معدلات الإستثمار و الناتج المحلي الإجمالي..... إلخ ، و لمعرفة أهم المتغيرات التي تؤثر على البطالة في الإقتصاد الجزائري تستلزم إستخدام طرق و أساليب كمية تساعد على القياس و التنبؤ بمسار معدل البطالة مستقبلا ومن بين الطرق الكمية نجد النماذج الإقتصادية القياسية التي تكتسي أهمية بالغة في دراسة و تفسير بعض المتغيرات الإقتصادية سواء كانت جزئية أو كلية حيث تعمل هذه الأخيرة على تبسيط الواقع وتسمح بالحصول على نتائج تفضي إلى تفسير مختلف المتغيرات محل الدراسة على أساس موضوعي غير متحيز وتعتمد النماذج الإقتصادية القياسية على التصورات النظرية نظرا لاستعمالها الواسعة و المتعددة إذ يمكن من رصد التغيرات الكلية المستقبلية لوضع خطط إقتصادية .

أهمية البحث :

يكتسي البحث أهمية كبيرة لكونه يعطينا فكرة شاملة عن أهم الآثار الاقتصادية و الإجتماعية الناجمة عن مشكل البطالة ، كما يعطينا فكرة عن أهم المتغيرات الاقتصادية الأكثر تأثيرا بشكل مباشر على البطالة في الجزائر و مدى سعي الدولة في إنتهاج بعض الإصلاحات و السياسات لحلها و التخفيف من حدتها و عليه و جب الوقوف على مدى فعالية السياسات و البرامج المنتهجة و تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر عليها .

أهداف البحث :

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى :

- تحليل ظاهرة البطالة في الجزائر و معرفة ما مدى تأثير سياسات التشغيل في التخفيف من حدة ظاهرة البطالة .
- محاولة معرفة أنواع البطالة الموجودة في الجزائر و تفسير النسب المرتفعة عند فئات الشباب .
- محاولة بناء نموذج قياسي إقتصادي لمعرفة أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة و التنبؤ به في الجزائر

تحديد إطار الدراسة :

تخص هذه الدراسة دولة الجزائر باعتبارها من الدول التي تسعى جاهدة إلى محاربة البطالة و التخفيف من حدتها من خلال الإصلاحات الاقتصادية و كذا سياسات التشغيل المنتهجة ، كما تتجلى فترة الدراسة التي تم تحديدها خلال 1987 _ 2013 م و التي تتزامن هذه الفترة بالأزمة التي مرت بها الجزائر و ذلك باختيار أسعار البترول نهاية الثمانينات و بعد ذلك الشروع في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية للتخفيض من معدلات البطالة .

الإشكالية :

على ضوء هذا العرض ، و لمحاولة معرفة المتغيرات الاقتصادية الأكثر تأثيرا على البطالة في الإقتصاد الجزائري و خاصة في ظل الإصلاحات التي عرفها مؤخرا ، سنقوم بطرح الإشكالية التالية :

ما هي أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على معدل البطالة في الجزائر ، و ما مدى تأثير معدل

البطالة بهذه المتغيرات ؟

و على إثر هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ✓ ما هو مفهوم ظاهرة البطالة و كيف يمكن قياسها ؟
- ✓ ما هي أهم النظريات التقليدية و الحديثة المفسرة لظاهرة البطالة ؟
- ✓ ما هي أسباب تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر، و ما هي أهم البرامج التي تضمنتها سياسة التشغيل لمحاربة البطالة ؟
- ✓ ما هو واقع ظاهرة البطالة في الجزائر ؟
- ✓ كيف يمكن بناء نموذج إقتصادي قياسي لظاهرة البطالة في الجزائر و التنبؤ به ؟

الفرضيات :

بناء على الإشكالية السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية :

- ✓ البطالة تعني وجود فئة نشيطة بدون عمل .
- ✓ لا يوجد رأي ثابت و موحد لتفسير ظاهرة البطالة .
- ✓ تتعدد برامج دعم سياسة التشغيل في الجزائر و التي لها دور فعال في التخفيف من حدة البطالة .
- ✓ تتمركز البطالة بشكل كبير في الجزائر عند فئات الشباب .
- ✓ المتغيرات الإقتصادية التي تؤثر على معدل البطالة في الجزائر هي حجم السكان النشطين ، معدل التضخم ، أسعار البترول ، الإستثمار المحلي و الناتج المحلي الإجمالي .

المنهج المستخدم :

لمعالجة هذا الموضوع إستخدمنا المنهج الوصفي و المنهج التحليلي لكونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع فالمنهج الوصفي يسمح لنا بفهم ظاهرة البطالة و كيفية قياسها و المتغيرات الإقتصادية التي يمكن أن تؤثر عليها من خلال إستخدام الأدوات القياسية و الإحصائية الضرورية لدراسة العلاقة بين المتغيرات الإقتصادية و معدل البطالة ، أما المنهج التحليلي فيسمح لنا بتحليل واقع البطالة في الجزائر من خلال تحليل نتائج سياسات و أجهزة التشغيل المستحدثة ، و كما يسمح لنا بتحليل نتائج الإقتصاد القياسي من خلال الدراسة التحليلية القياسية والإقتصادية للنموذج المقدر الذي يمثل العلاقة بين المتغيرات الإقتصادية المختارة و معدل البطالة .

الدراسات السابقة :

من أهم الدراسات التي عالجت مشكلة البطالة في الجزائر من منظور النمذجة القياسية هي :

- حنان بقاط : مذكرة ماجستير بعنوان " نمذجة قياسية للبطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية منذ 1994 م " كان الهدف الرئيسي من الدراسة معرفة مسببات البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية وذلك عن طريق تقدير نموذج قياسي يحدد المتغيرات التي تؤثر على البطالة و قد توصلت الباحثة على أن برامج الإصلاحات خالية من سياسة ملائمة و فعالة للتعامل مع الجوانب الإجتماعية بالرغم من تحسن بعض المؤشرات الإقتصادية ، كما أن النموذج المتوصل إليه من خلال الدراسة التطبيقية كشف على أن البطالة تتحكم فيها المتغيرات الإقتصادية التالية : الإنفاق العمومي ، الإستثمار ، الصادرات ، الواردات ، التضخم و الكتلة النقدية.

- شلاي فارس : مذكرة ماجستير بعنوان " دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الفترة 2001_2004 مع محاولة إقتراح نموذج إقتصادي للتشغيل خلال الفترة 2005 _ 2009 م " حيث كان الهدف الرئيسي للبحث هو بناء نموذج إقتصادي يعتمد على أسلوب بحوث العمليات يهدف إلى معرفة عدد مناصب الشغل التي يمكن توفيرها حسب الإمكانيات المالية المتوفرة ، و قد توصل الباحث إلى أن سياسات التشغيل ساهمت بشكل كبير في تخفيض معدلات لبطالة ، أما بالنسبة للنموذج المتوصل إليه فإنه يهدف إلى إنشاء مناصب عمل على أساس تقييم الموارد المالية المتاحة على قطاعات النشاط الإقتصادي عن طريق إنشاء إستثمارات تمتص الأيدي العاملة .

- بن طاجين محمد عبد الرحمن : مذكرة ماجستير بعنوان " دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1970 _ 2008 م " ، حيث تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهم البرامج المطبقة من طرف الحكومة للتخفيف من نسب البطالة و نتائج كل منها خاصة في السنوات الأخيرة نظرا للإخفاض الملحوظ في معدلات البطالة ، ثم محاولة بناء نموذج قياسي للبطالة في الجزائر باستعمال نوعين من النماذج القياسية أولها تقنية الإنحدار الخطي المتعدد كأسلوب بسيط للنمذجة ، أما ثانيها فتعتمد على طرق متطورة بالنسبة للتقنية السابقة حيث أن تقنية أشعة الإنحدار الذاتي تأخذ في الحسبان العلاقة المتداخلة بين المتغيرات الإقتصادية بالإضافة إلى المشاهدات السابقة للمتغيرات المستعملة .

خطة البحث :

طبعا للإشكالية العامة للبحث و من أجل الإجابة على التساؤلات المختلفة المترتبة عنها ، مع الأخذ بعين الإعتبار الفرضيات التي ينطلق منها البحث و تطبيقا للمنهج الذي تم تحديده تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول :

يتناول الفصل الأول الإطار العام لظاهرة البطالة من خلال مبحثين الأول يتناول تعريف البطالة و كيفية قياسها ثم التطرق إلى مختلف أنواعها و الآثار المترتبة عنها ، أما المبحث الثاني يركز على أهم النظريات المفسرة للبطالة من خلال التطرق إلى تفسير البطالة في الفكرين الإقتصاديين التقليدي و الحديث .

أما الفصل الثاني فقد تناول تحليل واقع ظاهرة البطالة في الجزائر من خلال مبحثين الأول تناول أسباب مشكلة البطالة في الجزائر و سياسات علاجها من خلال التطرق إلى أسباب تفاقم مشكلة البطالة ثم سياسة التشغيل و محاربة البطالة ، أما المبحث الثاني فتناول توزيع البطالة في الجزائر في الفترة 2004 _ 2013 م من خلال توزيع البطالة حسب المناطق الجغرافية و الجنس و كذا توزيع البطالة حسب الفئة العمرية و المدة الزمنية .

و أخيرا الفصل الثالث فهو متعلق بالجانب التطبيقي و المتمثل في الدراسة القياسية و التحليلية لأثر المتغيرات الإقتصادية على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1987 _ 2013 م من خلال بناء نموذج إقتصادي قياسي وإختبار مدى صلاحيته من الناحية الإحصائية و الإقتصادية و القياسية ثم إستخدامه في عملية التنبؤ .

الفصل الأول :

الإطار النظري لظاهرة البطالة

تمهيد :

تعتبر البطالة مشكلة عالمية و من بين المشكلات الاقتصادية التي تؤدي إلى إختلالات إقتصادية عالمية وإن إنتشارها يعتبر مؤشرا لضعف الاداء الإقتصادي الوطني و قصور الجهاز الإنتاجي ، وتعد ظاهرة التي كانت محل الدراسة و الإهتمام لدى الكثير من المفكرين و الإقتصاديين حيث تعمقت الأبحاث و الدراسات و تعددت النظريات الإقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة و تعد البطالة من المشكلات الأساسية التي عرقلت مسيرة التقدم و التنمية في بعض المجتمعات و تواجهها معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها و أنظمتها الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و اصبح هذا المشكل الشغل الشاغل بالنسبة للدول لما لها من آثار سلبية على الإقتصاد الوطني ، و لفهم هذا المشكل يستوجب علينا ان نعرض بشكل عام الإطار النظري لظاهرة للبطالة من خلال مبحثين رئيسيين ، يتمثل الأول في مفاهيم عامة حول البطالة و الذي تطرقنا فيه إلى تعريف البطالة وقياسها و أنواع البطالة و الآثار المترتبة عنها و يتمثل المبحث الثاني في التطرق إلى النظريات المفسرة للبطالة من خلال معرفة البطالة في الفكرين الإقتصاديين التقليدي و الحديث .

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول ظاهرة البطالة

تعتبر البطالة ظاهرة إقتصادية و إجتماعية و مشكلة عالمية توجد بنسب متفاوتة في كل دول العالم و تزيد معدلاتها خاصة في الدول النامية حيث من الصعب الوصول إلى التوظيف التام لكل الأفراد الناشطين أي القادرين على العمل و صنفت من أخطر المشاكل التي يدرسها الإقتصاد الكلي لذا إرتأينا في هذا المبحث التطرق إلى بعض مفاهيم البطالة و كيفية قياسها من جهة ، و أنواعها المختلفة و الآثار المترتبة عنها من جهة أخرى.

المطلب الأول : تعريف البطالة وقياسها

توجد تعاريف مختلفة للبطالة من حيث الصياغة لكنها تحمل مضمونا ومعنى واحد و كما أن هذه التعاريف تتبع طريقة واحدة لقياس حجم البطالة ، إلا أنه تتلخص المشكلة في صعوبة قياسها .

1. تعريف البطالة : بصفة عامة توجد مفاهيم عديدة للبطالة نذكر منها :

المفهوم العام للبطالة : إن البطالة مظهر من مظاهر الخلل في البناء الإقتصادي وتعتبر ظاهرة إقتصادية و إجتماعية لها أبعاد تاريخية ، و تعني وجود فئة نشيطة بدون عمل أي قادرين على العمل و لا يعملون بسبب عدم وجود فرص للعمل بالرغم أنهم يبحثون عن العمل بشكل متواصل و جدي¹ .

مفهوم البطالة حسب المكتب الدولي للعمل: عقد هذا المكتب في سنة 1982 ملتقى دولي حول إحصائيات العمل و الذي إعتبر الشخص الذي في سن العمل بطالا كل من توفرت فيه ثلاث معايير أو شروط أساسية و هي :

المعيار الأول " بدون عمل " : و يعني إنعدام تام للعمل أثناء فترة الإستبيان فيعتبر الشخص بدون عمل إذا لم يعمل على الإطلاق خلال تلك الفترة .

المعيار الثاني " متاح للعمل " : لكي يصف الشخص كعاطل عن العمل يجب أن يكون متاحا للعمل ، يعني أن يكون قادرا و مستعدا للعمل إذ توفرت له الفرصة خلال فترة البحث عن العمل .

المعيار الثالث " يبحث عن العمل " : يطبق على الأفراد الذين إتخذو خطوات محددة للحصول على العمل خلال فترة معينة و هذا للدلالة على جدية البحث مثل التسجيل في مكاتب التشغيل ، نشر إعلانات البحث عن العمل² .

المفهوم الرسمي للبطالة : تتمثل في الفرق بين كمية العمل المعروضة و كمية العمل المأجورة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة و بالتالي فإن حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين الكمية المعروضة من العمل و الكمية المطلوبة من العمل في سوق العمل عند مستوى معين من الأجور³ .

المفهوم العلمي للبطالة : هي الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه إستخداما كاملا أو أمثلا و من ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل ، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية افراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه و من خلال هذا التعريف نميز بعددين للبطالة فالأول يتمثل في عدم الإستخدام التام للقوة العاملة أما الثاني يتمثل في الإستخدام غير الأمثل للقوة العاملة ، مما يترتب عليه أن تكون الإنتاجية المتوسطة للفرد

¹ خالد الزواوي ، البطالة في الوطن العربي المشكلة و الحل ، مجموعة النيل العربية ، مصر 2004 ، ص 16

² ناصر دادي ، عبد الرحمن العايب ، البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 46 ، 47

³ علي عبد الوهاب نجا ، مشكلة البطالة و أثر برنامج الإصلاح الإقتصادي عليها ، الدار الجامعية، الإسكندرية 2005 ، ص 3

أقل من حد أدنى معين ¹.

2. قياس البطالة :

هناك ثلاثة معايير يجب توفرها كي يعد الشخص عاطلا عن العمل خلال فترة البحث و هي ان يكون الفرد بدون عمل وأن يكون الفرد متاحا للعمل وأخيرا أن يكون الفرد باحثا عن العمل و يعتبر معدل البطالة من أهم المؤشرات في قياس درجة التقدم الإقتصادي حيث يمكن معرفة مساهمة اليد العاملة سواء في القطاع العام أو الخاص و يعتبر أيضا من أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الإقتصادية وتقييم فعاليتها و لا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها حيث تقوم خاصة الدول المتقدمة بحساب معدلات البطالة بصفة دورية و منتظمة و ذلك باتباع أسلوب العينات و يتم أخذ عينة ممثلة من الفئة النشيطة من السكان و يقدر من خلالها عدد العاطلين عن العمل ثم يحدد معدل البطالة و للتفصيل أكثر نتعرض إلى المقياسين للبطالة الرسمي و العلمي

المقياس الرسمي للبطالة :

عادة ما يقاس معدل البطالة من الجهات الرسمية بنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة عند نقطة زمنية معينة وذلك باستخدام الصيغة التالية :

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل}} \times 100$$

عدد العاطلين : و هم كل الأفراد القادرين عن العمل و الراغبين فيه و الباحثين عنه ، و لا يجدون فرص عمل متاحة لهم في ظل الأجور السائدة .

قوة العمل : تشير إلى جميع الأفراد العاملين و العاطلين الذين يرغبون في العمل ، بالطبع في ظل الأجور السائدة أي أن :

$$\text{قوة العمل} = \text{حجم العمالة} + \text{حجم البطالة}^2$$

¹ محمد أحمد السريتي و علي عبد الوهاب نجا ، مبادئ الإقتصاد الكلي ، دار الجامعة ، الإسكندرية 2008 ، ص 318

² علي عبد الوهاب نجا ، مرجع سبق ذكره ، ص 10 ، 11

المقياس العلمي للبطالة :

حسب هذا المقياس فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الإقتصاد مساويا للناتج المحتمل : و بالتالي يكون معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة الطبيعي و إذا كان الناتج الفعلي في الإقتصاد أقل من الناتج المحتمل يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي ، و في هذه الحالة يعاني المجتمع من بطالة بالمفهوم العلمي و يحدث ذلك إما بسبب عدم الإستخدام الكامل لقفوة العمل أو بسبب عدم الإستخدام الأمثل لها¹ فهذا الأخير يتطلب أن لا تقل إنتاجية العامل عن حد أدنى معين يطلق عليه الإنتاجية المتوسطة المحتملة ، و تعرف بأنها أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين القطاعات و يحسب معدل البطالة وفق العلاقة التالية :

$$\text{معدل البطالة} = 1 - \frac{\text{الإنتاجية المتوسطة الفعلية}}{\text{الإنتاجية المتوسطة المحتملة}}$$

إن هذا المعدل يعكس نسبة المجموعة التي تكون رغبة في العمل في وقت معين لكنها لا تجد الفرصة ، إلا أنه لا يعطي فكرة واضحة عن الضيق الإقتصادي الذي يعانيه أفراد هذه المجموعة وذلك لعدة أسباب منها :

__ هذا المعدل لا يأخذ بعين الإعتبار الذين لا يبحثون عن عمل أو الذين توقفوا عن البحث بعد أن يؤسو من الحصول على وظيفة .

__ ينتمي العديد من العمال العاطلين عن العمل إلى أسر بها أكثر من عامل يحقق دخلا فالكثير منهم من الشباب وهم عادة ليسوا بالعائل الأول للأسرة .

__ بيانات معدل البطالة تقدم لنا معلومات عن النسبة من القوى العاملة و لا تعطينا أي فكرة عن النسب العاملة من السكان² .

__ يزداد عدد العمال الذين يعملون أقل من عدد الساعات اليومية المعتادة في فترات الركود أي أن إستخدامهم غير الكامل إما لعدم وجود عمل يشغلهم خلال الساعات اليومية وهو ما يطلق عليه بالبطالة المقنعة أو لكوناهم

¹ محمد أحمد السريتي و علي عبد الوهاب نجا ، مرجع سبق ذكره ، ص 322

² البشير عبد الكريم ، دلالات معدل البطالة و العمالة و مصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السادس ، ص 182

يعملون بدوام جزئي أو متقطع و السبب في ذلك غالبا كون أصحاب العمل لا يفرطون بعمالهم المديرين أو الماهرين بمجرد انخفاض الطلب على إنتاجهم و إنما يحافظون عليه لحين إنتعاش الحالة الإقتصادية ، و هم يمثلون إمكانية فائضة أو غير مستغلة لا تظهرها معدلات البطالة الإجمالية .

__ لا تعطي معدلات البطالة الإجمالية صورة واضحة للبطالة في القطاعات المختلفة ، أو بالنسبة للأعمار المختلفة أو بالنسبة للرجال أو النساء لذا يستحسن العمل على إحساب معدلات البطالة لفئات إجتماعية مختلفة ولقطاعات إقتصادية منفصلة كقطاع الإنشاءات و القطاع الصناعي أو الزراعي أو التجاري و لفئات الأعمار المنفصلة للقوة العاملة للوقوف على الوضع الحقيقي للبطالة و تأثيرها الإجتماعي ¹ .

المطلب الثاني : أنواع البطالة و الآثار المترتبة عنها

تأخذ البطالة أنواع كثيرة ومتعددة باختلاف طبيعة النظر إليها من جهة ، و سبب وجودها من جهة أخرى كما يمكن التفرقة بين نوعين من آثار البطالة فهناك آثار إقتصادية و آثار إجتماعية .

أ.أنواع البطالة :

أولا : البطالة الصريحة

وتتمثل في الشكل الواضح لفائض العرض في سوق العمل مقارنة بالطلب عليه و يرجع تزايد هذا النوع إلى عدم ملاحقة الزيادات في فرص العمل للتدفقات المستمرة إلى سوق العمل نتيجة للنمو الإقتصادي² وتمثل في وجود أفراد قادرين على العمل ولا يشغلون أي وظائف و بالتالي يكون وقت العمل بالنسبة إليهم معدوم وإنتاجيتهم معدومة و تمثل البطالة الصريحة أكثر أشكال البطالة شيوعا بوصفها الصورة الواضحة للبطالة و يمكن التمييز بين نوعين من البطالة الصريحة الإيجابية و البطالة الإختيارية³ .

1. البطالة الإيجابية : هي الحالة التي يتعطل الفرد فيها بشكل جبري و تحدث عن طريق تسريح العمال ، عندها لا يجد الداخلون الجدد في سوق العمل فرصا للتوظيف⁴ ، و يتضمن هذا النوع من البطالة الأفراد القادرين على

¹ نزار سعد الدين عيسى و إبراهيم سليمان قطف ، الإقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات ، دار حامد للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 2007 ، ص 245

² مدني بن شهرة ، الإصلاح الإقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية) ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان 2008 ، ص 236

³ علي عبد الوهاب نجا ، مرجع سبق ذكره ، ص 17

⁴ أسامة محمد و محمود شعبان ، أساسيات الإقتصاد السياسي ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، جامعة الإسكندرية ، مصر 1998 ، ص 98

العمل و الراغبين فيه و يبحثون عنه و الا يجدون فرص عمل متاحة لهم في ظل الأجور السائدة ،أي أنه تتمثل في فائض العرض في سوق العمل من الأفراد الراغبين في العمل و القادرين عليه¹ و يمكن التمييز بين عدة أشكال للبطالة الإجبارية تتمثل في :

– **البطالة الاحتكاكية** : هي بطالة تحدث بسبب تنقل قوة العمل بين المناطق و المهن المختلفة ، و تنشأ نتيجة نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ، أو لدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل، يشير هذا النوع من البطالة إلى وجود أفراد يبحثون عن عمل لأول مرة أو يبحثون عن وظيفة أفضل من سابقتها وهنا يرتبط مفهومها بالتفتيش أو البحث عن وظيفة مناسبة و يطلقون عليها بطالة البحث ، و يعتقد عدد من الإقتصاديين ضرورة إنشاء بنك أو مركز للمعلومات الخاصة بعرض العمل للتقليل من مدة البحث عن العمل .

– **البطالة الهيكلية** : يشير هذا النوع إلى البطالة الناشئة عن تغيرات هيكلية في الإقتصاد بحيث تصبح مؤهلات الأفراد العاطلين غير متوافقة مع متطلبات الوظائف الشاغرة بالرغم من تساوي كليهما في العدد و من أسباب ظهورها مايلي :

التغير في هيكل الطلب : يترتب على زيادة الدخول الحقيقية للأفراد ، زيادة الطلب على السلع و خاصة السلع الكمالية و الحديثة منها عن السلع التقليدية مما يؤدي إلى ظهور بطالة هيكلية الحالات الثانية دون إمكانية إستعابها في الأولى.

التقدم التكنولوجي المطرد : يؤدي التقدم التكنولوجي إلى إستخدام فنون إنتاجية و نوعيات جديدة من السلع تحل محل الفنون الإنتاجية و السلع القديمة و يترتب على ذلك تسريح العمال في الحالات الأخيرة دون أن يكونوا قادرين على الإلتحاق بالوظائف التي إستحدثتها التطور التكنولوجي لاختلاف مؤهلاتهم² .

التغير في الهيكل العمري للسكان و زيادة نسبة صغار السن و الإناث في القوة العاملة : مع زيادة نمو السكان تزداد نسبة الشباب صغار السن حديثو التخرج و الإناث في قوة العمل و هي فئات قليلة الخبرة مما يترتب عليه زيادة البطالة الهيكلية بين تلك الفئات لعدم توافر الخبرات و المؤهلات اللازمة لشغل الوظائف الشاغرة لديهم .

¹ علي عبد الوهاب نجما ، مرجع سبق ذكره ، ص 17

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، النظرية الإقتصادية الكلية ، دار معهد للكتب ، مصر 1997 ، ص 236

-البطالة الدورية (العابرة) : تحدث حينما تتقلص فرص العمل في الإقتصاد الوطني بعد رواج كبير تصل فيه العمالة إلى الذروة في التشغيل وهي مرتبطة بالدورة الإقتصادية التي تظهر في فترات الكساد و التي تنتج عن قصور الطلب على الإنتاج مما يصاحب ذلك من ركود في تصريف المنتجات عند الأسعار و الأجور بالسائدة فينكمش الإنتاج و قد تتوقف بعض المشاريع مما يؤدي إلى تسريح عدد من العمال¹ .

_البطالة الموسمية : و تحدث هذه البطالة بين عمال بعض المهن التي يتصف العمل فيها بالموسمية و بعبارة أخرى هي حالة يتعطل فيها جزء من القوة العاملة نتيجة إنكماش الطلب على السلعة معينة خلال فترات معينة غير مواسم إزدهارها و نمائها ومثال على ذلك موسم معاصر الزيتون أو موسم المنتجات الصيفية أو الشتوية ففي الموسم المخصص لهذه المنتجات يزداد الطلب عليها و يزدهر الأمر الذي يزيد من حجم الطلب على القوة العاملة المستخدمة بيد أن هذا الطلب ينحصر أو يختفي أحيانا عند إنتهاء موسم الإنتاج و هذا تظهر بما يسمى بالبطالة الموسمية² .

_البطالة الفنية : تنشأ هذا النوع من البطالة نتيجة ترك بعض العاملين عملهم ليشغل في عمل آخر أو منطقة أخرى و خلال هذه الفترة يكون الفرد في حالة بطالة و من الأمثلة أيضا قد يتم الإستغناء على بعض العمال بسبب التحسينات التي تطرأ على نظام العمل من مكائن أو طرائق الإنتاج .

_ البطالة المؤقتة : يشير هذا النوع من البطالة إلى هؤلاء الذين ينتقلون من عمل لآخر من جهة لأخرى و من مشروع لآخر و يتضح هذا المثال أكثر من خلال العمالة التي تعمل في تركيب المصانع الجديدة من دون التخصصات في هذا المجال و هذا النوع من العمالة يضطر إلى الإنتظار بعض الوقت بين عمل و آخر أو ترك العمل من جهة و الإلتحاق به من جهة أخرى .

2. البطالة الإختيارية : تنشأ هذه البطالة نتيجة لوجود فئة من القوى العاملة لا ترغب في العمل عند مستويات الأجور السائدة ، وقد تكون هذه الفئة من أصحاب المهارات العلية ولكن هذه البطالة تختفي بمجرد ظهور وظائف مناسبة ذات أجور عالية تنفق مع خبرات هؤلاء العاملين غير أن هذا النوع من البطالة لا يدخل ضمن حساب قوة العمل في المجتمع³ .

¹ علي عبد الوهاب نجما ، مرجع سبق ذكره ، ص 29

² هيثم الرغبي ، أسس و مبادئ الإقتصاد الكلي ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، عمان 2000 ، ص 148

³ أحمد ماهر ، تقليل العمالة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2000 ، ص 355

ثانيا : البطالة المقنعة (المستترة) : ويقصد بها وجود عدد كبير من العاملين يفرض عن الحاجة الحقيقية والذين يمكن سحبهم دون أن يطرأ أي نقص في أداء العمل ، و هذا العدد يوصف بأنه بطالة مقنعة و يمكن القول بأن البطالة المقنعة هي الحالة التي يصبح فيها الناتج الحدي للعامل يساوي الصفر أو سالبا أو ضئيلاً بدرجة لا تذكر و تقليديا كان هذا النوع من البطالة يوجد في القطاع الزراعي بالبلاد النامية نظرا لما يوجد به من فائض نسبي للسكان يضغط باستمرار على الأراضي الزراعية المتاحة ثم إنتقل هذا النوع م نالبطالة إلى قطاع الخدمات الحكومية في كثير من البلاد بسبب زيادة التوظيف الحكومي و إتزام الحكومات بتعيين خريجي الجامعات و المعاهد العليا و الفنية و البطالة المقنعة لا تظهر غالبا في النسبة المئوية لمجموع البطالة لأن أكثر إحصائيات البطالة تشير فقط إلى عدد العاطلين عن العمل كليا¹ .

ب. الآثار المترتبة عن البطالة :

يمكن التفرقة بين نوعين من آثار البطالة فهناك آثار إقتصادية و آثار إجتماعية :

آثار إقتصادية :

للبطالة آثارا سيئة على الأوضاع الإقتصادية تتمثل فيمايلي :

— يمثل الشخص العاطل عن العمل عبئا إقتصاديا على أسرته و على مجتمعه و على الدولة في آن واحد حيث أن هذا الشخص يعد مستهلكا للموارد بجميع أنواعها من غذاء و كساد و مواصلات و دواء و إسكان و تعليم بالمجان وقت أن كان طالبا .

— ظهور الكساد الإقتصادي للسلع الموجودة في المجتمع لأن الرواج لدى أي مجتمع مرتبط بأن هناك إنتاجا لدى أفراد و الإنتاج مرتبط بالعمل و العكس صحيح² .

— إن الآثار الإقتصادية التي تترتب على البطالة كثيرة و مهمة ، إذ هي خسارة للإقتصاد الوطني حيث تتمثل في إنخفاض قيمة الإنتاج الذي كان بالإمكان تحقيقه و الدخل الذي كان للمتعتلين الحصول عليه و في هذه الحالة يلجأ المتعتلون عن العمل إلى إنفاق ما سبق و أن إدره و إنخفاض الدخل أو عدم وجود دخل يترتب عليه مستوى الإنفاق و من ثم يؤثر كذلك على صحة الأفراد مما يترتب عليه إنخفاض إنتاجيتهم في حالة عودتهم إلى العمل مرة أخرى .

¹ علي عبد الوهاب نجما ، مرجع سبق ذكره ، ص 30

² أسامة السيد عبد السميع ، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية و الإسلامية (الأسباب ، الآثار و الحلول) ، دار الفكر الجامعي ، جامعة الأزهر 2008 ،

— ظهور الكساد في المبيعات للسلع محل الأسواق ، لأن هذه السلع تحتاج إلى نقود و العمل يعد وسيلة من أهم الوسائل للحصول على النقود و الشخص العاطل لا يملك مثل هذا .

— وجود ركود إقتصادي و الذي يعني وجود بطالة وركود حركة الإنتاج و البيع و الشراء ينخفض معدل الإستثمار الذي يعتبر بمثابة المحرك الأساسي للنشاط الإقتصادي ، و منه يمكن إستخلاص أن الآثار السلبية على الإقتصاد هي إنخفاض معدل نمو الناتج الإجمالي و التنمية الإقتصادية .

— البطالة تؤدي إلى التضخم في الأسعار بسبب قلة المعروض من المنتجات لدى هذ الدولة مع كثرة الطلب عليها فيؤدي ذلك إلى تضخم الأسعار لأنه كما سبق أن ذكرنا أن البطالة تؤدي إلى الكساد و قلة الإنتاج ، و هو ما يترتب عليه زيادة الطلب و بالتالي إرتفاع في الاسعار¹ .

آثار إجتماعية :

للبطالة آثار سلبية على الأوضاع الإجتماعية يمكن تلخيصها فيمايلي :

— البطالة ينتج عنها العنوسة نظرا لعدم إنشاء أسر جديدة لأن إنشاء الأسرة أي الزواج يحتاج إلى مؤونة وتكاليف و الشخص العاطل لا يملك ذلك .

— البطالة تؤدي إلى قتل الطموح و النبوغ و ظهور الإحباط النفسي لدى الدارسين² .

— يترتب على إرتفاع نسبة البطالة في المجتمع ضياع جزع كبير من الإنتاج و هو ذلك الجزء الذي كان يمكن أن يحقق في حالة إيتخدام هؤلاء المتعطلين و لا شك أن هذا يقلل م رفاهية المجتمع .

— لا تؤثر البطالة على جميع الأفراد بالتساوي و إنما عادة ما تتأثر الطبقات الفقيرة من العمال بدرجة أكبر و هذا يعني أن البطالة تعيد توزيع الدخل في غير صالح الطبقات الفقيرة .

— تترك البطالة آثارا سيئة على العاطلين عن العمل فهي توتر أعصابهم و تزيد من حالتهم النفسية فيؤثر هذا على نفسية أسرهم و أولادهم فيزداد عدد المنحرفين و كذلك إرتفاع معدلات الإنتحار و الإجرام³ .

المبحث الثاني : النظريات المفسرة للبطالة

تعد البطالة من أكبر المشاكل التي تواجه إقتصاديات الدول لكونها مشكلة ذات أبعاد إقتصادية وإجتماعية و سياسية وقد شغلت الكثير من المفكرين الإقتصاديين لذا تعددت النظريات المفسرة لظاهرة البطالة محاولين

¹ محمد علي حسن و عناف عبد الجبار سعيد ، مقدمة في التحليل الإقتصادي الكلي ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان 2004 ، ص 332

² أسامة السيد عبد السميع ، مرجع سبق ذكره ، ص 49

³ عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، مرجع سبق ذكره ، ص 317 ، ص 318

تفسيرها وتوضيح أسبابها و سبل علاجها من خلال تنوع المذاهب و المدارس الإقتصادية ، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى تفسير البطالة في الفكر الإقتصادي التقليدي و في الفكر الإقتصادي الحديث .

المطلب الأول : البطالة في الفكر الإقتصادي التقليدي

تتمثل النظريات التقليدية فيما يلي :

1. النظرية الكلاسيكية :

يقرر التحليل الكلاسيكي أن الناتج القومي يتحدد في الأجل الطويل بكمية عناصر الإنتاج المتاحة و الفن الإنتاجي السائد و أن كمية الإنتاج سوف تستمر في الزيادة من فترة لأخرى حتى نصل إلى سقف الإستخدام الكامل لكافة الموارد الإقتصادية المتاحة¹ حيث ربطو مشكل البطالة بالمشكلة السكانية و بتراكم رأس المال و بالنمو الإقتصادي و بالطاقة الإنتاجية للإقتصاد القومي و بما سيؤول إليه النظام الرأسمالي في الأجل الطويل وإن الكلاسيك قد آمنوا في مجال التوازن الإقتصادي العام بما يسمى بقانون ساي للاسواق أو بقانون المنافذ وكان هذا القانون ينصص على أن كل عرض سلعي إنما يخلق مباشرة الطلب مساوي له ، أي أن العرض الكلي للسلع و الخدمات يتساوى دائما مع الطلب الكلي فتأسيسا على قانون ساي ، فإن التوازن الإقتصادي العام لدى الإقتصاديين الكلاسيك هو توازن التوظيف الكامل و معنى ذلك أنهم إفترضو التساوي الدائم بين الإيداع والإستثمار و إستحالة حدوث بطالة على نطاق واسع كما أن إهتمامهم الأساسي قد أنصب على كيفية تحقيق التراكم الرأسمالي في الأجل الطويل بوصفه المحدد الأساسي لمستوى أداء النشاط الإقتصادي و النمو فيه² .

و أوضح الفكر الإقتصادي أنه إذا تركت سوق العمل حرة دون تدخل خارجي فإن مرونة كل من الأجور والأسعار تضمن توازن في سوق العمل عند مستوى العمالة الكاملة بحسبان كل فرد قادر على العمل و يرغب فيه عند أجر التوازن يجد وظيفة³ أو بصيغة أخرى إذا كان هناك بطالة بين العمال بمعنى أن عرض العمل أكبر من الطلب عليه فإن علاج ذلك يكون من خلال إنخفاض الأجور ، حيث تؤدي البطالة إلى إيجاد التنافس بين العمال للحصول على فرص التوظيف ، مما يجعلهم يقبلون بأجور أقل و الأجور الأقل تعني إنخفاض في تكاليف الإنتاج و إنخفاض تكاليف الإنتاج يؤدي إلى زيادة الأرباح لدى رجال الأعمال ، ومن ثم تزيد حوافزهم على زيادة الإنتاج و بالتالي زيادة الطلب على العمال إلى أن تختفي البطالة في صفوفهم ومن هنا فإن النتيجة التي وصل إليها

¹ رمضان محمد مقلد و أسامة أحمد الفيل ، النظرية الإقتصادية الكلية ، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع 2012 ، الإسكندرية ، ص 126

² رمزي زكي ، الإقتصاد السياسي للبطالة ، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة ، عالم المعرفة ، الكويت 1998 ، ص 146 ، ص 165

³ علي عبد الوهاب نجما ، مرجع سبق ذكره ، ص 33

الكلاسيك في هذا الخصوص هي ضرورة عدم تدخل الدولة في جهاز الاسعار و ضرورة تجنبها لوضع أي تشريعات في شأنها تحديد مستويات الأجور و بالتالي فإن البطالة تمثل حالة إستثنائية مؤقتة و المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة إجبارية و إن وجدت فإنما تكون بطالة إختيارية نظرا لرفض المتعطلين عن العمل بالأجر السائد في السوق أو بطالة إحتكاكية تلك التي تتواجد نتيجة لانتقال العمال من وظيفة لأخرى .

لقد إستبعد الكلاسيك من تحليلهم حدوث الكساد أو البطالة على نطاق واسع و مع ذلك لم يستبعدو حدوث البطالة الإختيارية ، كما أنهم لم يسقطو من التحليل إمكان حدوث البطالة الجزئية التي يمكن أن تنشأ بفعل الأخطاء التي ربما يقع فيها رجال الأعمال عند تقدير أحجام الطلب و الإنتاج أو نتيجة لتغير أذواق المستهلكين¹ كما أنه بالنسبة لهم السبب الرئيسي في إستمرار البطالة في سوق العمل هو تدخل الحكومة أو النقابات العمالية بفرض حد أدنى للأجور يفوق أجر التوازن مما يؤدي إلى جمود الأجور ، كما أن دالتي العرض و الطلب على العمل تتكونان ممايلي² :

دالة الطلب على العمل = العمالة الفعلية + الوظائف الشاغرة

دالة عرض العمل = العمالة الفعلية + البطالة الإحتكاكية

و عند التوازن تختفي البطالة الإحتكاكية تلقائيا .

سوق العمل عند الكلاسيك :

يعرف كودمان سوق العمل عمليا بأنه المنطقة التي تفتش فيها المؤسسات عن العمال و التي يشتغل معظم القاطنين ، ويعرف إقتصاديا بأنه تفاعل قوى الطلب و قوى العرض على خدمات العمل أو أنه الآلية التي يتحدد من خلالها مستويات الأجور و التوظيف³ ، ولقد إستند التحليل الكلاسيكي على موضوع العمالة ووالإستخدام على التفاعل التلقائي بين القوى المحددة للعرض من العمال و بين القوى المحددة للطلب عليهم و ما يلعبه الأجر الحقيقي من دور في هذا التفاعل حيث يتحدد المستوى التوازني للإنتاج و من ثم حجم العمالة المستخدمة من خلال دالة الإنتاج و منها يمكن إشتقاق دالة الطلب على العمل ، و دالة العرض ، وقد أوضح التحليل الكلاسيكي إمكانية الإنتاجية الحدية للعمل أن تمثل في نفس الوقت الطلب على العمل في ظل المنافسة التامة باعتبار علاقة الإنتاجية الحدية للعمل و الإستخدام التام من إحدى المقومات الأساسية للنظرية الكلاسيكية

¹ عبد الرحمن يسرى أحمد ، النظرية الإقتصادية الكلية و الجزئية ، جامعة الإسكندرية ، الإسكندرية 2004 ، ص 211

² عبد الوهاب نجما ، مرجع سبق ذكره ، ص 36

³ نعمة الله نجيب إبراهيم ، نظرية إقتصاد العمل ، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، مصر 1997 ، ص 11

ومن خلال منحنيات العرض و الطلب على العمل يمكن أن نبين كيف تم تفسير مشكلة البطالة وفق التحليل الكلاسيكي .

الطلب على العمل :

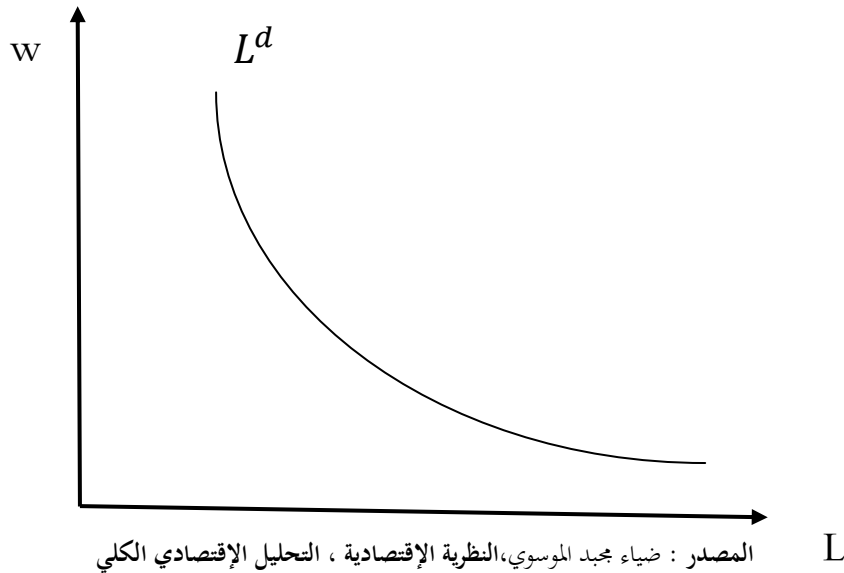
يرتكز التفسير و التحليل الكلاسيكي في الطلب على العمل على السلوك العقلاني للمنتج في ظل المنافسة التامة ، بحيث يصدر الطلب على العمل عن المنتجين و هو يتمثل في عدد العمال الذي يحتاج إليه المنتج في العملية الإنتاجية و هو مرتبط بمعدل الأجر الحقيقي و يرتكز السلوك العقلاني على قاعدة تعظيم الربح بحيث تلجأ المؤسسات إلى بلوغ حجم الإنتاج و التشغيل الأمثل الذي يحقق المساواة بين التكلفة الحدية لليد العاملة وسعر المنتج و هو إحدى الشروط الأساسية لتعظيم الربح و الذي يعبر عنه بالعلاقة التالية :

$$P_i = w_i \left[1 / \left(\frac{dy}{dl} \right) \right]$$

يمكن التعبير عن دالة الطلب وفق العلاقة التالية :

$$L^d = L^d(w) = L^d\left(\frac{W}{P}\right)$$

الشكل (1) : منحنى الطلب وفق النظرية الكلاسيكية



ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر 2005 ، ص 75

يتضح من الشكل على انه توجد علاقة عكسية بين الطلب على العمل و الأجر الحقيقي أي أن الطلب على العمل دالة عكسية للأجر الحقيقي حيث أن الإرتفاع في الطلب على العمل راجع إلى الإنخفاض في الأجر الحقيقي و العكس صحيح لأن المنتجون يوظفون العمال إذا كانت قيمة الإنتاجية الحدية للعمل تتجاوز الأجر الحقيقي فمضاعفة الأجور و الأسعار في نفس الوقت يجعل إمكانية التوظيف ثابتة و يمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية :

$$\frac{dy}{dL} > \frac{W}{P} > w$$

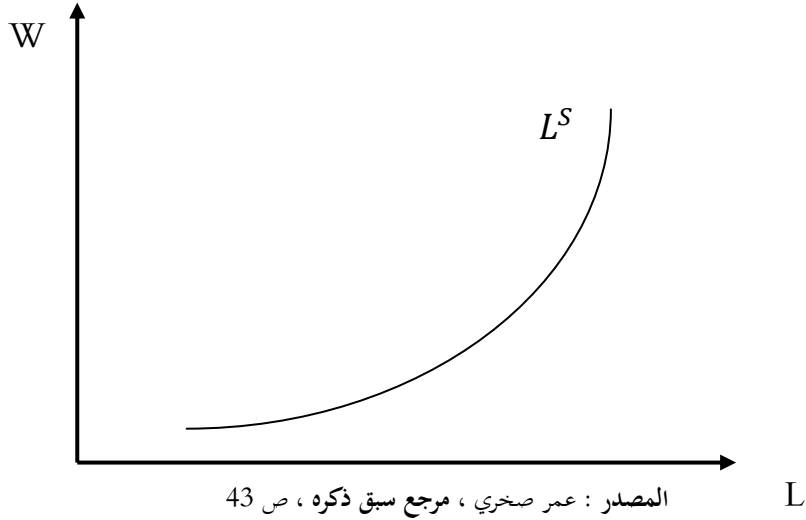
عرض العمل :

حسب التحليل الكلاسيكي فإن عرض العمل يصدر عن العمال و هو مرتبط إيجابيا بمعدل الأجر الحقيقي فإن زيادة هذا الأخير هو الأسلوب الوحيد الذي يحفز و يقنع العمال ببذل الجهد و الزيادة في الإنتاجية ويتم هذا إما بزيادة الأجر النقدي ، مع بقاء المستوى العام للأسعار ثابتا الذي يمثل أثر الإحلال ، أو تخفيض المستوى العام للأسعار مع بقاء الأجر النقدي ثابتا الذي يمثل أثر الدخل و بالطبع فإن زيادة الأجر النقدي لن يكون حافزا على الزيادة في عرض العمل و كذلك فإن إنخفاض المستوى العام للأسعار لن يكون حافزا على زيادة التوظيف ففي كلتا الحالتين يبقى مستوى الأجر الحقيقي ثابتا ، أما دالة عرض العمل فيمكن التعبير عنها وفق العلاقة التالية¹ :

$$L^s = L^s(w) = L^s\left(\frac{W}{P}\right)$$

¹ عمر صخري ، التحليل الإقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الأولى ، الجزائر 2000 ، ص 43

الشكل (2) : منحنى عرض العمل الكلاسيكي



يتضح من خلال الشكل على وجود علاقة طردية بين عرض العمل و الأجر الحقيقي أي أن عرض العمل دالة طردية مع معدل الأجر الحقيقي حيث كلما إرتفع الأجر الحقيقي كلما إرتفع عرض العمل والعكس صحيح.

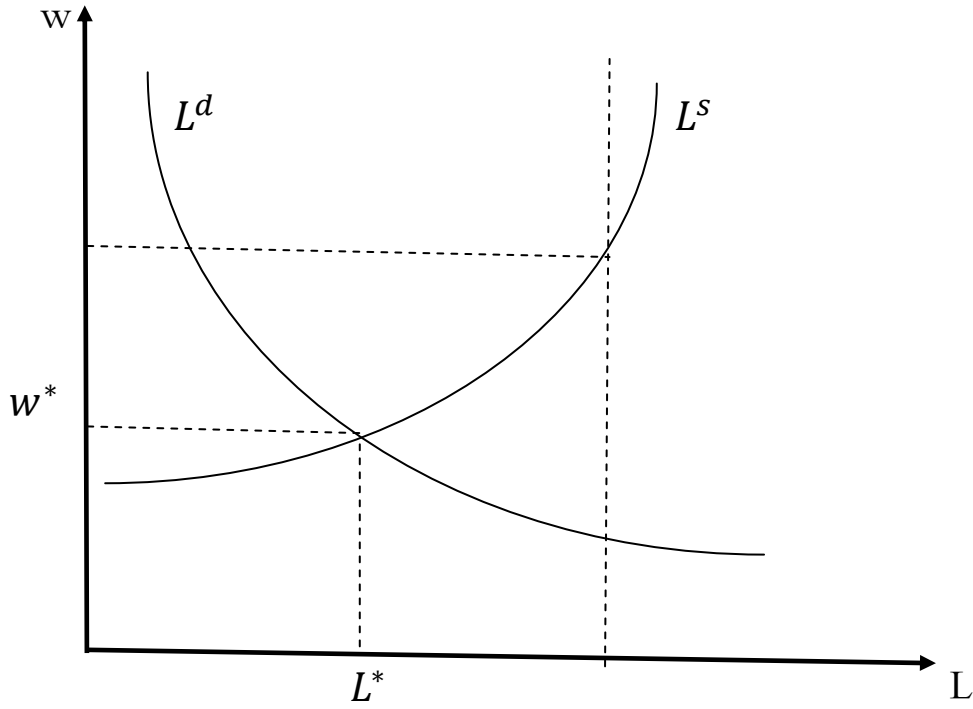
توازن سوق العمل :

يتحقق التوازن في سوق العمل حسب التحليل الكلاسيكي عندما يتساوى الطلب على العمل مع عرض العمل عند معدل أجر حقيقي ، و يتحقق هذا التوازن عند مستوى الإستخدام التام الذي يجعل سوق العمل خال من العاطلين عن العمل ، الذي مكن الكلاسيك من تقديم صورة للتوازن الكلي في سوق العمل المعتمدة في اساسها على مقومات التحليل الجزئي و تنطلق منه لتحديد مستوى الأجر الحقيقي الذي يحقق التوازن العام للإقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل و يمكن كتابة شرط التوازن في سوق العمل كمايلي¹ :

$$L^d = L^S$$

¹ ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الإقتصادية ، التحليل الإقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر ، ص 44

الشكل (3) : منحى توازن سوق العمل عند الكلاسيك



المصدر : ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سبق ذكره ص 44

يتضح من خلال التمثيل البياني لسوق العمل على وجود ثلاث مستويات للأجر الحقيقي كمايلي :

المستوى الأول : عندما يكون الطلب على العمل أكبر من عرض العمل و هذا يعني أن سوق العمل يعاني من نقص في عدد العمال القادرين على العمل و الراغبين فيه و بالتالي سوق العمل في إحتياج مما ينتج عنه ظهور بطالة إجبارية .

المستوى الثاني : عندما يكون عرض العمل أكبر من الطلب على العمل و هذا يعني أن سوق العمل يعاني من فائض في عدد العمال ، مما ينتج عنه ظهور بطالة إختيارية .

المستوى الثالث : عندما يتساوى عرض العمل مع الطلب على العمل و هذا يعني أن سوق العمل لا يعاني من البطالة و لا إحتياج أي أنه في حالة الإستخدام التام حيث كل شخص يرغب في العمل يمكن الحصول عليه عند الأجر السائد .

.النظرية النيوكلاسيكية :

لقد إعتمد تحليل النيوكلاسيك على نظرية التوازن العام الذي يتحقق في سوق السلع و الخدمات و سوق العمل نتيجة لارتباط حجم العمالة بالعرض و الطلب على العمل و يرتكز هذا التحليل على تجانس وحدات العمل و حرية تنقل اليد العاملة و دور المنافسة في شراء و بيع قوة العمل ، كما أن التحليل النيوكلاسيكي إفترض حالة التوظيف التام و لم تولي للبطالة إهتماما كبيرا بسبب تبنيها لقانون ساي للأسواق كما أن فرضية وجود المنافسة التامة لا تتحقق في الواقع إضافة إلى أنها إعتبرت أن التغير التكنولوجي هو متغير خارجي يتطور بشكل منعزل عن مستوى التطور الإقتصادي لكن الواقع يثبت عكس ذلك¹ ، إلا أن النيوكلاسيك لا يؤمنون بالحرية الإقتصادية و سيادة ظروف التوظيف الكامل تأسيسا على قانون ساي للأسواق قد بنو نظريتهم على جملة من الإفتراضات نذكر منها² :

أنكرو إمكانية تعرض النظام لأزمات إفراط الإنتاج العامة و من ثم نفوا إمكانية تعرض النظام لأزمات إفراط الإنتاج العامة ، أي لا يوجد إحتمال نشوء بطالة على نطاق واسع .

إتفق النيوكلاسيك على إفتراض حالة المنافسة التامة و على مرونة سوق العمل إضافة إلى عدم جمود الأجور لعلاج ما عسى أن يحدث من بطالة جزئية في بعض القطاعات فأى بطالة ستسود النظام في أي فترة ما هي إلا بطالة إختيارية أو هيكلية .

إعتقد النيوكلاسيك أنه يوجد ميل كامن في النظام يدفعه نحو تحقيق التوظيف الكامل باستثناء الفترات التي تحدث فيها كوارث طبيعية أو حروب أو إضطرابات نقدية جديدة .

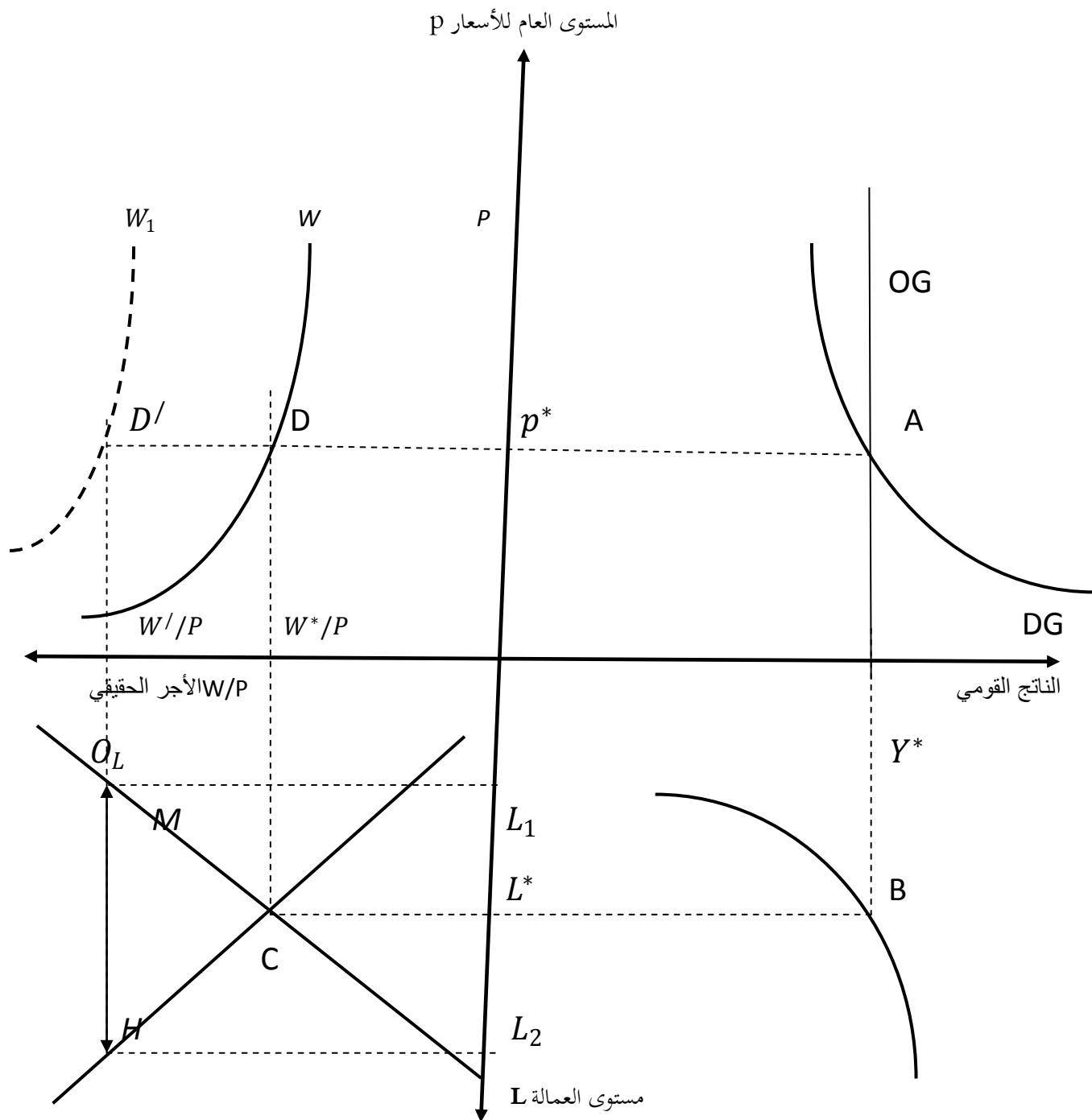
مرونة الأجور و الأسعار تضمن دائما العمالة الكاملة في سوق العمل و أي إختلال يصحح تلقائيا من خلال تغير الأجور ، و سريعا ما تختفي البطالة الإجبارية إن وجدت بمعنى آخر يمكن لكل الأفراد الراغبين في العمل أن يجدو عملا عند مستويات الأجور التوازنية³ .

¹ وديع طوروس ، الإقتصاد الكلي ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، الطبعة الأولى ، طرابلس 2010 ، ص 205

² رمزي زكي ، مرجع سبق ذكره ، ص 271

³ علي عبد الوهاب نجما ، مرجع سبق ذكره ، ص 39

الشكل (4) : نموذج التوازن العام وفقا للنظرية النيوكلاسيكية



المصدر : علي عبد الوهاب نجما ، مرجع سبق ذكره ، ص 39

حسب النظرية النيوكلاسيكية يمكن أن تحدث البطالة في حالة إنحراف الإقتصاد عن المسار التوازني ABCD وذلك بسبب زيادة الأجر النقدي من W إلى W' مع ثبات العوامل الأخرى ، مما يدفع الأجر الحقيقي للإرتفاع أيضا من $\frac{W^*}{P}$ إلى $\frac{W'}{P}$ ، و بالتالي ينتج لدينا بطالة إجبارية معبر عنها بالمسافة MH إلا ان مرونة الأجور ستحل هذا المشكل لأنها ستدفع بالأجور إلى الإنخفاض تدريجيا إلى أن تعود إلى وضعها التوازني من جديد إلى النقطة C مرة أخرى ، هذا كله يعني أن التغيرات النقدية في الأجور و الأسعار لا تؤدي إلى حصول تغيرات حقيقية في الإقتصاد و هذا كون النيوكلاسيك ببساطة يرون أن العمل سلعة كباقي السلع فهناك عرض و طلب يلتقيان داخل سوق العمل كما أنهما مطالبان بالتوازن نتيجة تغير أسعار العمل ، و إذا كانت أسعار العمل مرتفعة سيزيد إقبال العمال على العمل أما من ناحية المؤسسات فإن الطلب على العمل يأخذ شكلا متناقصا بسبب عدم تحمل المؤسسات تكلفة العمل المتزايدة .

3. النظرية الكنزوية :

ظل الفكر النيوكلاسيكي مسيطرا لفترة طويلة من الزمن إلا أنه بعد أحداث الكساد العالمي العظيم إنهار هذا النظام بكل مسلماته ، مما مهد لظهور نظام جديد يؤمن بالبطالة الإجبارية فهذه الأزمة أحدثت الكثير من التغيرات في الإقتصاد العلمي ومن مظاهرها نذكر مايلي¹ :

- إنخفاض حجم الإنتاج القومي في البلدان الصناعية بين نسبة تتراوح بين 45% و 60% .
- حدوث البطالة على نطاق واسع تقدر بحوالي 100 مليون عاطل في مختلف بلاد العالم .
- إفلاس مئات الآلاف من الشركات الصناعية و التجارية و المالية .
- إنحيار قيمة عملات 56 بلدا رأسماليا و حدوث تدهور بليغ في التجارية العالمية .
- إنحيار نظام النقد الدولي .

هذه الأمور وغيرها مهدت لضرورة ظهور الفكر الكينزي فمفهوم البطالة عند كينز إرتبط بانخفاض مستوى الطلب الكلي و الصفة المميزة لهذا المفهوم في التحليل الكينزي سببه إختلاف تحليل دالة عرض العمل عند كينز عنه في التحليل الكلاسيكي و النيوكلاسيكي إذ إفترض كينز في نظريته العامة أن العمال يرفضون

¹ رمزي زكي ، مرجع سبق ذكره ، ص 292

حصول أي إنخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق رفع مستوى الإستخدام ، في حين لا يعترضون على أجورهم الحقيقية عند إرتفاع مستوى العام للأسعار مع بقاء معدل الأجر النقدي ثابت¹ ، فقد إعتقد كينز أن الإنخفاض في الأجور و هو الحل الذي ينادي به الكلاسيك و النيوكلاسيك يعادل من الناحية النظرية و من حيث النتائج المترتبة عليه الإنخفاض في سعر الفائدة و أن ما يمكن تحقيقه عن طريق إنخفاض الأجور يتم بصورة أفضل عن طريق خفض سعر الفائدة و مع ذلك فهو يعتقد أن أيا من السياستين ليست بالعلاج الشافي لأزمة البطالة ، فكينز إعتبر الأجور ليست مجرد بند من بنود التكاليف بل هي دخل يتولد عنه طلب على السلع والخدمات في السوق لذا فتخفيضها ليس تخفيضا لتكاليف الإنتاج و بالتالي خلق فرص إستثمار جديدة و التي بدورها ستخلق فرص عمل للعاطلين عن العمل بل هو تقليل لدخل العمال و الذي بدوره سيققل طلبهم على السلع المعروضة في السوق مما سيخلق مشكلة الكساد للسلع و من أهم الفرضيات التي قامت عليها النظرية الكينزية لتفسير البطالة و تحليلها هي كمايلي² :

أسس كينز نظريته العامة على أساس أن حالة التوظيف الكامل ما هي إلا حالة خاصة جدا ن أن التوازن يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التوظيف الكامل .

إن الطلب الكلي الفعال يحدد العرض الكلي و بالتالي حجم الناتج ، الدخل و التوظيف وعليه فإن قوة العمل تكون مستخدمة إستخداما ناقصا في حالة عدم كفاية الطلب الكلي الفعال و عليه فإن زيادة تشغيل العمال تتطلب العمل على زيادة حجم الطلب الكلي الفعال و الذي يقسمه كينز إلى طلب على سلع الإستهلاك و الطلب على سلع الإستثمار .

تعادل الإدخار مع الإستثمار شرط ضروري لتوازن الدخل القومي في أي فترة .

للخروج من حالة الكساد إقترح كينز ضرورة تدخل الدولة لترفع من حجم الطلب الكلي الفعال و بالتالي لتصل إلى التوظيف الكامل .

الأجور و الأسعار لا تتسمان بالمرونة الكافية مما يؤدي لظهور البطالة الإجبارية و إستمرارها المستوى العام للأسعار ثابت و هذا يعني ضمنا أن العرض الكلي ذا مرونة لا نهائية ومنه فإن جانب العرض قد أهمل و أصبح الطلب الكلي هو المحدد لمستوى الإنتاج ، و الدخل كما أن الطلب على العمل يرتبط بمعدل الأجر الحقيقي فهو تابع متناقص لمعدل الأجر الحقيقي وفق الصيغة التالية :

¹ ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 337

² رمزي زكي ، مرجع سبق ذكره ، ص 296

$$D_L = f(W.P)$$

W : معدل الأجر الإسمي

P : المستوى العام للأسعار

سوق العمل عند كينز :

لقد جاء كينز بنظريته الشهيرة التي ترمي إلى إمكانية تحقيق التوازن في كل الاسواق خاصة سوق العمل حيث نوه على إستحالة تحقيق التوازن عن طريق آليات السوق من خلال المرونة في الأجور و الأسعار و قد رفض كينز فكرة البطالة الإرادية أو الإجبارية في نظريته لتفسير البطالة .

الطلب على العمل : وافق التحليل الكينزي مع التحليل الكلاسيكي على وجود دالة عكسية للأجر الحقيقي

حيث :

$$Y = f(L)$$

$$Y' = \frac{dy}{dl} \quad (Y' > 0)$$

$$Y'' = \frac{d^2y}{d^2l} \quad (Y'' < 0)$$

دالة الطلب على العمل هي دالة مشتقة من دالة الإنتاج و هي دالة متناقصة بالنسبة للأجر الحقيقي وفق العلاقة

التالية :

$$Q = Q(L) \quad Q'(L) < 0 \quad \Rightarrow \quad L^d = f\left(\frac{W}{P}\right)$$

ويتفق أيضا كينز مع الكلاسيك على فرضية المنافسة التامة و التي يسعى من خلالها المنتجون إلى تحقيق هدف تعظيم الربح تحت قيد دالة الإنتاج أي أن المنتجون يعملون على توظيف حجم من اليد العاملة الضرورية لتحقيق الإنتاج الموافق للطلب المتوقع و الذي يطلق عليه كينز بالوصول إلى مستوى الطلب الفعال¹ .

¹ شلالى فارس ، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر 2005 ، ص 24

الفصل الأول : الإطار النظري لظاهرة البطالة

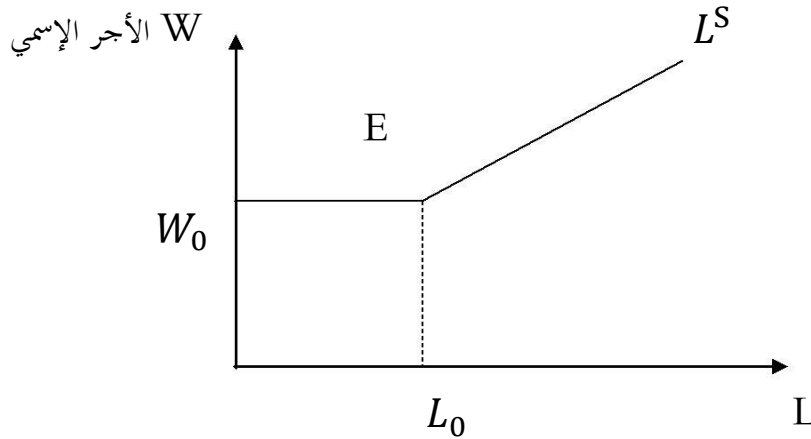
عرض العمل : لقد اختلف التحليل الكينزي و التحليل الكلاسيكي في نقطتين أساسيتين هما :

1. إن عرض العمل ليس دالة متزايدة في الأجر الحقيقي ، أي رفض كينز إعتبار الكلاسيك بأن العمل دالة للأجر الحقيقي حيث يعتبر كينز أن معدل الأجر الإسمي هو الذي يحدد عرض العمل لأن العامل حين توظيفه لا يأخذ بعين الإعتبار سوى الأجر الحقيقي و هو الأجر المعمول به في السوق و يعود السبب في ذلك إلى تأثير الأجر مستقبلا بالتضخم ، و يرى العمال أنهم معرضون للخداع النقدي بسبب الزيادة الحاصلة في مستوى الأسعار .

2. إمكانية جمود الأجر الإسمي في الإتجاه التنازلي أي عدم إمكانية إنخفاض الأجر دون مستوى معين .

و بالتالي دالة عرض العمل عند كينز تتحدد بمعدل الأجر الإسمي و إن هذا الأخير حد أدنى لا يمكن إحتراقه والشكل التالي يوضح ذلك¹ .

الشكل (5) : منحى عرض العمل عند كينز



المصدر : مجيد ضياء الموسوي ، مرجع سبق ذكره

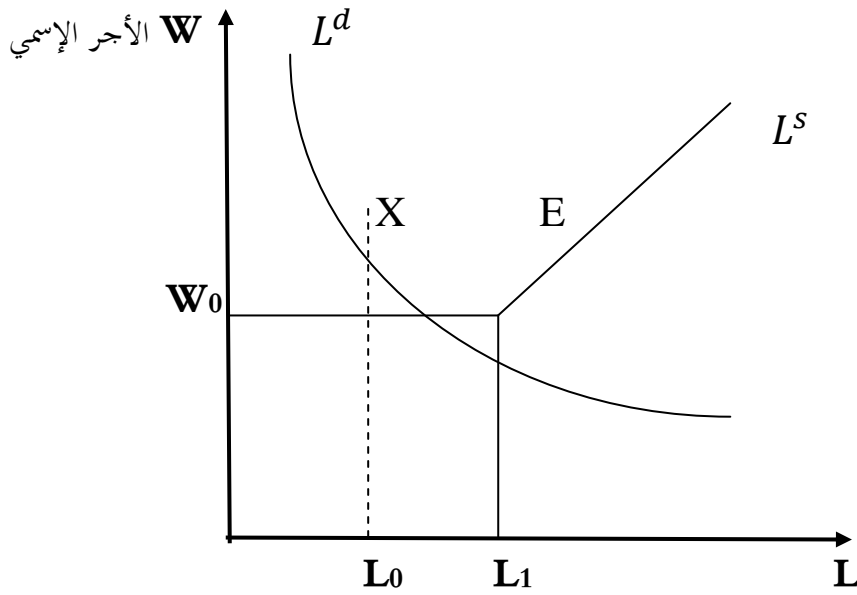
نلاحظ من خلال الشكل البياني أنه عندما يتناقص معدل الأجر الإسمي بأن الكمية المعروضة من العمل تنخفض حتى تصل النقطة E التي يقابلها الأجر الأدنى الإسمي و نستنتج أيضا أن عرض العمل عند كينز ليس دالة متزايدة للأجر الحقيقي و إنما هو دالة في الأجر الإسمي الذي لا لا ينخفض عند السقف W0 مهما كانت الكمية المعروضة و المحصورة بين الصفر و L0 .

¹ محمد شريف إلمان ، محاضرات في التحليل الإقتصادي الكلي ، منشورات بوتي ، الجزائر 1994 ، ص 383

توازن سوق العمل عند كينز :

يتحقق التوازن في سوق العمل حسب التحليل الكينزي عندما يتساوى الطلب على العمل مع عرض العمل ويتحقق التوازن عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التوظيف الكامل حسب الشكل التالي¹ :

الشكل (6) : منحنى توازن سوق العمل عند كينز



المرجع : ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 339

يوضح الشكل السابق أن التوازن بين عرض العمل و الطلب على العمل يتحقق عند النقطة X حيث أن هناك فائض في عرض العمل المقاس بالفرق بين L_1 و L_0 هذا يعني أن التشغيل غير تام لأنه يوجد عمال مستعدون لقبول العمل عند معدل أجر أدنى W_0 و هذا يدل على وجود بطالة غير إرادية أو إجبارية و حتى يتحقق توازن التشغيل التام عند كينز يجب أن يتقاطع منحنى عرض العمل مع منحنى الطلب على العمل في النقطة E عندها لا يوجد أي فائض في عرض العمل عند الحد الأدنى من الأجر الإسمي

¹ ضياء مجيد الموسوي ، مرجع نفسه ، ص 338

المطلب الثاني : البطالة في الفكر الإقتصادي الحديث

و يشمل هذا المنظور عدد من النظريات و الإتجاهات التي سعت لتغيير الإختلال في سوق العمل إعتقادا على صياغة بعض الفروض المتعلقة بهيكل سوق العمل و آلية التوازن الداخلي نتيجة بروز ظاهرة البطالة ومن أبرز هذه النظريات مايلي :

1. نظرية البحث عن العمل :

ترتكز هذه النظرية على تغير فرض أساسي من فروض النموذج التقليدي لسوق العمل و المتمثل في أن جميع المتعاملين في هذا السوق على علم كامل بما يجري فيه ، و هذه مهمة صعبة للحصول على المعلومات الكافية عن سوق العمل ، وبالتالي الأمر الذي يدفعهم للسعي من أجل الحصول على هذه المعلومات و تقييم عملية البحث هذه بصفتين أساسيتين الصفة الأولى عملية مختلفة لأنها تتضمن نفقات متعلقة بالبحث و الإختيار و الصفة الثانية أنها عملية تستغرق فترة زمنية من الوقت و تستند هذه النظرية على هاتين الصفتين في تفسير ظاهرة وجود كم من المتعطلين طبقا إلى حين مع وجود فرص عمل شاغرة و لتفسير تباين الأجور المتعلقة بنفس فئات المهارة دون أن يعني ذلك وجود أي نوع من الإختلال في آليات سوق العمل¹ ، فمن وجهة نظر هذه النظرية أن الأفراد يتركون مناصب عملهم و التفرغ للبحث عن وظائف جديدة الملائمة لقدراتهم و حسب هيكل الأجور و بالتالي فالبطالة في هذه الحالة هو سلوك إختياري ، كما أن هذه البطالة تعتبر ضرورية من أجل الحصول إلى التوزيع الامثل لقوة العمل بين الإستخدامات المختلفة ، لحالها أنها تؤدي إلى حصول كل الفرد على أفضل فرصة للعمل ، و يتوقف طول فترة البطالة على معدل الأجر الذي يتوقع الفرد أن يتحصل عليه نتيجة تحسين درجو معلوماته بأحوال السوق و على المناخ الإقتصادي العام في المجتمع و في حالة الرواج الإقتصادي فإن البطالة تطول نتيجة وفرة فرص العمل المتاحة و على العكس في حالة الكساد الإقتصادي ، كما أن الداخلين الجدد في سوق العمل و خاصة الفئة الشبانية نظرا لإنعدام خبرتهم بأحوال السوق تزداد درجة تنقلهم بين الوظائف المختلفة من أجل الحصول المعلومات المطلوبة ، و بالتالي يتعرضون لفترة بطالة أطول من غيرهم .

و الواقع أن نظرية البحث عن العمل لا تفسر حقيقة البحث على المعلومات فرص العمل و تلاعب معدلات البطالة المرتفعة ، فلا يمكن إرجاعها لمجرد رغبة الأفراد في التفرغ لعملية جمع المعلومات و بالتالي فهي عاجزة عن

¹ سلوى سليمان ، البطالة في مصر ، مؤسسة الرضا للطباعة ، جمهورية مصر العربية 1989 ، ص 186

تفسير ظاهرة البطالة و حاجة في الآجال الطويلة ، كما أن الواقع الميداني أثبت أن البحث عن العمل الجديد يكون للفرد المشتغل و ليس البطال ، كما أن تغيير الوظائف و إنتقال العمل من وظيفة إلى البحث عن وظيفة أخرى وذلك بدون المردود بحالة التعطل كما أن الدراسات أثبتت أن نسبة كبيرة من البطالة ترجع إلى تحلي المشروعات عن العمل و ليس الفكر¹ .

ترتبط عملية البحث بنوعين من التكاليف:

1. تكاليف مباشرة مثل تكاليف إعانات البحث عن وظيفة و رسوم مكاتب التشغيل و تكاليف الإنتقالات .
2. تكاليف غير مباشرة و المتمثلة في تكلفة الفرصة البديلة أي الأجر المضحي به خلال فترة التفرغ للبحث عن الوظيفة الملائمة .

2. نظرية إختلال سوق العمل :

تقوم هذه النظرية على رفض الفروض الاساسية للنموذج الكلاسيكي و النيوكلاسيكي لتحليل سوق العمل المتعلق بإستجابة الاجور و الاسعار على النمو الذي يحقق التوازن بين العرض و الطلب و فرض بديل هو جمود الأجور و الاسعار في الاجل القصير و يرجع هذا الجمود إلى عجز كل من الأجور و الأسعار في الأجل القصير بالسرعة الكافية لتحقيق التوازن و نتيجة لذلك قد يتعرض سوق العمل لحالة من الإختلال أو عدم التوازن تتمثل في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه ، مما يؤدي إلى ظهور بطالة إجبارية ، و لا ترتبط هذه النظرية وقوع البطالة نتيجة لاختلال سوق العمل بمفرده بل محصلة متزامنة لاختلال العرض و الطلب في سوق السلع و الخدمات و سوق العمل يعتبر البطالة آلية من آليات التوازن الكمي بين عرض العمل و الطلب عليه نتيجة عدم فعالية التوازن الأخرى و على الرغم من أن هذه النظرية تعتبر أحد الإمتدادات النظرية للتحليل التقليدي لسوق العمل ، إلا أنها تختلف جوهريا معه لأعترافها بإمكانية وجود إجبارية على حين يتضمن النموذج التقليدي سوى نوعين فقط من أنواع البطالة هما البطالة الإختيارية و البطالة الإحتكاكية² .

إن علاقات التشابك بين سوق العمل و سوق السلع و الخدمات يمكن أن ينتج عنها نوعين من البطالة وهي :
البطالة الكلاسيكية : تقترن فيها البطالة في سوق العمل بوجود نقص في العرض من السلع عن الطلب عليها و يمكن أسباب البطالة في هذه الحالة في إرتفاع معدل الاجور الحقيقية للعمال مما يدفع رجال الاعمال إلى عدم

¹ مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 245

² مدني بن شهرة ، مرجع نفسه ، ص 246

زيادة المعروض من السلع و عدم زيادة مستوى التشغيل و ذلك بسبب انخفاض ربحية الإستثمارات الإضافية التي تمكن أن يقومونها .

البطالة الكينزية : تعني وجود فائض في العرض عن الطلب في كلا من سوق العمل و سوق السلع و في هذه الحالة لا ترجع البطالة إلى إرتفاع معدلات الأجور ، و إنما لقصور الطلب في سوق السلع¹ .

الجديد في هذه النظرية للإختلال هو إستخدامها لنفس الإطار التحليلي لتفسير لكل من البطالة الكينزية والبطالة الكلاسيكية على حد سواء ، وهو ما يعني أن نوع البطالة و أسبابها ليست من الثابت في أي نظام إقتصادي و إنما تتوقف على طبيعة الإختلالات التي تعاني منها الأواق المختلفة اي أن هذه النظرية توضح ان البطالة غير الإحتكاكية ترجع في البدان الصناعية المتقدمة إلى انخفاض مستوى الإنتاج و لكن هذا الأخير قد يكون ناتجا عنه انخفاض معدل ربحية الإستثمارات أو لعدم وجود قدر كافي من الطلب الكلي إلا أن هذه النظرية تنقسم إلى نوعين من القصور :

1_ إن التحليل يكون في فترات قصيرة الأجل و يقوم على دراسة مظاهر الإختلال في الاسواق المختلفة داخل كل فترة و لكنه يهمل تماما العلاقة بين المتغيرات الإقتصادية عبر فترات طويلة و لا يتم مراجعتها بعد كل فترة زمنية قصيرة .

2_ يبين التحليل السابق على أساس تجانس عنصر العمل من ناحية وجود سوق واحدة للسلع من ناحية أخرى ، و هو ما يعني ان البطالة الواقعة في المجتمع تكون إما بطالة كينزية أو بطالة كلاسيكية ولكن في حقيقة الأمر نجد أن هذه الفرص تتسم بعدم الواقعية فهناك العديد من أنواع عنصر العمل ، كما أن هناك العديد من اسواق السلع و ثم يكون الأقرب للمنطق هو تزامن نوعي للبطالة معا ، و هو ما يعني ضمنا إستحالة مواجهة ظاهرة البطالة فالسياسة الملائمة للقضاء على البطالة الكينزية و التي تتمثل في العمل على رفعا الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي او زيادة أجور العمال ستؤدي إلى تفاقم البطالة الكلاسيكية نظرا لتخفيضها لمعدلات ربحية الإستثمارات بدلا من رفعها .

3. نظرية تجزئة سوق العمل :

ظهرت نظرية تجزئة سوق العمل على إثر العديد من الدراسات الميدانية في الإقتصاد الأمريكي خلال فترة الستينات الت أوضحت ان قوة العمل الأمريكية تتعرض لظاهرة من التقسيم أو التجزئة على أساس الجنسية ، النوع ، السن ، المستوى التعليمي و تتعارض هذه النظرية مع النظرية التقليدية لسوق العمل و التي تفترض للحصول

¹ علي عبد الوهاب نجما ، مرجع سبق ذكره ، ص 52 ، 54

على العمل من حيث الخصائص الشخصية و المساواة للحصول على العمل مما يعني وجود فوارق بين النظريتين لكن وجود قصور في النموذج التقليدي على عدم قدرته في تفسير الاوضاع السائدة في المجتمعات الصناعية الحديثة و خاصة البطالة التي مست فئات كبيرة من الإناث و الشباب و العمالة المهاجرة و من ثم تعددت نظرية تجزئة سوق العمل كمحاولة للتغلب على هذا الوجه من أوجه قصور النموذج التقليدي ، و تقوم هذه النظرية على فكرة رئيسية تتبنى وجود سوقين سوق رئيسي و سوق ثانوي¹ .

و أوضح piore أن الإزدواجية التي يتم بها سوق العمل تتسم وفقا لميار درجة الإستقرار التي يتمتع بها المشتغلون في كل سوق و يتصف المشتغلون بالسوق الرئيسي بمهارات عالية و فرص للتزقي جيدة و يحصلون على أجور مرتفعة كما يتمتعون بدرجة إستقرار مأمون و شريط عمل جديدة ، وتكون فئة الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 45 سنة هي الفئة الغالبة لهذه السوق و يتمتعون بمستويات مهارة عالية ، أما السوق الثانوي فيتصف بعدم الإستقرار المشتغلين فيه و بإنخفاض المهارات و فتوة الفئة العاملة و حصولهم على أجور منخفضة وتضم هذه السوق فئة الشباب و المهاجرين و الإناث و كبار السن و العمالة المنخفضة المهارة تتكون السوق الرئيسية من المنشآت كبيرة الحجم التي تستخدم الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال و فئات معينة من العمالة المهاجرة ، التي تعمل هذه المنشآت على الإحتفاظ بهم لما إكتسبوه من مهارات اثناء عملهم ، و نظرا لسيطرة هذه الوحدات الكبيرة على أسواق السلع و أسعارها فإنها تتمتع بدرجة عالية من إستقرار الطلب على منتجاتها ومن الطبيعي أن ينعكس هذا الإستقرار على العمالة المنشغلة فيها ، و البعض يدرج تحت مسمى هذا السوق كافة المنشآت و وحدات القطاع الحكومي و القطاع العام و منشآت القطاع الخاص المنظم .

أما السوق الثانوية فتتكون من الوحدات الإنتاجية صغيرة الحجم التي تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل و التي تتأثر بالتقلبات في مستوى النشاط الإقتصادي ، و هي تحتاج إلى عمالة قليلة المهارة تحتاجها عند الحاجة أي عند الرواج و تستغني عنهم أوقات الكساد ، وهو ما يعني أن المشتغلون في السوق الثانوية أكثر عرضة للبطالة² و ذلك لعدم وجود تشريعات تحميهم و خاصة العمالة المهاجرة أو لأنهم لا يمثلون الدخل الأساسي لأسرهم مثل الشباب و الإناث ، و بالتالي فإن ظاهرة البطالة تظهر في نظرية تجزئة سوق العمل بمظهر من مظاهر التعديل ، فتانة سوق العمل تعترضها صعوبات نظرية و عملية من حيث التسمية و التصنيف و التوصيف و التسميات المتداولة لثنائية السوق كالقطاع الحديث مقابل القطاع التقليدي ،القطاع غير الرسمي و القطاع المنظم مقابل القطاع غير المنظم.

¹ مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 248

² ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 357

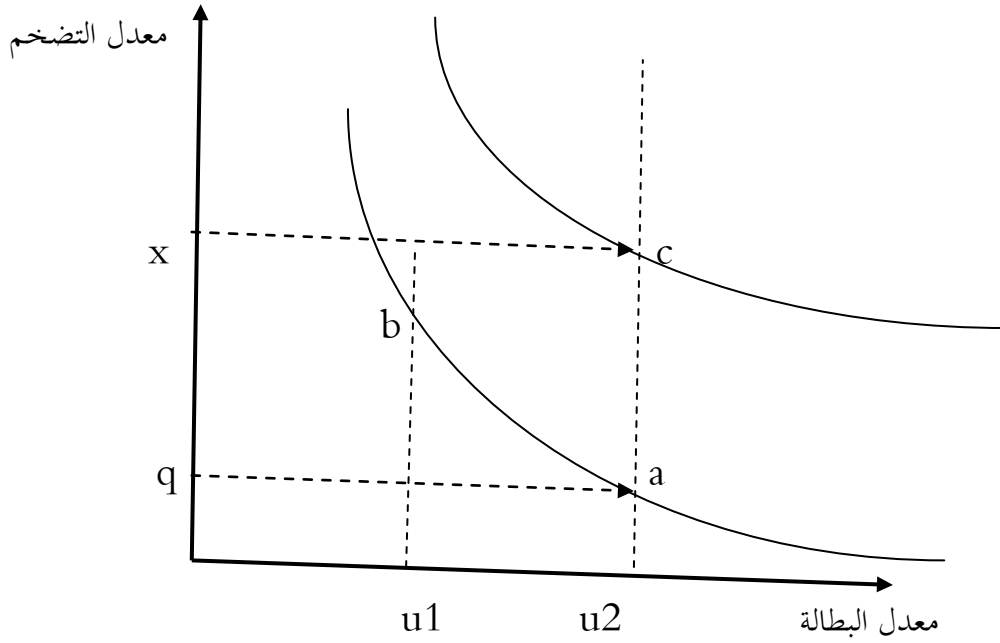
4. نظرية معدل البطالة الطبيعي أو معدل البطالة غير المعجل للتضخم :

يشير معدل البطالة الطبيعي إلى ذلك المعدل الذي تكون عنده القوى المؤثرة في صعود أو هبوط الأسعار والأجور في حالة توازن ، و بحيث لا يكون هناك ميل لإرتفاع معدل التضخم أو لإنخفاضه وإذا ساد الإقتصاد القومي معدل البطالة الطبيعي ، أي عندما يكون معدل البطالة المتحقق مساويا لمعدل البطالة الطبيعي يكون الإقتصاد حينئذ عند مستوى التوظيف الكامل وفي حالة التوازن ، و يرى فريدمان أن هناك علاقة تكاملية بين البطالة و التضخم إلا أن هذه العلاقة ليست دائمة لأن هناك معدل تضخم غير متوقع يعمل عادة على رفع وتيرة الأسعار ، ثم يسترسل فيقول أن العلاقة العكسية ليست بين البطالة والتضخم و إنما بين البطالة و وتيرة التضخم¹ ولقد إستخلص فليبيس من دراسته أن معدل التغير في الأجور النقدية يرتبط عكسيا بشكل غير خطي مع النسبة المئوية لمعدل البطالة و ان العلاقة بين إرتفاع معدل التضخم و إنخفاض معدل البطالة يتنافى و التحليل الكلاسيكي ، إذ لا يتغير مستوى الإنتاج الحقيقي ، ومن ثم لا يتغير مستوى البطالة مع التغير في مستوى السعر طالما أن إرتفاع مستوى السعر معبرا عنه بإنتقال دالة الطلب الكلية إلى الأعلى و بالتالي لا تؤثر على الناتج الحقيقي في الأمد الطويل إلا أن تحليل منحنى فيلبس يوفر دعما للنموذج الكينزي ، إذ تؤدي الزيادة في الطلب الكلي إلى إرتفاع مستوى السعر عند معدل الأجر النقدي و هذا من شأنه أن يتسبب في توسع مستمر في مستوى الإستهلاك و الإنتاج² .

¹ بن طحين محمد عبد الرحمن ، دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة ورقلة 2011 ، ص 32

² ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 351 ، 353

الشكل (7) : منحنى فليس في الأجل الطويل و القصير



المصدر : ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سبق ذكره ، 352

من خلال الشكل نلاحظ أن النقطة a تتحول إلى النقطة b و هذا يعني إنخفاض معدل البطالة (من u1 إلى u2) و زيادة نسبة التضخم (من q إلى x) و بعد إرتفاع الاجور ننتقل إلى النقطة c في المنحنى الجديد و هذا يعني أن معدل البطالة إرتفع إلى قيمته الأولى u2 مع إرتفاع معدل التضخم إلى x.

خلاصة الفصل :

حاولنا في هذا الفصل تقديم أهم المفاهيم المتعلقة بهذه المشكلة حيث أن التعاريف المختلفة للبطالة تنطلق من مفهوم واحد و مشترك معتمدين في ذلك على المعايير الذي حددها المكتب الدولي للعمل و رغم صعوبة قياس حجم البطالة إلا أنه يتبع طريقة واحدة لقياسها كم وجدنا أن البطالة تختلف أنواعها بحسب العوامل المرتبطة بها و بعد شرح مختلف النظريات المفسرة للبطالة تبين أن هناك جدلا و إختلافا بين المفكرين الإقتصاديين فيما يتعلق بهذا الموضوع فالنظرية الكلاسيكية ترى أن سوق العمل في حالة توازن باستمرار و الناتج هو دائما عند مستوى التشغيل الكامل و هذه غير مقبولة غير أن التحليل الذي جاء به كينز أكثر تأييدا للتحليل لسوق العمل عنها لوجهة نظر الكلاسيك و بسبب عدم قدرة النظريتين الكلاسيكية و الكينزية على تفسير معدلات البطالة المرتفعة و لهذا ظهرت نظريات حديثة تقوم بتفسير هذه الظاهرة على ضوء المعطيات الإقتصادية الجديدة بإدخال فروض أكثر واقعية وحتى تصير أكثر قدرة على تفسيرها على أمل إيجاد الحلول الأنجع للقضاء عليها .

الفصل الثاني :

تحليل واقع ظاهرة البطالة في
الجزائر

تمهيد :

بعد الإستقلال حاولت الحكومة الجزائرية آنذاك إتخاذ تدابير و حلول للخروج من مأزقها وذلك بانتهاج النظام الإشتراكي كخيار أمثل لحل المشاكل و الآفات المنتشرة عبر إدارة عملية التنمية الإقتصادية وفقا للسياسات المطبقة خلال تلك الفترة شهد سوق العمل تطور كبير و ذلك بزيادة تشغيل الفئات الطالبة للعمل و إنخفاض معدلات البطالة و إتمدت سياستها في التشغيل في وضع برامجها ةبناء على المعطيات التي ترصدها الدراسات الإحصائية و المتعلقة بالتعداد الخاص بالفئة النشيطة أو إحصاء القوى العاملة بشكل عام ، سواء تعلق الأمر بعدد السكان المشتغلين فعلا أو الذين يمرون بمرحلة بطالة أي العاطلين عن العمل ، لهذا إرتأينا إلى أن نتطرق لهذا الجانب لمعرفة اسباب تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر وسياسات علاجها من خلال مصالح و هيئات التشغيل إلى جانب ذلك سياسة التشغيل و مدى تحقيق أهدافها العامة ، هذا من جهة و معرفة واقع القوى العاملة غير المشتغلة وتوزيعها من جهة أخرى .

المبحث الأول : أسباب مشكلة البطالة في الجزائر و سياسات علاجها

نظرا للوضع الذي مر به سوق العمل من إرتفاع معدلات البطالة و تدني لمستويات عروض العمل أصبح على الحكومة التفكير في إجراءات سريعة و ذات تأثير إيجابي على سوق العمل وذلك بإنشاء العديد من البرامج و السياسات عن طريق مجموعة متعددة من المصالح لتشغيل البطالين بالإضافة إلى حماية العمال المسرحين من أعمالهم نتيجة لأسباب إقتصادية و سنتطرق في هذا المبحث إلى أسباب تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر وكذا سياسات التشغيل لمحاربة البطالة .

المطلب الأول : أسباب تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر

إن للبطالة اسباب كثيرة منها القضية السكانية و السياسية التعليمية و الظروف الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية ، و الشؤون التنظيمية و أن كل منهم يؤثر في جانب عرض العمل أو في جانب الطلب عليه أو في كل منهما ، ونشير أن تفاقم مشكل البطالة في الجزائر يعود إلى مجموعتين من الاسباب فهناك أسباب خارجة عن إرادة الدولة ، و أسباب نابعة من إتجاهات الدولة .

1_ الاسباب الخارجة عن إرادة الدولة :

و هي التي أضعفت معدلات الإستثمار المحلي و منها عدم توفر فرص العمل و التي كانت خارج نطاق الحكومة في تصرفاتها من خلال إبعاد مسؤولياتها سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة ومن أهم هذه الأسباب مايلي :

_ إنخفاض أسعار البترول : بما أن الجزائر بلد طاقوي يحتل فيه قطاع المحروقات أهمية كبيرة بحيث يعتمد الإقتصاد بالدرجة الأولى على إنتاج و تصدير المحروقات بنسبة 96 % إلا أن إنخفاض أسعار البترول بصورة مستمرة خلال فترة الثمانينات من حوالي 35 دولار للبرميل في سنة 1980 إلى 15 دولار في عام 1986 ، ما أدى إلى إنكماش إقتصادي في الجزائر نتيجة إتباع سياسات تقيدية بسبب تدهور الريع البترولي و هذا ما أدى إلى تقلص حجم الإستثمارات المحلية و من ثم تقلص إيجاد مناصب عمل جديد ، و الجدول التالي يبين الميزان الجبائي و النقدي¹ :

الجدول رقم 1 : الميزان الجبائي و النقدي (مقدر بالنسبة المئوية)

1988	1987	1986	1985	
26,7	28,4	30,6	36,8	إيرادات الخزينة / الناتج الداخلي الخام
6,9	6,3	7,1	15,9	الجبابة النفطية
39,4	35,6	42,3	46,4	نفقات الخزينة / الناتج الداخلي الخام
21,8	20,1	21,1	18,2	النفقات الجارية
12,4	11,7	13,8	15,3	الإستثمار العمومي
5,9	4,9	5,8	7,8	القروض الصافية المقدمة للمؤسسات العمومية
0,7 -	1,1 -	1,6	5,1	مصارف اخرى
12,7	7,2	11,7	9,6	رصيد الخزينة / الناتج الداخلي الخام
84	79	75	76	M2 / الناتج الداخلي الخام
5,9	7,5	12,3	10,5	تضخم مؤشر الأسعار عند الإستهلاك

المصدر : مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 253

يظهر من خلال الجدول تأثر إيرادات الخزينة بمتغيرات أسعار البترول مما أدى إلى إنخفاض الجبابة البترولية إلى أكثر من النصف بين سنتي 1985 و 1986 م ، و هذا ما أدى غلى إيجاد سياسة التقشف في الإستثمار

¹ مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 252

العمومي و في القروض المقدمة للمؤسسات العمومية و بالتالي تخلي الدولة عن دورها في تمويل هذه المؤسسات

— **إنخفاض معدلات النمو الإقتصادي في الدول الصناعية الكبرى :** و ترتب عن ذلك إتباع سياسة إنكماشية في فترة الثمانينات من قبل الدول المتقدمة لأن نمو الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول قد إنخفض من 94 % في سنة 1980 م إلى 5,3 % في سنة 1983 م ثم إلى 3,3 % في سنة 1986 م ، مما أدى إلى تناقص واردات هذه الدول من الدول النامية و منها الجزائر ، و بالتالي فإن ظاهرة الركود الإقتصادي العالمي كان له الأثر على مستوى الدخل و من ثم على مستوى قطاع التشغيل خاصة في قطاعات التصدير .

— **تدهور شروط التبادل التجاري الدولي :** إن إنخفاض اسعار الصرف لعملية التبادل الدولي أي الدولار من 124,3 % في عام (1984 _ 1985 م) إلى 101,9 % في عام 1986 م / 1987 م فحسب سنة 1980 م هي سنة الأساس ، أدى إلى إضعاف الجزائر لقوتها الشرائية لأن الجزائر تتعامل في بيع محروقاتها بالدولار الأمريكي و بالتالي تأثير إستيراداتها من السلع التامة الصنع حيث إنخفض سعر صرف الدولار نحو 30 % و 20 % أمام كلا من الين الياباني و المارك الألماني على التوالي في بداية الثمانينات ، كل ذلك أثر على حجم المبادلات التجارية و أي إنكماش في أطراف التبادل التجاري يؤثر على مستوى الدخل الوطني و قدرة الجزائر على خلق فرص عمل جديدة .

— **القضية السكانية :** يلعب السكان في أي مجتمع دورا أساسيا في تحديد حجم المعروض من القوة العاملة فازدياد معدل النمو السكاني ينجم عنه قوة العمل بمعدلات كبيرة الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى خلق مناصب عمل جديدة و هو الحلل الذي تعاني منه غالبية الدول النامية¹ حيث تؤدي الزيادة الكبيرة في عدد السكان مع زيادة الإنتاج بغرض ثبات العوامل الاخرى على ما هي عليه إلى إنخفاض مستوى المعيشة و تلاقي إنتشار البطالة بصورها المختلفة و لقد عرفت الجزائر في الفترة 1962 م إلى 1985 م تضاعف عدد السكان بثلاث مرات أي بنسبة سنوية للنمو الديمغرافي تجاوز 3% و منذ نهاية الثمانينات و تبعا لأثر المزدوج للتنمية و الإنتشار الواسع لوسائل منع الحمل في المجتمع ، سجل تباطؤا محسوسا لوتيرة نمو السكان حيث بلغت نسبة النمو الديمغرافي سنة 1998 م 1,52 % أي ما يعادل إنخفاضا بالنصف خلال عقد و احد و قدرت هذه النسبة بـ 1,46 % سنة 1999 م و 1,43 % سنة 2000 م و أن زيادة السكان حتى نهاية الثمانينات أدت إلى تزايد نسبة السكان

¹ عبد الرحمن يسري أحمد ، النظرية الإقتصادية الكلية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 1997 ، ص 288

النشطاء إقتصاديا من 3049952 شخصا في سنة 1977 إلى 8326000 شخصا سنة 1998¹ و هكذا أصبحت مشكلة تزايد السكان مع عدم وجود سياسة واضحة لإمتصاص نسبة التزايد مما أدى إلى تفاقم البطالة .

2_ الأسباب النابعة من إتجاهات الدولة :

إن السياسات المتعاقبة بينت مدى هشاشة القرارات الحكومية في زيادة حدة البطالة بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة تتمثل هذه السياسات فيمايلي :

__ **التوقف على تعيين الخريجين** : إن سياسة التعيين المباشرة لحاملي الشهادات العليا و الجامعية و كذلك خريجي المعاهد و المدارس المتخصصة كانت من اهم مهام الحكومة الجزائرية حيث كانت تتكفل الدولة بتعيينهم في القطاعات الحكومية و المؤسسات الإقتصادية العمومية ضمن سياسة إجتماعية متكاملة و هذا ما أدى إلى ظهور البطالة المقنعة بهذه الأجهزة لأن السياسة الخاصة بإنشاء عدد هائل من مناصب العمل في القطاع العمومي نجم عنه إرتفاع في نسبة العمال الأجراء الدائمون في مجمل الوظائف حيث أصبح الأجراء يمثلون نسبة 66,5 % من مناصب الشغل سنة 1982 م بينما لم تتجاوز هذه النسبة 35 % سنة 1966 ن بينما خلال النصف الثاني من الثمانينات و الموافق للمخطط الخماسي الثاني (1985 _ 1989 م) تميز تطور الشغل بسلسلة من العوامل منها الصدمة النفطية لسنة 1986 أو الإجراءات الإقتصادية الأخرى مما أدى إلى تغيير دور الدولة في تعيين الخريجين وتغيرت شكل مشكلة البطالة لتظهر بطالة المتعلمين في الثمانينات بدلا من بطالة الأميين في السبعينات .

__ **عدم التنسيق بين التعليم و التكوين و سوق العمل** : إن مدة التعليم و من ثم مدة التكوين أو التدريب تتطلب تكاليف كثيرة يتحملها الفرد و المجتمع معا و هذه التكاليف يبررها العائد الخاص من وجهة نظر الفرد للحصول على أفضل الوظائف و أحسن أجر و كذلك العائد الإجتماعي من وجهة نظر المجتمع و يتمثل في الإرتفاع بإنتاجية العمالة المؤهلة ككل ، و أن عدم التناسق بين التعليم و التوظيف قد أدى إلى تراجع عائد التعليم و هذا نتيجة الحصول على مناصب عمل دون مراعاة التخصصات التعليمية حيث أن هذه الأخيرة نمطية و غير متطورة مما أدى إلى تزايد أعداد الخريجين و خاصة ذوي المؤهلات المتوسطة مما أدى إلى زيادة في المعروض من الخريجين عن حاجة سوق العمل و عدم تجانس في هيكله بحيث كان هناك عجز في بعض التخصصات مقابل

¹ مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 254

الفصل الثاني : تحليل واقع ظاهرة البطالة في الجزائر

فائض في تخصصات أخرى مع عدم وجود طلب مماثل لها ، و هذا يرجع إلى قصور السياسة التعليمية و عدم مواكبتها لمتطلبات سوق العمل كما يوضح الجدول التالي¹ :

الجدول رقم 2 : توزيع العاطلين عن العمل حسب المستوى التعليمي في 1987 و 1995

المجموع	غير محدود	بدون مستوى	تكوين عالي	تكوين مهني	ثانوي	متوسط	إبتدائي	
100	5,2	35,2	—	—	6,9	52,7	—	1987
100	0,6	7,3	4,4	11,3	20,7	29,9	25,8	1995

المصدر : مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 256

و عليه فإن السياسة التعليمية المطبقة في الجزائر ، عاجزة عن تلبية حاجات سوق العمل و يظهر ذلك في نقص المهارات و أيضا في الزيادات غير العادية التي تدفع بها الجامعات و المعاهد و المدارس سنويا من الخريجين دون أن يكون ذلك طلب حقيقي لسوق العمل ، و يرجع ذلك إلى غياب التخطيط و التنسيق السليم بين الوزارات المعنية و التقييد في النظم المتبعة و يرجع ذلك إلى إفتقار عناصر التكامل و الترابط و التناسق في سياسة التعليم حيث تمت دراسة كل مرحلة على حدى ، و كذا عدم الربط بين التعليم و معدلات النمو السكاني و غياب المهارات للمكونين بحكم ضعف المنظومة التربوية و تطبيق أنماط تعليم مختلفة دون دراسة سوق العمل و غياب منهج المتطور و ذلك راجع إلى عدم توفر متخصصين في تخطيط المناهج المتطورة و ضعف الإدارة التعليمية حيث أدى هذا إلى تضاعف العد عند الانتقال من الثانوية إلى الجامعة و من الجامعة على سوق العمل و بالتالي زيادة نسبة البطالة عما هي عليه ، و أصبح المتعلم اليوم غائبا على المجتمع نظرا لأنه لا يشارك بعمل مثمر لا لنفسه و لا لمجتمعه و عليه لا بد من تخطيط سليم للقوى العاملة حيث يتم من خلاله تحديد الأعداد المقبولة بالمدارس و الجامعات و التي يمكن لسوق العمل إستيعابها بعد ذلك و إلا سوف تزداد المشكلة .

— **قوانين العمل و تشريعاته** : إن محتوى التشريعات الخاصة بقانون العمل قد أسهمت بطريقة مباشرة في إرتفاع معدلات البطالة في التشريع الصادر في سنة 1990 م و المتمثل في 5 قوانين كان ضمن إستراتيجية الإصلاحات الإقتصادية التي جاءت بها قوانين يناير 1988 م و أحكام دستور 1989 م بمثابة القطيعة مع الأسس و التوجيهات الواردة في التشريع السابق و كان بهدف الصفة محررا و ضامنا للحريات الفردية الجماعية و مطابقا

¹ مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 255 ، 256

للمبادئ التي تحكم علاقات العمل و دور الدولة في إقتصاد السوق ، و إن محتوى هذا التشريع الجديد له علاقة بالتزامات الجزائر إتجاه الهيئات و المنظمات الدولية كمنظمة العمل الدولية و كان الأمر كذلك بالنسبة إلى المبادئ الأساسية المتعلقة بالمفاوضات الجماعية و الحرية النقابية للعمال و أرباب العمل و حق الإضراب و دور مفتشية العمل و إدارة الشغل و بالتالي فإن تشريع سنة 1990 م الذي ينفذ المبادئ المذكورة في بنود الإتفاقيات و الحماية من قبل دستور 89 جعل من العمال و أرباب العمل و المؤسسات التابعة للدولة وجود الإمتثال بها و تطبيقها مما ترك لإدارة الشركاء الإجتماعيين مهمة القيام عن طريق الإتفاق و الوفاق بتحديد القواعد التي تحكم علاقات العمل الفردية و الجماعية ، و من السلم به الإنتقال من نظام القانون الأساسي و التنظيمي إلى قانون إتفاقية العقود الجماعية لتسيير علاقات العمل أمر يدل على تغير سياسة التوظيف بحيث صار إنتقال العامل من درجة إلى أخرى يرتبط بعوامل شكلية بعيدة عن حسابات المهارة و الكفاءة يضاف إلى ذلك أن الأجور تتحدد وفقا لهذه التشريعات بصرف النظر عن حسابات الكفاءة الإنتاجية مما أدى إلى إنتاجية العامل في القطاع الحكومي و قطاع مؤسسات الإقتصادية العمومية ، كما أن نظام الأجور في القطاع الخاص إتسم بالجمود مما يجعله مسؤولا عن تزايد معدلات البطالة مما نتج عن البحث عن أعمال إضافية خاصة في القطاع الخاص و في القطاع غير الرسمي مما يؤدي إلى حجب فرص عمل إضافية على الدخلاء الجدد لسوق العمل و بالتالي تزايد معدلات البطالة

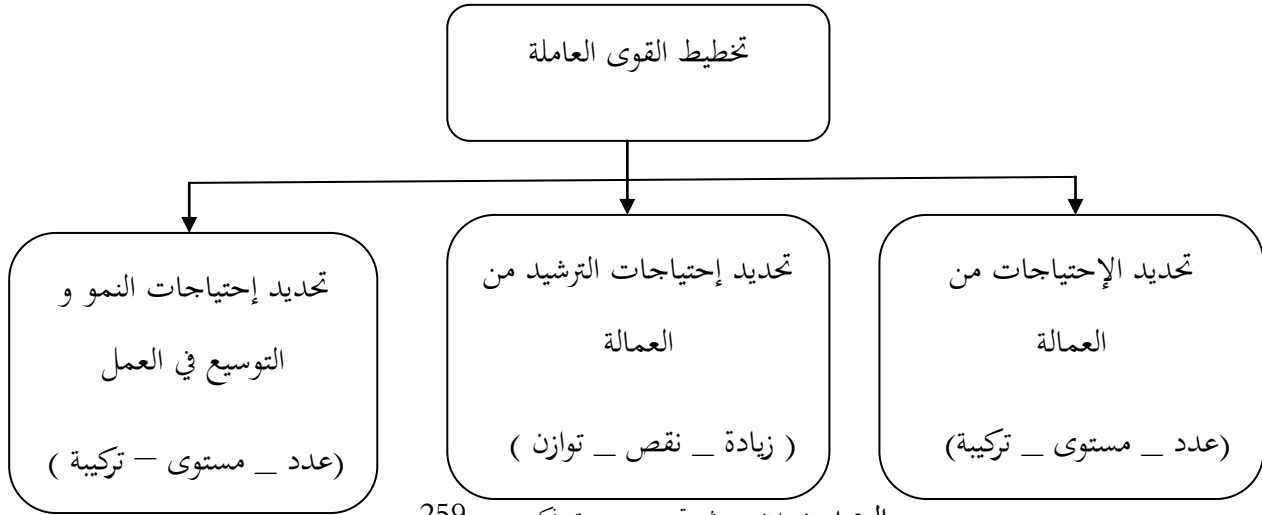
_ قلة المؤسسات البحثية : إن تطور أساليب الإنتاج و الإختراعات و الإبتكارات التي تتمتع بها المؤسسة من شأنها أن تحدث ثورة تكنولوجية باستحداث وضع سلع تتلاءم مع منتجات في الأسواق الدولية ، أما الطرق التقليدية في الإنتاج أدى إلى ضعف القدرة التصديرية للإقتصاد الوطني و أثر على مستوى الدخل و العمالة معا ، بالإضافة إلى عدم وجود مخابر البحث لدى هذه المؤسسات و عدم تخصيص مبالغ مالية من أجل تطوير البحث لديها ن كما أنه لا يوجد تناسق بين مراكز الدراسات و البحوث التطبيقية و بين المؤسسات الإقتصادية مما أدى إلى ضآلة في التدفقات الإستثمارية الخارجية إلى الجزائر ، و عليه كان إنتقال التكنولوجيا الحديثة إلى الجزائر بمثابة أحد أسباب زيادة البطالة حيث يرى البعض أن ثبات حجم الإنتاج و إرتفاع مستوى التكنولوجيا يؤديان إلى خفض العاملين المباشرين في مجال الأنشطة الإقتصادية ، و يرفع عدد العاملين الغير مباشرين في هذه الأنشطة وبالتالي فإن التكنولوجيا الحديثة تؤدي إلى زيادة البطالة إذا لم يواكبها زيادة في الإنتاج .

_ تخطيط القوى العاملة : إن سوء تخطيط القوى العاملة سببا جوهريا في زيادة حدة البطالة حيث أن هدف تخطيط القوى العاملة هو خلق الوظائف و الاعمال التي تحقق الإستخدام الأمثل للموارد البشرية و ربما تحقيق

الفصل الثاني : تحليل واقع ظاهرة البطالة في الجزائر

فائضا و تراكما رأسماليا يعاد إستثماره و من ثم يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة و إن أهمية تخطيط القوى العاملة تكمن في معرفة و تقدير الأعداد المطلوبة من العمالة في مختلف المجالات ، و القدر المتوفر منها في المجتمع و التعرف على الفجوات فيما بين المطلوب و المتوفر أو من خلال العمل عل تغير بعض الأساليب الإنتاجية وبالتالي تحديد الحجم الأمثل اللازم من العمالة كما و كيفا وصولا إلى أفضل الإنتاج و لاشك أن وجود التخطيط السليم للقوى العاملة يحد من البطالة ، كما يؤدي إلى توجيه العمالة إلى القطاعات الأكثر حاجة إليها و يظهر مضمون تخطيط القوى العاملة من الشكل التالي¹ :

الشكل (8) : مضمون تخطيط القوى العاملة



المصدر : مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 259

من خلال هذا الشكل يتضح لنا إيجاد توازن في العمالة حيث يؤدي هذا إلى إنتاجية مساوية تماما للعمالة المستخدمة من حيث العدد و المستوى و التركيبة ن و أن أي زيادة أو نقصان في العمالة في أحد أطراف التوازن يؤدي إلى الخلل و عدم التوازن و يرجع قصور تخطيط القوى العاملة في الجزائر إلى عدة عوامل منها :

— نقص و عدم توافر البيانات و الدراسات الإحصائية و التي غالبا ما تكون متناقضة .

— عدم وجود أجهزة تقوم بالربط و التنسيق بين السياسة العامة للشغل و سياسات التعلم و التكوين .

— عدم وجود أجهزة خاصة تقوم بقياس الكفاءات الإنتاجية و معدلات العمل التي يمكن من خلالها تحديد حجم العمالة الزائدة أي البطالة المقنعة و البطالة الجزئية التي يمكن تحويلها إلى مجالات أخرى ذات إنتاجيات عالية .

¹ مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 259

الفصل الثاني : تحليل واقع ظاهرة البطالة في الجزائر

ومن هذا يتضح أن غياب مخطط القوى العاملة و تخطيط القوى العاملة بشكل يساهم في زيادة حدة البطالة .

ـ **التوزيع الجغرافي للسكان** : شهدت الجزائر نموا سريعا في إناء عدد المدن حيث إرتفع عدد المدن إلى 4055 مدينة سنة 1998 بعدما كانت 3488 سنة 1987 م مما زاد من نسبة سكان الحضر حيث بلغت 80.80% سنة 1998 م أي بزيادة 9.98% مقارنة بسنة 1987 م و 24,70% مقارنة 1966 م مما أدى إلى إنخفاض عدد السكان في الأرياف في الفترة 1966 و 1998 م من 6744332 نسمة إلى 5626720 نسمة بسبب الهجرة الداخلية المرتبطة أساسا بالبحث عن العمل ، ذلك لأن الهجرة تؤدي إلى تفوق معدل نمو الباحثين عن العمل عن معدل النمو الطبيعي للسكان في المناطق الأكثر جذبا ، كما أن الهجرة الداخلية ليس فقط من الريف إلى المدينة بل هي أيضا من الولايات الأقل جاذبية لفرص العمل إلى الولايات الكبرى الأكثر جاذبية لفرص العمل ، وذلك بسبب غياب سياسة توزيعية واضحة للإتفاق العام و تمركز المؤسسات الإنتاجية في المدن الشمالية ، كما أن الأعمال الإرهابية خلال سنوات الأزمة الأمنية في الجزائر و الهجومات المتكررة و الدامية ضد السكان العزل أجبرتها على التخلي عن مساكنها و الإلتحاق بالمدن لأنها كانت أكثر أمنا من المناطق الريفية و لذلك إنخفضت حصة السكان المقيمين في المناطق الريفية بصورة كبيرة حيث إنتقلت من 43,90% إلى 19,20% و يتضح ذلك من الجدول التالي :

الجدول رقم 3 : التوزيع السكاني حسب التجمعات السكانية

1998	1987	1977	1966	
% 80,80	% 70,82	% 61,20	% 56,10	السكان المقيمون في تجمعات سكانية
% 19,20	% 29,18	% 38,80	% 43,90	السكان المقيمون في تجمعات ريفية
% 100	% 100	% 100	% 100	المجموع

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء ، الإحصاء العام للسكان و السكن www.ons.dz

و بوجه عام تعاني الجزائر من إختلال في توزيع السكان و كثافتهم في المناطق المختلفة حيث يتركز 97% من السكان في مناطق شمال الصحراء رغم أن الكثافة السكانية لا تعتبر عالية 12,29 نسمة في كم المربع سنة 1998 م أما المدن الكبرى فكثافة سكانها عالية ، إن هذا التباين في التوزيع الجغرافي أدى إلى ظهور نسبة البطالة في التجمعات السكانية الكثيفة و بالتالي يؤدي إلى الطلب المتزايد على الخدمات الإجتماعية كما خلق ضغوطا على المنشآت الإنتاجية و بالتالي أدى إلى خلل في سوق العمل الجزائري ، و الجدير بالذكر أن معدل البطالة يتباين من

الفصل الثاني : تحليل واقع ظاهرة البطالة في الجزائر

منطقة إلى أخرى و ذلك حسب التوزيع السكاني لها و توجيه الإستثمارات و كذا طبيعة المنطقة المدروسة من حيث المادة الأولية و يمكن تلخيص معدلات البطالة في التعدادات السكانية الأربعة في الجدول التالي:

الجدول رقم 4 : توزيع البطالة حسب المناطق

المناطق	1990	1991	1992	1998
الوسطى	28,5	16,06	19,33	35,15
الغربية	26,46	19,06	22,4	23,05
الشرقية	36,02	21,92	21,81	33,88
الجنوبية	22,52	25,25	19,05	8,02
معدل البطالة على مستوى الوطن	%23,12	% 20,18	% 20,64	% 29,6

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل البطالة مس كل المناطق بما فيها المناطق الجنوبية حيث أن معدل البطالة لسنتي 1990 و 1991 م الخاص بالمناطق الجنوبية هو في إرتفاع رغم إنخفاض الكثافة السكانية بالمقارنة مع المناطق الأخرى و ذلك راجع لعدم التوازن الجهوي مع توزيع المشاريع الإستثمارية بطريقة غير عادية ، الشيء الذي شجع الكثير للإنتقال من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي المتواجد في المدن الكبرى كما أن معدل البطالة إرتفع إلى نسبة 9,6 % سنة 1998 م مع الإشارة أن قلة البطالة في المناطق الجنوبية كما هو عليه في المناطق الأخرى نظرا لإتباع سياسة التوازن الجهوي ، فوصل في المناطق الوسطى 35,15 % رغم المشاريع الضخمة التي وجهتها السلطات المعنية للمنطقة¹.

ـ برنامج الخصخصة : عندما بدأ الإعداد لبرنامج الخصخصة كان فائض العمالة في المؤسسات الإقتصادية العمومية هو أحد العقبات الرئيسية للبرنامج حيث فكرة الحجم الأمثل للعمالة يتناقض مع حجم العمالة القائمة بتلك المؤسسات و مع ذلك فإنه كان يعتقد أيضا أن العمالة القائمة بهذه المؤسسات التي سيجري عليها تطبيقات الخصخصة سوف تتأثر تبعا للظروف المحيطة بكل مشروع من حيث إنتقال المؤسسات العمومية إلى أداة القطاع الخاص و ما يعني ذلك من حرية التي سوف يتمتع بها كل مشروع في تحديد حجم العمالة الملائمة للإنتاجية أما من ناحية تطبيقات الخصخصة التي لا تؤثر سلبا على العمالة بالمؤسسات فإن أسلوب تملكها لإتحادات

¹ مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 260 ، 261

الفصل الثاني : تحليل واقع ظاهرة البطالة في الجزائر

العملين المساهمين و أساليب أخرى من بينها حصص صغيرة من أسهم المؤسسات ببورصة الأوراق المالية و كذلك حوصصة نسبة أقلية لرأس المال الخاص مع الإحتفاظ بحق الإدارة للشرك الأصلية الأمر الذي يعطي لهذه الإدارة الحق في إبقاء على العمالة الموجودة بتلك المؤسسات إلا أنه عند البدء في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي في الجزائر وجد أن المؤسسات الإقتصادية العمومية تعاني من فائض العمالة حيث قدرت النسبة الواجب تصفيتها بحوالي 5% من عدد العمال سنة 1997 م إلا أن هذه النسبة يمكن أن ترتفع من وجهة نظر المستثمرين إلى أكثر من الضعف و قد إنخفض بالفعل عدد العاملين بمؤسسات القطاع العمومي بـ 519881 عامل في نهاية السداسي الثاني لسنة 1997 كما يتضح من الجدول التالي¹ :

الجدول رقم 5 : عدد العمال المسرحين من المؤسسات التي تم حلها

خلال الفترة 1994 _ 1997

عدد المؤسسات	عدد العمال	البيان السنوات
200	20908	1994
300	236300	1995
162	1004998	1996
503	162175	1997
985	519881	المجموع

المصدر : مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 264

إن عملية التصحيح مكنت بعد 8 سنوات من التطبيق من إسترجاع التوازنات الإقتصادية الكلية فإن الأوضاع الخاصة بالتشغيل تدهورت بانتظام ، فغياب الإستثمارات الجديدة التي تخلق مناصب عمل جديدة و التي لها شأن من جانب المؤسسات العمومية أو الخاصة إلى جانب التسريح للأجراء على إثر عمليات إعادة الهيكلة وحل المؤسسات العمومية كلها تعتبر عوامل ساعدت على تفاقم البطالة التي تزايدت نسبتها إذ كانت سنة 1985 حوالي 17 % ، و إرتفعت غلى 30 % في السداسي الأول من سنة 1998² .

¹ مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 263

² دبون عبد القادر ، سويسي الهواري ، اثر الخوصصة في الجزائر على وظيفة تسيير الموارد البشرية في المؤسسة ، مجلة الباحث ، العدد الثالث 2004 ، ص

المطلب الثاني : سياسة التشغيل و محاربة البطالة في الجزائر

مع إشتداد أزمة البطالة نهاية الثمانينات أصبح من المفترض على الحكومة في التفكير في مجموعة من السياسات و الإجراءات و التي من شأنها التخفيف من معدلات الرهيبية للبطالة التي دقت ناقوس الخطر و كانت السياسات المتبعة من طرف الدولة تهدف في بعض الأحيان إلى إنشاء مناصب شغل دائمة و إلى مؤقتة في البعض الآخر ، كما كانت تهدف إلى إنشاء مناصب شغل مباشرة أو منح قروض لتشجيع الإستثمار لمختلف فئات المجتمع وذلك للتخفيف من حدة البطالة حيث فكرت الجزائر في حلول و سياسات تتمثل فيمايلي :

1. جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :

تعتبر من بين أحد أهم الآليات الموجهة لتشغيل الشباب الذي أصبح عمليا إنطلاقا من السداسي الثاني لسنة 1997 ، و الذي كان من بين مهامه ما يستنتج من تسميته أي بمعنى الدعم ، المرافقة و المساندة للشباب على خلق مؤسساتهم الصغرى مرتكزا في ذلك على الإستمرار في إدماج أنشطة الشباب في آليات السوق بمساندة البنوك و السلطات العمومية ، و عمل هذا الجهاز على تغطية شتى المجالات الإقتصادية على كامل التراب الوطني و بنسب متفاوتة فنجده منحصر في قطاع الخدمات 56% ، ثم قطاع الفلاحة و الصناعات الحرفية وغيرها من القطاعات حسب الترتيب بمعدل 21% ، 10% و 8% فينال الوسط الجزائري الحظ الأوفر بنسبة توشك أن تبلغ 50% حسب ما يشير إليه تقييم و تقرير المديرية المركزية لوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أواخر ديسمبر 2003 أما نصيب الغرب فيساوي 22% ليرتبع الشرق الجزائري على النسبة المتبقية و المعطيات التي سنقدمها تتعلق بتقييم أجزأواخر سنة 2003 كالتالي :

__ عدد الملفات المودعة 189278 ، شهادة التأهيل الممنوحة 171034 ، الملفات التي هي بصدد الموافقة 18244 ، الملفات المستقبلية من طرف البنوك 99152 .

__ الرد الإيجابي : 56156 ، الرد السلبي : 32850 .

__ الملفات الممولة من طرف رأس المال الوطني لدعم تشغيل الشباب 50689 / من بين هذا التمويل الأخير نذكر أنه يوجد 133455 تمويل ثلاثي و 3402 تمويل ثنائي ، أما بالنسبة لمناصب الشغل المتاحة فلقد إستطاع هذا الجهاز توفير ما يقل عن 142268 منصب عمل ن فكان معدل المساهمة التمويل الثلاثي في عدد مناصب العمل

الفصل الثاني : تحليل واقع ظاهرة البطالة في الجزائر

المتاحة يساوي أكثر من 93 % أما النسبة المتبقية فتخص التمويل الثنائي ، أما المبلغ الكلي للإستثمار الذي بلغ 83,9 مليار دج مقسمة كالتالي :

__ نصيب القروض المحررة أو المتاحة على أساس سلفيات دون فوائد نسبة إلى راس المال الوطني لدعم تشغيل الشباب ، البالغة أكثر من 15,1 مليار دج من بينها 14,4 مليار دج موجهة إلى التمويل الثلاثي و الباقي يخص التمويل الثنائي .

__ أما نصيب المساهمة الفردية التي تقدم بها المستفيدون فلقد تعدت سقف 14,5 مليار دج أكثر من 82 % تركزت على التمويل الثلاثي ، أما عن الإحصائيات سنة 2007 للوكالة الوطنية بينت بأن 86380 مشروع ممول ساهم في خلق 243308 منصب عمل دائم و بحجم إستثمار بلغ 177,3 مليار دج ، بحيث أن المساهمة الشخصية لأصحاب هذه المشاريع بلغت 29,7 % ، 34,9 % منها عبارة عن قروض دون فوائد و الباقي على شكل قروض بنكية ، إنحصرت كلها بين الصناعة التقليدية 16 % و الفلاحة و الصيد 12 % ، 6 % في الصناعة و منها 4 % منه في البناء و الأشغال العامة و أكبر المشاريع إرتكزت على الخدمات بنسبة 62 %¹

2. التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة :

هي عملية تشغيل ضمن الشبكة الإجتماعية في ورشات البلديات مقابل تعويض محدد ب : 3000 دج لكل شهر تكون الإستفادة منه شخصا واحدا لكل عائلة دون أي شرط محدد عدا الأشخاص البالغين السن القانونية للعمل و العاطلين ، و إن طريقة تشغيلهم تتم وفق القوانين الخاصة بالتشغيل العادي ة قد سمح هذا الجهاز بالتخفيف من حدة البطالة و لو بصفة ضئيلة و وجود مصدر عيش لبعض العائلات ، كما أنه ساعد الجماعات المحلية للتعويض عن نقص العمال و خاصة في نشاط الصيانة ، إلا أن عدد المستفيدين بدأ بالتراجع خلال فترة التثبيت و التعديل الهيكلي و ذلك لعدة عوامل منها :

. إنخفاض عدد الورشات البلديات المفتوحة و ذلك لنقص وسائل الصيانة و عجز أغلب البلديات عن دفع الديون المستحقة عليهم .

. صعوبة إختيار شخص لكل عائلة .

¹ بلعربي عبد القادر و بودية فوزي ، البطالة نزوع العمالة إلى اللارسمية ، مجلة الإستراتيجية و التنمية، العدد الثاني ، جامعة مستغانم جانفي 2012 ص14

الفصل الثاني : تحليل واقع ظاهرة البطالة في الجزائر

. صعوبة الأعمال المنجزة و حرمان فئة النساء من المشاركة .

و قد بلغ عدد المستفيدين من التعويض سنة 1995 مقابل نشاطات ذات المنفعة العامة 588200 شخص ب :
31500 ورشة ، أما في سنة 1996 فقد بلغ عدد المستفيدين 283100 ب : 17200 ورشة أما سنة 1997
حيث بلغ عدد المستفيدين 11400 شخصا ب : 8500 ورشة ، إلا أن هذا الجهاز سجل عدة نقائص منها :

. عدم وضوح الأهداف المرجوة منه بالإضافة لضعف الجوانب التنظيمية الخاصة به

. تحديد التعويض بالأجر .

. إقصاء فئة الشباب البالغين 16 و 17 سنة مع السماح لباقي الفئات الأخرى بالإستفادة حتى و إن تجاوز

سن التقاعد حيث كانت نسبتهم 1,9 % سنة 1995 ، 1996¹ .

الجدول رقم 6 : تطور عدد المستفيدين من برنامج التعويضات ذات المنفعة العامة

السنة	عدد المستفيدين	الإنفاقات (ألف دج)
1995	588200	/
1996	288100	/
1997	114000	3820325
1998	129680	4372840
1999	134000	4527794
2000	130021	4384334
2001	136000	4924000
المجموع	1515001	22029239

المصدر: بن طاجين محمد عبد الرحمن ، مرجع سبق ذكره ، ص 90

هذا الإجراء مس كلا الجنسين إلا أن نسبة الإناث وصل 58 % من إجمالي المستفيدين و تتراوح أعمارهم بين 18 إلى أكثر من 60 سنة ومن فوائد هذا الإجراء هو التقليل من معدلات البطالة و حدة الفقر ، رغم ضآلة التعويض إلا أن هذا الجهاز سجل عدة نقائص منها :

— عدم وضوح الأهداف المرجوة منه بالإضافة لضعف الجوانب التنظيمية الخاصة به .

¹ مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 282

__ تحديد التعويض بالأجر .

__ إقصاء فئة الشباب البالغين 16 _ 17 سنة مع السماح لباقي الفئات الأخرى الإستفادة حتى وإن تجاوز سن التقاعد حيث كانت نسبتهم 1,9 % سنة 1996¹ .

3. الأشغال ذات المنفعة العامة و ذات الإستعمال المكثف لليد العاملة :

أنشئ هذا الجهاز على أساس القرض الممنوح للجزائر من قبل البنك الدولي للإنشاء و التعمير ، الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج هي تنمية و تطوير المجتمعات السكانية الأقل نموا بهدف إنشاء عدد معتبر من مناصب الشغل المؤقتة مع تطور و صيانة الهياكل العمومية و ذلك بتطبيق الأشغال ذات المنفعة الإقتصادية و الإجتماعية من صيانة الملحقات من طرف البلدية و الولاية ، أشغال الغابات كغرس الحلفاء و صيانة شبكة المياه والصرف الصحي و مشاريع أخرى خاصة بالإصلاحات الحضرية² .

وجد هذا الجهاز بغرض التخفيف من آثار الإصلاحات الإقتصادية على الفئات السكانية المحرومة و لدعم تحسين النشاط الإجتماعي للدولة و رغم إنجاز هذه الأشغال على مرحلتين :

أ. المرحلة الأولى (1997 _ 2000) :

وهي مرحلة نموذجية يسمح بانطلاق الأشغال ذات المنفعة العمومية للإستعمال المكثف لليد العاملة بإحداث مناصب عمل مؤقتة في القطاعات الخاصة بالطرق ، الغابات و الأشغال البسيطة في مجال الري وخاصة:

__ صيانة طرق البلدية و الولائية و ذلك ضمن مخطط تحدده السلطات الولائية .

__ غرس الأشجار و التخفيف من ظاهرة الجفاف و مكافحة التصحر .

__ تصليح و صيانة الهياكل الهيدروغرافية ، الري و إنشاء شبكات توزيع و تطهير المياه .

وقد خصصت الجزائر قيمة 4,13 مليار دج أي ما يعادل 50 مليون دولار ، ثلث المبلغ الممنوح من قبل البنك

الدولي للإنشاء و التعمير و ذلك من أجل إنشاء 3846 ورشة بقيمة مالية قدرها 1.075.958 لكل ورشة

و تخص المشاريع كالتالي³ :

¹ المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي ، مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الإقتصادي و الإجتماعي من السنة 2004 ، الدورة العاشرة ، ديسمبر ص113

² مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 282

³ ريمي رياض ، ريمي عقبة ، أثر برامج سياسة التشغيل على مواجهة البطالة في الجزائر (دراسة مقارنة بين فترتين 1990 _ 1998 ، 1999 _ 2010) ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي تحت عنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة يومي 15 و 16 نوفمبر ، ص 11

الفصل الثاني : تحليل واقع ظاهرة البطالة في الجزائر

الطرق 42 % : الفلاحة 30 % منشآت الري الصغرى 24,3 % : العمران و أشغال التهيئة 3,5 % ،
0,2 % أشغال أخرى ، ومن خلال هذه المرحلة نجد أن أغلب المشاريع تم إنجازها خلال سنتي (1998 -
1999) أما بالنسبة لسنة 2000 لم يبقى إلا الأشغال التكميلية في إطار الأموال المتبقية التي لم تصرف مما أدت
إلى تشغيل 140.000 شخص ، ومنه تم إنشاء 42000 منصب شغل دائم ، و الجدول التالي يبين حصيلة
الأشغال ذات المنفعة العامة و ذات الإستعمال المكثف لليد العاملة إلى غاية 30 سبتمبر 2000 م

الجدول رقم 7 : حصيلة الأشغال ذات المنفعة العامة و ذات الإستعمال المكثف لليد العاملة

المكونات	عدد المشاريع			الوظائف		
	التقديرات	الإنجازات	%	التقديرات	الإنجازات	%
الطرق	1638	1622	99	70399	56670	93,3
الغابات	1130	1149	101,6	42517	40037	94,2
الفلاحة	10	5	50	457	471	103
الري	931	933	100	30097	29581	98
التهيئة	137	137	100	5333	4210	79
المجموع	3846	3846	100	148803	139969	94

المصدر: التقرير الوطني حول التنمية البشرية 2000 منشورات المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي ، الجزائر الدورة التاسعة عشر نوفمبر 2001 ص 157،

من خلال الجدول نلاحظ أن المرحلة النموذجية حققت بعض الأهداف الرئيسية للبرنامج و لو نسبيا ،
حيث تم إحداث عدد معتبر من مناصب الشغل و تم بالفعل صيانة الهياكل العمومية عبر تنفيذ أشغال ذات
النتائج الإقتصادية و الإجتماعية النافعة ، كما أدى البرنامج إلى ترقية القطاع الخاص و لا سيما في المجال المتعلق
بالمقاولو الصغيرة و المؤسسات المصغرة .

ب. المرحلة الثانية (2001 _ 2004) :

و تخص المخطط الثلاثي لدعم الإنعاش الإقتصادي الممتد على المرحلة 2001 - 2004 من أجل إنشاء
22000 منصب شغل ثابت سنويا لغلاف مالي قدره 9 مليار دج ، إن جهاز الأشغال ذات المنفعة العامة
والإستعمال المكثف لليد العاملة قد يسمح بتوفير مناصب عمل مؤقتة بتكلفة متوسطة حيث كانت 108406
دج سنويا أو 9034 شهريا و ذلك نتيجة التنافس و نسبة ضئيلة للمواد و المعدات مع كثافة عالية لليد العاملة
إن جهاز برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة و الإستعمال المكثف لليد العاملة تميز بنقائص رغم أنه قد وفر عدد
من مناصب العمل المؤقتة بتكلفة زهيدة إلا أن هذه النقائص تميزت بمايلي :

- عدم تشجيع البلديات في الإشتراك في إختيار القطاعات للمشاريع المؤثرة في الحياة اليومية للمواطن .
- التعقيدات الإدارية في تمويل ورشات هذا الجهاز من مندوب التشغيل إلى البنك إلى المستفيد .
- إقتصار هذا البرنامج فقط على المستوى المحلي دون جعله جهوي أو وطني .
- المساهمة الضعيفة في ترقية القطاع الخاص لا سيما المقاولو و المؤسسة المصغرة .
- ضآلة مشاركته في التخفيف من آثار التصحر و ذلك لقلّة الإهتمام بهذا الجانب¹ .

4. عقود ما قبل التشغيل :

نتيجة لتزايد عدد خريجي الجامعات و المعاهد المتخصصة و قلة مناصب العمل سواء المؤقتة منها أو الدائمة ضمن مختلف مجالات الأنشطة الإدارية و الإقتصادية و للحد من ظاهرة تفشي البطالة لدى فئة حاملي الشهادات العليا و وضعت الجزائر برنامج عقود ما قبل التشغيل في شهر جويلية 1998 م² و هدف هذا الجهاز هو التكفل بعروض العمل و تشجيعها و تشجيع إدماج الشباب حاملي الشهادات في سوق العمل بالإضافة إلى تشجيع المستخدمين لتوظيف الجامعيين بعد فترة 12 شهرا و هو موجه للعاطلين عن العمل من حاملي الشهادات الجامعية التدرج أو التقنيين السامين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 سنة ، كما يمكن أن يستفيد منه العاطلون عن العمل الذين سبق لهم أن تقلدوا مناصب عمل في إطار برنامج العمل المؤقت مثل برنامج الوظائف المأجورة بمبادرة محلية أو الأنشطة ذات المنفعة العامة و تبلغ مدة العقد سنة و يمكن إمتدادها بصفة إستثنائية مرة واحدة و لمدة ستة أشهر و ذلك بطلب من المستخدم و يلتزم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل و دفع أجور المستخدمين من هذه العملية وفق ما يعادل 6000 دج بالنسبة للجامعيين و 4500 بالنسبة للتقنيين السامين خلال المرحلة الأولى أي مدة سنة حيث تغيرت هذه النسبة و أصبحت مع تغيير مدة الإمداد حيث أصبحت سنة إضافية وفي حالة قبول التمديد لمدة 6 أشهر أخرى ، فإن الراتب الشهري الواقع على عاتق الدولة ينخفض حسب السلم السابق و يعوض بنسبة 80% من طرف المستخدم لتصبح 4000 دج للجامعيين و 3000 دج للتقنيين السامين كما يتحمل الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بالإشتراكات الإجتماعية بنسبة 7 % و قد بلغت التكلفة المالية لعقود ما قبل التشغيل بالنسبة للفترة (1998 _ 2001) حسب الجدول التالي :

¹ مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 283 ، 284

² المرسوم 98 _ 402 المؤرخ في 2 ديسمبر 1998 المتضمن الإدماج المهني لضمان الحاملين لشهادات التعليم العالي و المتمننين السامين ، خريجي المعاهد الوطنية للتكوين ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 91 الصادرة بتاريخ 06 ديسمبر 1998 .

الفصل الثاني : تحليل واقع ظاهرة البطالة في الجزائر

الجدول رقم 8 : التكلفة المالية لعقود ما قبل التشغيل بالنسبة للفترة 1998 _ 2001 (بالمليار دج)

السنوات	التخصصات المالية	الإستهلاكات المالية	نسبة الإستهلاك %
1998	0,25	/	/
1999	1,14	0,42	36,9
2000	0,68	0,71	104
2001	0,89	0,75	84,3
المجموع إلى غاية 2001/12/31	2,96	1,88	63,5

المصدر : التقرير الوطني حول تقويم أجهزة الشغل ، منشورات المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي ، الجزائر ، الدورة العشرون جوان 2002 ص 122

وتظهر حصيلة 3 سنوات من تطبيق برنامج عقود ما قبل التشغيل تقدر النسبة الإجمالية لإنجاز برامج عقود ما قبل التشغيل بنسبة 74 % و منها تم توظيف ما يقارب 63 % من إجمالي حاملي الشهادات في الإدارات وكانت حصيلة عقود ما قبل التشغيل لفترة 1998 _ 2000 لمجموعة الولايات عدى ولاية سوق أهراس هي موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم 9 : حصيلة عقود ما قبل التشغيل لفترة 1998 _ 2000 (منصب عمل)

2000		1999		1998		قطاع النشاط
التوظيف	العرض	التوظيف	العرض	التوظيف	العرض	
2000	4000	5927	7274	5347	5980	المجال الإداري
7711	7543	4639	6332	926	991	المجال الإقتصادي
9711	11593	10566	13606	6273	6971	المجموع

المصدر : التقرير الوطني حول التنمية البشرية 2000 ، منشورات المجلس الوطني الإجتماعي و الإقتصادي الدورة العامة التاسعة عشر ص 156

إن مجموع العروض في إطار عقود ما قبل التشغيل أكبر بكثير من توظيف في نفس الإطار ، و أن أكبر نسبة كانت في الإدارة و ذلك نظرا للتوظيف الضئيل في قطاع التوظيف العمومي طبقا لمختلف الإتفاقيات بين الجزائر و المنظمات المالية العالمية إلا أن الطلب على هذا الجهاز كان حسب عدد المتخرجين من الجامعات والمعاهد المتخصصة و الشكل التالي يبين تطور المترشحين المسجلين في برنامج عقود ما قبل التشغيل .

الجدول رقم 10 : تطور المترشحين المسجلين في برنامج عقود ما قبل التشغيل

السنوات	1998 _ 1997	1999 _ 1998	2000 _ 1999
عدد المسجلين	45228	25606	32323
عدد خريجي الجامعات	37323	39521	42214
التكوين المهني (تقني سامي)	7572	19620	8101

إن العنصر النسوي يسجل نسبة 64,5 % من إجمالي عدد المسجلين للسنوات الثلاث السابقة و تتوزع

مستواهن الدراسي كمايلي :

48,7 % المتحصلين على شهادة الليسانس

21,30 % المتحصلين على شهادات جامعية أخرى

29,50 % المتحصلين على شهادة تقني سامي

وتقدر نسبة الذكور بنسبة 35,5 % من عدد المسجلين و تتوزع مستواهم الدراسي كمايلي :

32,41 % المتحصلين على شهادة الليسانس

29,21 % المتحصلين على شهادات جامعية أخرى

38,38 % المتحصلين على شهادة تقني سامي¹

5. برنامج المساعدات لإنشاء المؤسسات المصغرة :

أصبح هذا الجهاز عمليا منذ السداسي الثاني من سنة 1997 ووضع خصيصا لفئة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات ذات طابع إنتاجي أو خدماتي من أجل إيجاد مناصب شغل من جهة و السعي لبروز هؤلاء الشباب كأفراد مهمين في المجتمع يساعد في تحقيق مشاريع معتبرة و منه القضاء على التهميش الإجتماعي ، كما أن هذا الجهاز يتحمل جزء من العمال الذين تعرضو للتسريح جراء عمليات تصفية المؤسسات العمومية الإقتصادية بحيث يتراوح سن الشباب من 19 إلى 35 سنة و يمكن رفع سن المسير إلى 40 سنة عندما تجد

¹ مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 287

الفصل الثاني : تحليل واقع ظاهرة البطالة في الجزائر

المؤسسة المصغرة ثلاث مناصب عمل دائمة و يمول هذا الجهاز من قبل الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وتسييره الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تكون التركيبة المالية للتمويل تأخذ ثلاث اشكال :

أ_ التمويل الذاتي :

وفي هذه الصيغة يتشكل الإستثمار كله من الحالة المالية للشباب أو الشباب أصحاب المشاريع مع إعطاء إمتيازات إستثنائية من الإعفاءات الجبائية و شبه الجبائية .

ب_ التمويل الثنائي :

بالإضافة إلى المبادرة الشخصية تمنح الوكالة قرضا بدون فوائد و يكون الإستثمار و الإنشاء بتمويل ثنائي كالتالي :

الجدول رقم 11 : التركيبة المالية للتمويل الثنائي

مستوى التمويل	المساهمة الشخصية	القروض بدون فائدة
المستوى الأول أقل أو يساوي 2.000.000	% 75	% 25
المستوى الثاني قيمة الإستثمار بين 2.000.000 و 10.000.000	% 80	% 20

المصدر : مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره

ج_ التمويل الثلاثي :

في هذه الصيغة يتدخل البنك كطرف ثالث في تمويل هذه الأموال المصغرة المتفاوتة حسب مناطق إنشاء المشروع و أهمية القطاع بالنسبة لإنشاء مناصب شغل دائمة و التركيبة المالية للإستثمار الثلاثي و يكون حسب قيمة الإستثمار كما في الجداول التالية :

الجدول رقم 12 : المستوى الأول : قيمة الإستثمار تساوي أو أقل من 2.000.000 دج

المساهمة الشخصية	القروض بدون فوائد	القرض البنكي
% 5	% 25	% 70

المصدر : مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره

الفصل الثاني : تحليل واقع ظاهرة البطالة في الجزائر

الجدول رقم 13 : المستوى الثاني : قيمة الإستثمار ما بين 2.000.000 و 10.000.000 دج

القرض البنكي		القروض بدون فوائد	المساهمة الشخصية	
المناطق الأخرى	المناطق الخاصة		المناطق الأخرى	المناطق الخاصة
% 70	% 72	% 20	% 10	% 8

المصدر : مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره

الجدول رقم 14 : تخفيض نسب الفائدة

المناطق الأخرى	المناطق الخاصة	
% 75	% 90	القطاعات ذات الأولوية
% 50	% 75	القطاعات الأخرى

المصدر : مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره

إن برنامج المساعدات لإنشاء المؤسسات المصغرة يختص بإعانة الدولة و ذلك نتيجة الإعفاءات الجبائية وشبه الجبائية من مرحلة الإنجاز إلى مرحلة الإستغلال¹ ، وتبين حصيلة نهاية سنة 2000 م أنه تم تسجيل 145600 طلب ، تم الموافقة على 130309 طلب حيث باشرت نشاطها ، وشملت 366685 شخصا بعدما كان في نهاية سنة 1997 ما يقدر بـ 3570 مؤسسة مصغرة و بها 8280 شخصا و في نهاية شهر مارس 1998 م بلغ عدد الملفات التي تم إيداعها بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 22700 ملف منها 160000 ملف معتمد و يمكنها الإستفادة من الإمتيازات التي تمنحها الدولة وقد صنف قطاع النقل في الصدارة بـ 34,14 % منها 17,88 % لنقل المسافرين و يليه قطاع الفلاحة بـ 20,52 % و الخدمات بـ 20,08 % ، أما في مجال الصناعة و الأشغال العمومية فقد سجلت على التوالي 6,54 % و 3,41 % كما سجل قطاع الصيد والري نسبة ضعيفة تقدر بـ 3,6 % من مجموع المشاريع المؤهلة².

6. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

وضعت الجزائر إطار مؤسسي يهدف إلى تشجيع تنمية قطاع المؤسسة الصغيرة و المتوسطة و ذلك بموجب

¹ مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 290

² التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998 ، منشورات المجلس الإقتصادي و الإجتماعي ، الدورة الثالثة عشر ، ماي 1999 ، ص 96

الفصل الثاني : تحليل واقع ظاهرة البطالة في الجزائر

القانون رقم 82 / 11 المؤرخ في 21 / 08 / 1982 المعدل بالقانون المؤرخ في 12 / 06 / 1989 و سمحت هذه الإستراتيجية بخلق عدد مقبول من المؤسسات توظف عدد هائل من الأيدي العاملة وه ذا ما توضحه معطيات الجدول التالي :

الجدول رقم 15 : تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و عدد مناصب الشغل بين 2000_2006

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
376767	342788	312959	288587	261863	179893	159507	عدد المؤسسات
1252707	1157856	1063953	912949	731082	737062	634375	عدد العمال

المراجع : جمال الدين سلامة ، التخفيف من حدة البطالة في الجزائر ، مجلة علوم إنسانية ، السنة السادسة العدد 41 ربيع 2009 ص 10

يتبين من خلال الجدول التطور الملحوظ لإنشاء عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي نتج عنها إنشاء عدد كبير من مناصب الشغل حيث إنتقل عدد العمال من 634375 سنة 2000 م إلى 1252707 سنة 2006 م حيث تعكس هذه الأرقام تطور يقارب 100 % أي أن العدد تضاعف إلى مرتين خلال الفترة المذكورة سابقا ، و حسب الإحصائيات الأخيرة فإن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تقدر بأكثر من 455398 مؤسسة خاصة ، توظف أكثر من 1756964 عامل حيث أنه تم إستحداث 30541 مؤسسة جديدة ، و حسب وزير القطاع المعني فإنه للخروج من أزمة البطالة في الجزائر لا بد من تشجيع الإستثمار و خلق الثروات و ذلك بفتح المجال أمام المستثمرين الخواص و تشجيعهم و إعطاء الأولوية الخاصة لهذا القطاع بمنحه الإمتيازات و المزايا القانونية و الجبائية ، و تجدر الإشارة إلى أن عدد مناصب الشغل الجديدة بين سنة 2008 _ 2009 م قد وصل إلى 216755 منصب جديد و هو ما يمثل نسبة زيادة تقدر بـ 14,7 %¹

الجدول رقم 16 : تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2008_2009

طبيعة المؤسسة	2008	2009	التطور	نسبة التطور
المؤسسات الخاصة	1233073	13634444	130371	24,13
المؤسسات العمومية	52786	51635	1151 _	2,18 _
نشاطات الصناعة التقليدية	254350	341885	87535	34,42
المجموع	1540209	1756964	216755	14,7

المصدر : مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره

¹ جمال الدين سلامة ، التخفيف من حدة البطالة في الجزائر ، مجلة علوم إنسانية ، السنة السادسة ، العدد 41 ربيع 2009 ، ص 10

7. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة : ظهر لأول مرة في الجزائر وفقا للمرسوم التنفيذي 94 _ 88 المؤرخ في 26 محرم 1415 الموافق ل 06 جويلية 1994 الذي تضمن القانون الأساسي لهيئة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ، و تتمثل أهم نشاطات هذه الهيئة في الحفاظ على مناصب العمل أو المساعدة على العودة إلى العمل خاصة بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب إقتصادية في إطار عمليات تسريح العمال و تتمحور هذه النشاطات حول الإجراءات التالية :

_ دفع تعويض التأمين من البطالة و مراقبة المنضمين إلى الصندوق لمدة قدرها 23 شهرا .

_ الدعم و المساعدة من أجل الرجوع إلى العمل .

_ التكفل بمهذه الوظائف من طرف مراكز البحث عن العمل و مراكز دعم العمل الحر حيث إنطلقت نشاطات مراكز البحث عن العمل و مراكز دعم العمل الحر سنة 1998 .

يشمل نظام التعويضات للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 35 سنة و 50 سنة و إن هذه الفكرة أخذت أبعادها من خلال القرارات و توجيهات المجلس الوزاري المشترك بتاريخ 2003/07/14 و المخصص لتقييم و تقدير أنشطة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ، خاصة و أن هذا الصندوق يحوز على كفاءات و قدرات مالية في مجال التسيير و قد أصبح بصفة طبيعية بمثابة آلية عمومية لمحاربة البطالة¹ .

إن وضعية المستفيدين من إجراءات التأمين عن البطالة تضاغت مع مرور السنوات بحيث إنتقلت الملفات المقبولة من حيث الكم من 36108 ملف سنة 1996 إلى 188411 ملف عند نهاية 2003 ، و هذا الأمر عكس مدى الإقبال على هذه الطريقة في إنشاء مناصب الشغل الجديدة للبطالين و إن هذه الشريحة من البطالين تساهم في دفع التنمية الإقتصادية و الإجتماعية خاصة مع ما يعرف بفلسفة الرجوع إلى النمو الذي انطلق فيها منذ الفترة 2000 _ 2003 مع تمديد هدف أولى بمعدل 7 % إلى 8 % بين 2004 _ 2007 و هذا ما يسمح بخلق المزيد من المناصب العمل لحساب غالبية السكان الذي يشكل عنصر الشباب الجانب الأكبر منه و الجدول التالي يبين تطور و وضعية الملفات² :

¹ غالم عبد القادر و حمزة فيشوش ، إجراءات و تدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي ، جامعة المسيلة نوفمبر 2011 ، ص8

² مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 297

الجدول رقم 17 : تطور وضعية الملفات بين 1996 _ 2003

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	وضعية الملفات
199328	198379	191763	195279	192558	188007	108696	38045	ملفات مودعة
188411	186456	184311	183384	179127	164630	92151	36108	الملفات المقبولة
184159	183085	180154	178008	173360	154286	76385	22767	الملفات في وضعية التسديد
172407	169124	155102	126173	81139	42761	21845	6868	ملفات نهاية الحقوق

المصدر : إحصائيات الصندوق لغاية 31 . 07 . 2004 ، الموقع الإلكتروني www.cnac.dz

الجدول رقم 18 : حصيلة إستحداث مناصب الشغل عن طريق الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

الفترات	2007 _ 2005	السداسي الأول من 2008	توقعات الفترة 2009 _ 2013
عدد المشاريع	7569	1786	17834
عدد مناصب الشغل	20757	2398	47800

من خلال حصيلة إستحداث مناصب الشغل و الإجراءات التي أدخلت على عمل الصندوق في إستحداث مناصب الشغل و ذلك في شهر مارس 2011 م يمكن أن تعطي حقيقة التوقعات المبرمجة في إستحداث مناصب الشغل إلى غاية 2013¹ م

المبحث الثاني : توزيع البطالة في الجزائر في الفترة 2004 _ 2013

إن ظاهرة البطالة ظلت الشغل الشاغل للحكومة الجزائرية لما لها من آثار سلبية على المجتمع و الإقتصاد الوطني لهذا توليها الدولة إهتماما كبيرا ، و إن تحديد حدة هذه المشكلة تقتضي تمييز السكان الذين تمسهم البطالة و معرفة أين تتمركز البطالة و في أي منطقة (ريفية أو حضرية) ، و في أي فئة معينة و لمعرفة هذه الدراسة إرتأينا في هذا المبحث إلى توزيع البطالة حسب المنطقة الجغرافية و الجنس و توزيع البطالة حسب الفئة العمرية و المدة الزمنية.

المطلب الأول : توزيع البطالة حسب المناطق الجغرافية و الجنس

يستخدم هذا التصنيف لمعرفة في أي منطقة تنتشر فيها البطالة بشكل أكبر و إن هذا النوع من

¹ مصطفى بلمقدم و مصطفى الطويطي ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كاستراتيجية حكومية لامتناس البطالة في الجزائر ، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة ، يومي 15 و 16 نوفمبر 2011 ، ص 20

الفصل الثاني : تحليل واقع ظاهرة البطالة في الجزائر

التوزيعات له أهمية بالغة في وضع برامج التشغيل ، خاصة عند معرفة حجم البطالة حسب المناطق الجغرافية ، أين توضع أولويات للحد من نسبتها المرتفعة في تلك المناطق أضف إلى ذلك توزيع نسب البطالة بين الذكور والإناث الذي يعكس عامل الجنس في نسبة البطالة ، و الشيء الملاحظ أن البطالة في المنطقة الحضرية تفوق البطالة في المنطقة الريفية ، لكن كيف تنتشر البطالة بين الذكور و الإناث في هذه المناطق ، وهذا ما يبينه الجدول:

الجدول رقم 19 : تطور حجم و نسبة البطالة حسب المناطق الجغرافية و الجنس في الفترة

في الفترة ما بين 2004 _ 2013

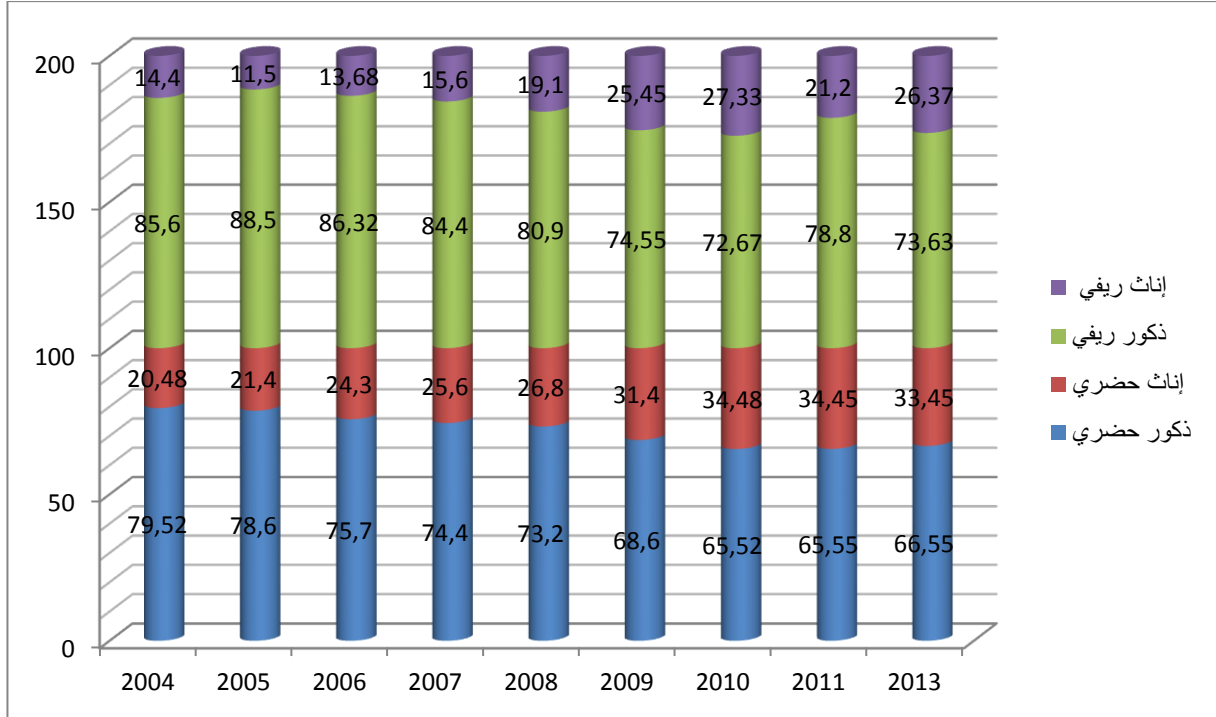
نوع المنطقة	السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2013*
حضري	ذكور	790727	656378	588196	653238	741000	544000	494000	489000	575000
	%	79,52	78,6	75,7	74,4	73,2	68,6	65,52	65,55	66,55
	إناث	203644	178678	189170	225071	271000	249000	260000	257000	289000
	%	20,48	21,4	24,3	25,6	26,8	31,40	34,48	34,35	33,45
	المجموع	994371	835056	777366	878309	1012000	793000	754000	746000	864000
	%	100	100	100	100	100	100	100	100	100
ريفي	ذكور	579688	542667	400093	418737	127000	208000	234000	249000	229000
	%	85,6	88,5	86,32	84,4	80,9	74,55	72,67	78,80	73,63
	إناث	97475	70535	63383	77588	30000	71000	88000	67000	82000
	%	14,4	11,5	13,68	15,6	19,1	25,45	27,33	21,20	26,37
	المجموع	644163	613232	463476	496324	157000	279000	322000	316000	311000
	%	100	100	100	100	100	100	100	100	100
المجموع	ذكور	1370415	1199075	988288	1071975	868000	752000	728000	738000	804000
	%	81,98	82,8	79,65	78	74,2	70,15	67,66	69,49	68,43
	إناث	301119	249213	252553	302659	301000	320000	348000	324000	371000
	%	18,02	17,2	20,35	22	25,8	29,85	32,34	30,51	31,57
	المجموع	1671534	1448288	1240841	1374634	1169000	1072000	1076000	1062000	1175000
	%	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

*Activité , emploi et chômage au 4^{ème} trimestre 2013 _ N 653 _

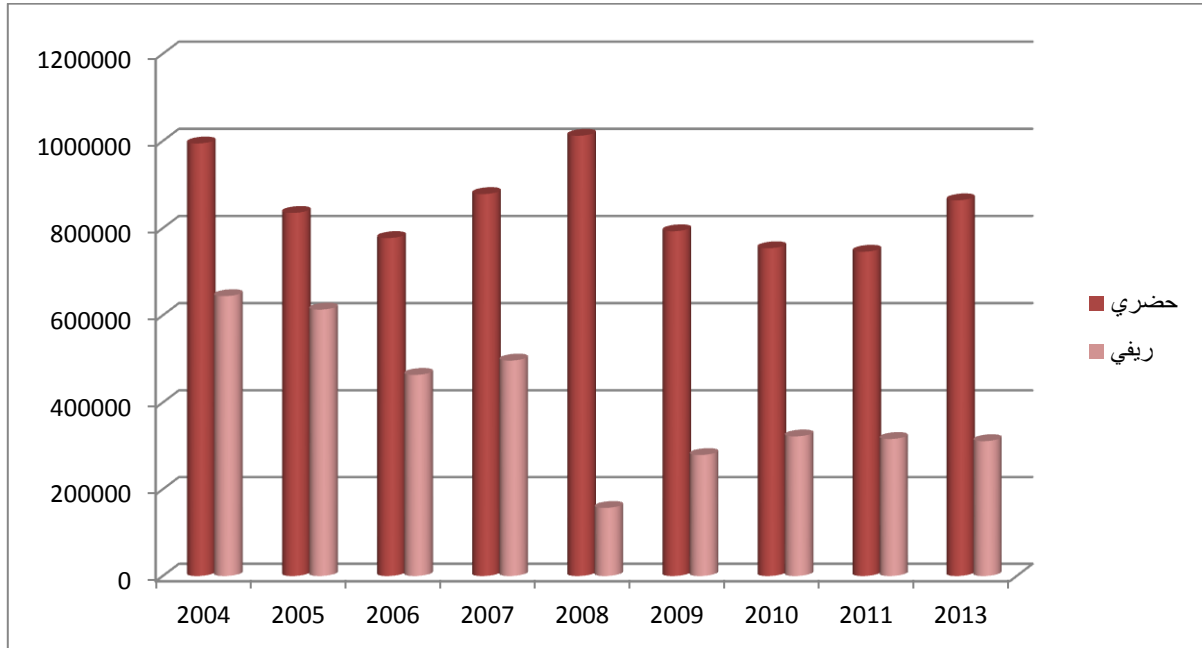
الفصل الثاني : تحليل واقع ظاهرة البطالة في الجزائر

الشكل (9) : تطور نسب البطالة حسب المناطق الجغرافية و الجنس في الفترة 2004 _ 2013



المصدر : من إعداد الطالب إنطلاقا من الجدول رقم 20 باستعمال برنامج Excel

الشكل (10) : تطور حجم البطالة حسب المناطق الجغرافية في الفترة 2004 _ 2013



المصدر : من إعداد الطالب إنطلاقا من الجدول رقم 20 باستعمال برنامج Excel

من المعطيات الموضحة في الجدول و الشكل البياني يتضح أن حجم البطالة في المناطق الحضرية أكبر منه في المناطق الريفية حيث سجل أعلى إرتفاع لها سنة 2008 م بحجم 1012000 بطلان بنسبة 86,57 % من حجم البطالة الإجمالي ، و في نفس الوقت سجل أيضا أعلى إرتفاع لحجم البطالة في المنطقة الريفية وذلك في سنة 2004 م بحجم 644163 بطلان بنسبة 38,54 % ، ونلاحظ أيضا أن البطالة في المناطق الريفية تنخفض باستمرار إلى غاية سنة 2008 م ، حيث سجلت أدنى حجم لها و المقدر بـ: 157000 بطلان ، عكس ذلك في المناطق الحضرية فهي مرتفعة بحجم 1012000 بطلان لنفس السنة بنسبة 86,57 % من البطالة الإجمالية و هذا راجع إلى تركز اليد العاملة في المناطق الحضرية أكثر من المناطق الريفية بسبب النزوح الريفي ، و في سنة 2013 م سجلت البطالة الريفية إرتفاع لتصل إلى 311000 بطلان بنسبة 26,47 % من البطالة الإجمالية ، في حين تم تسجيل إنخفاض لمعدل البطالة في المناطق الحضرية لسنة 2013 م لتصل إلى 864000 بطلان بنسبة 73,53 % من البطالة الإجمالية و ذلك بسبب جهود الحكومة الجزائرية من خلال برامج التشغيل و سياسة الإصلاح الإقتصادي التي تحاول زيادة نسبة العمالة في المناطق الحضرية كونها تضم أكبر عدد من الفئة النشيطة . و نلاحظ من جهة أخرى أن البطالة عند الإناث منخفضة مقارنة بالبطالة عند الذكور سواء في المناطق الحضرية أو الريفية وهذا يدل على أن نسبة تشغيل اليد العاملة من الإناث أكبر من تشغيل الذكور في السنوات الأخيرة و نلاحظ أيضا أن البطالة عند الإناث في تزايد مستمر خلال هذه السنوات ، حيث إنتقلت من معدل 18,01 % سنة 2004 م لتصل إلى 31,57 % سنة 2013 م و هذا راجع إلى دعم الدولة لفئة البطالين مما جعل نسبة العاطلات عن العمل تتزايد بسبب تسجيل الإناث في مكاتب البحث عن العمل للإستفادة من التعويض عن البطالة و المساعدات الأخرى التي تقدمها الدولة .

المطلب الثاني : توزيع البطالة حسب الفئة العمرية و المدة الزمنية

من خلال هذا التصنيف سنحاول التعرف على الفئة العمرية التي تمسها البطالة بدرجة كبيرة هذا من جهة ، و معرفة المدة الزمنية التي يستغرقها البطال في البحث عن العمل من جهة أخرى .

1_ توزيع البطالة حسب الفئة العمرية :

إن دراسة البطالة حسب تصنيف الفئة العمرية يكشف لنا نقاط القوة و نقاط الضعف في السياسة الإقتصادية ، حيث ان ظاهرة البطالة تمس بالدرجة الاولى مختلف فئات الشباب وتفشيها في أوساط الشباب يعتبر

الفصل الثاني : تحليل واقع ظاهرة البطالة في الجزائر

من أهم نقاط ضعف السياسة المنتهجة لأن هذه الفئة العمرية من الشباب تعتبر طاقة إقتصادية و إنتاجية إذ ما أحسن إستغلالها ، و الجدول التالي يوضح تطور أعداد البطالين في الجزائر وفق هذا التصنيف :

الجدول رقم 20 : تطور أحجام و نسب البطالة حسب الفئة العمرية في الفترة

ما بين 2004 _ 2013

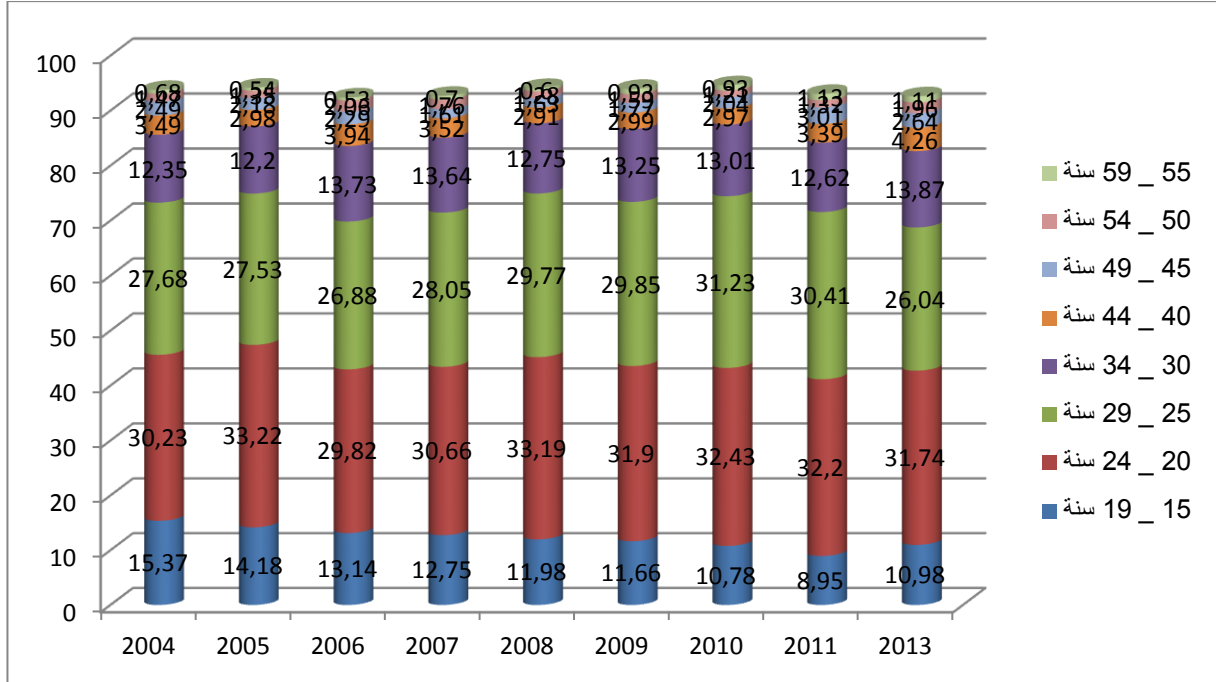
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2013*
19_15 سنة	256907	205417	166414	175245	140000	125000	116000	95000	129000
%	15,37	14,18	13,14	12,75	11,98	11,66	10,78	8,95	10,98
24_20 سنة	505378	481169	369982	421404	388000	342000	349000	342000	373000
%	30,23	33,22	29,82	30,66	33,19	31,90	32,43	32,20	31,74
29_25 سنة	462633	398779	333483	393024	348000	320000	336000	323000	306000
%	27,68	27,53	26,88	28,05	29,77	29,85	31,23	30,41	26,04
34_30 سنة	206447	176666	170394	187488	14900	142000	140000	134000	163000
%	12,35	12,2	13,73	13,64	12,75	13,25	13,01	12,62	13,87
39_35 سنة	104297	84257	91115	93151	69000	65000	58000	74000	87000
%	6,24	5,82	7,34	6,78	5,9	6,06	5,39	6,97	7,40
44_40 سنة	58291	43096	48942	48364	34000	32000	32000	36000	50000
%	3,49	2,98	3,94	3,52	2,91	2,99	2,97	3,39	4,26
49_45 سنة	41583	31613	28415	22192	19000	19000	22000	32000	31000
%	2,49	2,18	2,29	1,61	1,63	1,77	2,04	3,01	2,64
54_50 سنة	24577	19498	25544	24182	15000	17000	13000	14000	23000
%	1,47	1,35	2,06	1,76	1,28	1,59	1,21	1,32	1,96
59_55 سنة	11422	7791	6553	9613	7000	10000	10000	12000	13000
%	0,68	0,54	0,53	0,7	0,6	0,93	0,93	1,13	1,11
المجموع	1671534	1448288	1240842	1374663	1169000	1072000	1076000	1062000	1175000
%	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

*Activité , emploi et chômage au 4^{ème} trimestre 2013 _ N653 _

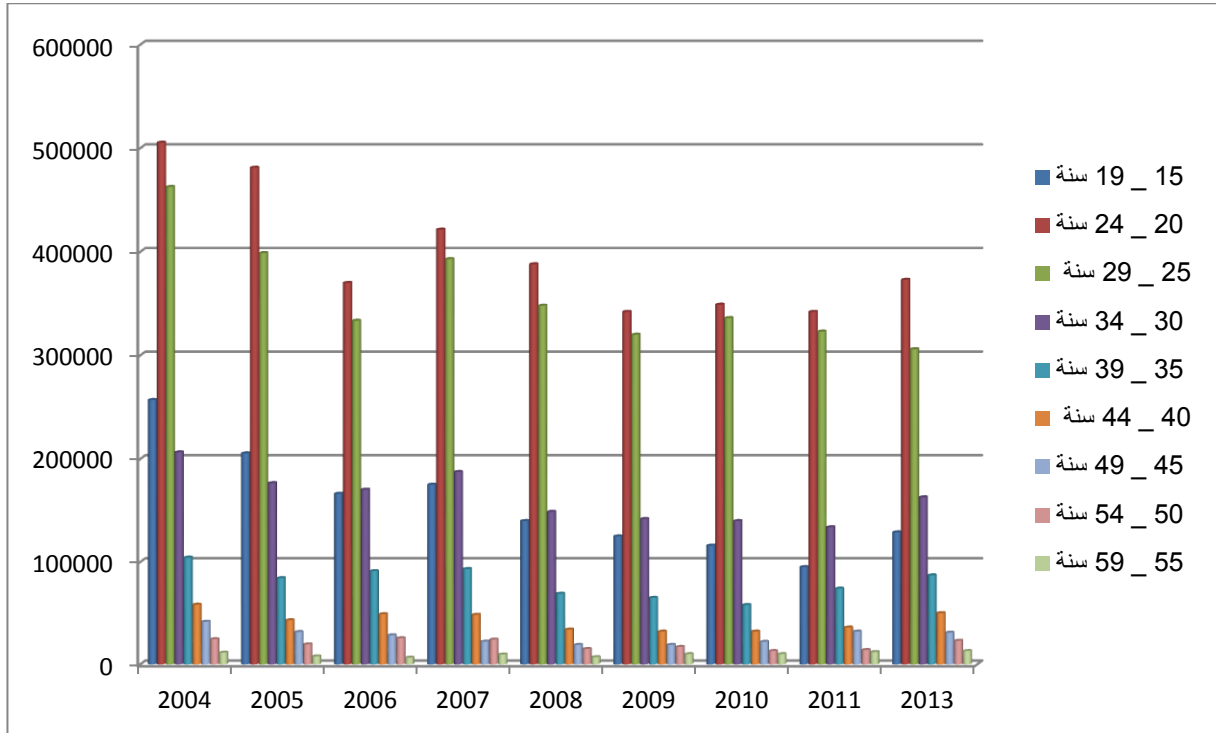
الفصل الثاني : تحليل واقع ظاهرة البطالة في الجزائر

الشكل (11) : تطور نسب البطالة حسب الفئة العمرية في الفترة 2004 _ 2013



المصدر : من إعداد الطالب إنطلاقا من الجدول رقم 21 باستعمال برنامج Excel

الشكل (12) : تطور حجم البطالة حسب الفئة العمرية في الفترة 2004 _ 2013



المصدر : من إعداد الطالب إنطلاقا من الجدول رقم 21 باستعمال برنامج Excel

من خلال معطيات الجدول و الشكل البياني يتضح أن إنتشار البطالة و يتمركز لدى الفئة العمرية من 20 إلى 24 سنة كون هذه تضم الوافدين الجدد لسوق العمل حيث شهدت هذه الفئة إنخفاض مستمر طيلة الفترة ما بين 2004 م حتى 2011 م إذ إنتقلت من 505378 بطال سنة 2004 لتصل إلى 342000 بطال سنة 2011 م ، لتبدأ بالارتفاع سنة 2013 م بحجم 373000 بطال و رغم محاولات الدولة المستمرة لإدماجهم في سوق العمل و لو مدة قصيرة كما في حالة عقود ما قبل التشغيل ، ثم تليها الفئة العمرية بين 25 و 29 سنة بحجم 462633 بطال سنة 2004 لتصل إلى 306000 بطال سنة 2013 م و تحتل الفئة العمرية من 30 إلى 34 سنة المرتبة الثالثة بحجم 206447 بطال سنة 2004 م لتصل في سنة 2013 إلى 163000 بطال .

نستنتج أن الجزائر تعاني من بطالة الشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم 30 سنة إذ بلغت نسبة البطالة لهذه الفئة حوالي 68,76% من حجم البطالة الإجمالية في سنة 2013 م ، حيث تعتبر بطالة هذه الفئة من أخطر أنواع البطالة التي تعود بالسلب على التنمية الإقتصادية للوطن و إنتشار الآفات الإجتماعية ، كون هذه الفئة تضم الوافدين الجدد في سوق العمل سواء خريجي الجامعات مباشرة أو الشباب المنهي للخدمة الوطنية حديثا ، حيث عرفت بطالة حملة الشهادات تطورا كبيرا خاصة في السنوات الأخيرة و يرجع هذا إلى عدة أسباب منها الإنتقاء الصعب و عامل الخبرة لأن المؤسسات الإقتصادية تعطي الأولوية لتوظيف الشباب المؤهلين و ذوي الخبرة المهنية و هناك سبب آخر يتمثل في التقويم الخاطئ لمتطلبات سوق العمل من الايدي العاملة و بالتالي تتركز البطالة بشكل خاص على الشباب الوافدين إلى سوق العمل لأول مرة .

2 _ توزيع البطالة حسب المدة الزمنية :

إن تحليل مدة البطالة يساعدنا في التعريف بشكل أفضل على وضع فئة البطالين و علاقتها بسوق العمل بشكل عام ، و إن مدة البطالة كانت تعد بالأشهر أصبحت الآن تعد بالسنوات و هذا راجع لنقص العمل و كذلك لعدم ملاءمة بعض الوظائف المقترحة على البطالين ، و الجدول التالي يبين لنا توزيع البطالين في الجزائر حسب المدة الزمنية :

الفصل الثاني : تحليل واقع ظاهرة البطالة في الجزائر

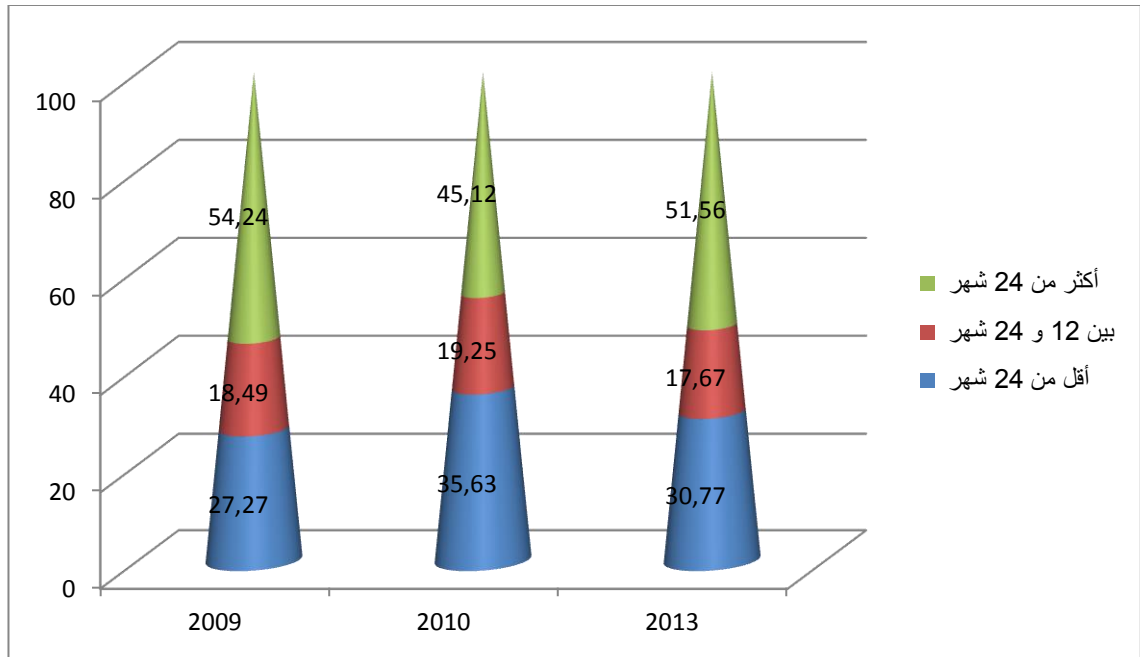
الجدول رقم 21 : تطور حجم ونسب البطالة حسب المدة الزمنية في الفترة 2009 _ 2013

2013*		2010		2009		السنوات مدة البحث
%	الحجم	%	الحجم	%	الحجم	
30,77	148000	35,63	383000	27,27	267000	أقل من 12 شهر
17,67	85000	19,25	207000	18,49	181000	بين 12 و 24 شهر
51,56	248000	45,12	485000	54,24	531000	أكثر من 24 شهر
100	481000	100	1075000	100	979000	المجموع

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

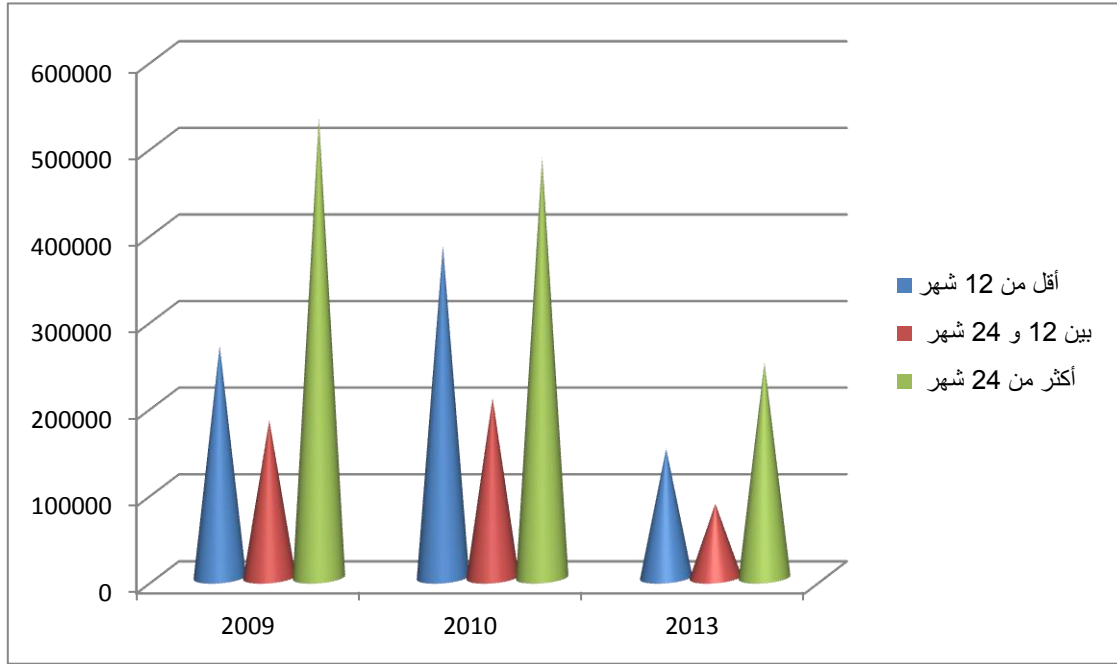
*Activité ,emploi et chômage au 4^{ème} trimestre 2013 _ N 653 _

الشكل (13) : تطور نسب البطالة حسب المدة الزمنية في الفترة 2009 _ 2013



المصدر : من إعداد الطالب إنطلاقا من الجدول رقم 22 باستعمال برنامج Excel

الشكل (14) : تطور حجم البطالة حسب المدة الزمنية في الفترة 2009 _ 2013



المصدر : من إعداد الطالب إنطلاقا من الجدول رقم 22 باستعمال برنامج Excel

من خلال معطيات الجدول و الشكل البياني يتضح لنا أن البطالة التي تتراوح مدة البحث فيها أكثر من 24 شهر تسجل أكبر حجم للبطالين حيث سجلت في سنة 2009 م حوالي 531000 بطال بنسبة قدرها 54,24 % ، وسجلت في سنة 2010 م 485000 بطال بنسبة قدرها 45,12 % ، وسجلت في سنة 2013 م 248000 بطال بنسبة قدرها 51,56 % ، و الشيء الملاحظ أن حجم البطالين الذين إستغرقت بطالتهم أكثر من 24 شهر تراجعت بنسبة كبيرة فمن 531000 بطال سنة 2009 م إلى 248000 بطال سنة 2013 م وهذا ما يدل على مدى فعالية و نجاح سياسة التشغيل التي إنتهجتها الجزائر من خلال مصالح و هيئات التشغيل المستحدثة و كذا الإصلاحات الإقتصادية في سوق العمل ، و يأتي فيما بعد البطالين الذين إستغرقت بطالتهم أقل من سنة ، حيث سجلت في سنة 2009 م 267000 بطال بنسبة 27,27 % ، و إرتفعت في سنة 2010 م لتصل إلى 383000 بطال بنسبة قدرها 35,63 % ، و تراجعت في سنة 2013 م بحجم 148000 بطال بنسبة قدرها 30,77 % ، و هذا الإنخفاض دليل أيضا على الإستجابة الإيجابية لسياسة التشغيل المطبقة ، أما البطالين الذين إستغرقت بطالتهم بين 12 و 24 شهر فهي منخفضة حيث سجلت في سنة 2009 م 181000

الفصل الثاني : تحليل واقع ظاهرة البطالة في الجزائر

بطلان بنسبة 18,49 % ، و 207000 بطلان في سنة 2010 م بنسبة 19,25 % ، أما في سنة 2013 م فقد سجلت 85000 بطلان بنسبة 17,67 % .

من جهة أخرى نجد أصحاب الشهادات و الجامعيين هم الفئة الأكثر بحثا عن العمل حيث سجلت إحصائيات 2010 م أن نسبة البطالة لهذه الفئة بلغت 81 % و التي يتصدرها الجامعيون في المرتبة الأولى ثم يليهم المتخرجون من مراكز التكوين المهني و يمكن تفسير إرتفاع معدل البطالة لدى أصحاب الشهادات و الجامعيين من عدة جوانب أهمها :

- الشباب في الجزائر يمثل ثلاثة أرباع السكان ، و معظمهم أصحاب شهادات .
- إيداع نحو 200 ألف طلب عمل سنويا من أصحاب الشهادات منهم 120 ألف من المتخرجين الجامعيين و 80 ألف من خريجي مراكز التكوين المهني .
- عدم التوافق بين إحتياجات سوق العمل و مخرجات مؤسسات التعليم و التكوين .
- نقص الفعالية في سياسة التشغيل المعتمدة و المعروفة بسياسات دعم تشغيل الشباب لفئة أصحاب الشهادات الجامعية ، بسبب ترجيح المعالجة الإجتماعية لقضية البطالة بدلا من المعالجة الإقتصادية ذات الأمد البعيد ، إذ أن هذه الفئة لم تحظ إلا بما يعرف في الجزائر بعقود ما قبل التشغيل¹ .

¹ نبيل بوفليح ، دراسة تقييمية لسياسات الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000 _ 2010 ، أكاديمية الدراسات الإجتماعية و الإنسانية ، العدد 9 الجزائر 2013 م ، ص 23

خلاصة الفصل :

حاولنا من خلال هذا الفصل إلى دراسة تحليل واقع البطالة في الجزائر و إستنتجنا أن معدلات البطالة عرفت تزايد في الفترة 1985 _ 2000 م التي تميزت باتباع الجزائر برامج الإصلاح الإقتصادي و الذي كان له أثر كبير على مستوى التشغيل ، و أرادت الحكومة الجزائرية من خلال مجموعة من السياسات تمثلت في مصالح وأجهزة التشغيل المختلفة التي حققت نتائج إيجابية في ما يخص توفير مناصب الشغل ، لكن هذه المناصب كانت في القطاعات غير المنتجة ، كما أنها تعتمد على النفقات العامة و التي مصدرها في عائدات المحروقات ، وكما تطرقنا أيضا إلى توزيع البطالة في الجزائر في الفترة 2004 _ 2013 م من خلال دراسة تطور حجم و نسب البطالة و تمركزها وفق عدد من التصنيفات بالإعتماد على مختلف المصادر الإحصائية حيث تبين لنا أن البطالة تتفاوت بين مختلف المناطق و التي تتمركز في الوسط الحضري أكبر منها في الوسط الريفي ، كما أنها تتفاوت بين مختلف الفئات العمرية إذ نجد نسبتها عالية عند فئة الشباب الذين لا يتجاوز أعمارهم 30 سنة .

الفصل الثالث :

الدراسة القياسية لظاهرة

البطالة في الجزائر

تمهيد :

بعد التحليل النظري و الإقتصادي لظاهرة البطالة في الجزائر سنحاول في هذا الفصل بالدراسة القياسية لهذه الظاهرة و ذلك باتباع خطوات منهج الإقتصاد القياسي الذي يهتم بالتقدير الميداني للعلاقات بين الظواهر والمتغيرات الإقتصادية حيث يعتمد على تصورات النظرية الإقتصادية التي تعكس العلاقات العامة لمتغيرات النموذج ، و يتضمن هذا الفصل التطبيقي محاولة تهدف إلى تحديد أهم المتغيرات الإقتصادية الكلية الأكثر تأثرا في معدل البطالة إضافة على تحديد الوزن النسبي للمتغيرات المؤثرة على هذه الظاهرة ومدى تأثيرها ببرنامج الإصلاح الإقتصادي معتمدين بذلك على النظرية الإقتصادية و ذلك باستخدام الطرق القياسية و الإحصائية التي تعتبر وسيلة و أداة هامة في فهم الظواهر الإقتصادية بالإعتماد على العلاقات السببية بين مختلف المتغيرات و في هذا السياق يتم أولا تحديد أو الكشف عن المتغيرات الإقتصادية التي يمكن أن تؤثر على البطالة و صياغة النموذج وتقديره ثم الدراسة الإحصائية و الإقتصادية و القياسية و أخيرا يتم محاولة التنبؤ بالنموذج و تحليل نتائج تقدير النموذج القياسي خلال الفترة 1987 _ 2013 م

المبحث الأول : التحليل القياسي لظاهرة البطالة في الجزائر

يمكن تقسيم المتغيرات التي تؤثر في البطالة إلى قسم تنظيمي يتعلق بسوق العمل و قسم آخر يتعلق بالإقتصاد الكلي ، و في هذه الدراسة سنحاول التركيز على جانب الإقتصاد الكلي من خلال التطرق إلى أهم المتغيرات الإقتصادية الكلية و الأكثر تأثيرا على معدلات البطالة و مدى تأثيرها بسياسات و برامج الإصلاح الإقتصادي و أجهزة التشغيل في الجزائر ، وذلك بتقدير نموذج إقتصادي قياسي يبرز العلاقة الرياضية بين البطالة والمتغيرات الإقتصادية المؤثرة عليها بالاستعانة بتقنية الإنحدار الخطي المتعدد

المطلب الأول : تحديد المتغيرات الإقتصادية للنموذج

إعتمدنا في عملية إختيار المتغيرات الإقتصادية التي تؤثر على الظاهرة محل الدراسة و المتمثلة في البطالة على النظريات الإقتصادية المفسرة للبطالة بالدرجة الأولى ، ومن جهة اخرى الإعتماد على الدراسات السابقة ، حيث نستخلص مما سبق بأن معدلات البطالة تتأثر بمجموعة من المتغيرات الإقتصادية الكلية نذكر منها الناتج المحلي الإجمالي ، أسعار البترول ، حجم السكان النشطين ، معدل التضخم و الإستثمار المحلي و أن النموذج القياسي يتكون من متغير تابع المتمثل في معدل البطالة و المتغيرات المستقلة السابقة الذكر ، سنقوم أولا بدراسة

الفصل الثالث : الدراسة القياسية لظاهرة البطالة في الجزائر

تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1987 _ 2013 م ، ثم دراسة تطور المتغيرات المستقلة في نفس الفترة مع توضيح علاقة ظاهرة البطالة بكل متغير من المتغيرات الاقتصادية المختارة على حدى حسب ما جاء في النظريات الاقتصادية و الجدول التالي يبين المتغيرات الاقتصادية المستعملة في النموذج :

الجدول رقم 22 : جدول المتغيرات الاقتصادية المستعملة في النموذج في الفترة 1987 _ 2013

المتغيرات السنوات	معدل البطالة %	حجم السكان النشطين (مليون نسمة)	معدل التضخم %	أسعار البترول (دولار للبرميل)	الإستثمار المحلي (مليار دولار)	الناتج المحلي الخام (مليار دولار)
1987	21,40	5,12	7,40	17,73	16,80	64,64
1988	15,20	5,28	5,90	14,24	15,28	58,79
1989	18,10	5,55	9,30	16,10	14,42	55,47
1990	19,66	5,85	16,60	21,15	16,73	61,84
1991	20,59	6,08	25,90	28,85	11,82	46,68
1992	23,42	6,32	31,70	18,80	13,00	49,14
1993	23,15	6,55	20,50	18,60	13,48	50,95
1994	24,30	6,81	29,00	16,31	12,08	42,43
1995	28,10	7,56	29,80	17,70	12,16	42,08
1996	28,20	7,81	18,70	21,60	11,67	46,94
1997	28,60	8,07	5,70	19,49	11,05	48,20
1998	28,00	8,33	5,00	12,85	12,40	48,19
1999	29,20	8,59	2,60	18,03	11,86	48,64
2000	20,00	8,15	0,30	28,00	11,32	54,79
2001	28,40	8,57	4,20	24,80	12,50	54,71
2002	25,70	9,30	1,40	25,24	13,94	56,76
2003	23,70	8,76	2,60	29,03	16,34	67,86
2004	17,70	9,47	3,60	38,66	20,49	85,33
2005	15,30	9,49	1,60	54,64	22,85	103,08
2006	12,30	10,10	2,50	64,85	26,85	117,21
2007	13,80	9,97	3,50	74,95	35,28	135,01
2008	11,30	10,32	4,90	99,97	45,05	171,52
2009	10,20	10,54	5,70	62,25	52,93	137,77
2010	10,00	10,81	3,90	80,15	55,58	161,77
2011	10,00	10,66	4,50	112,94	58,75	198,76
2012	11,00	11,42	8,90	109,45	56,52	204,33
2013	9,80	11,96	3,30	105,63	52,23	210,18

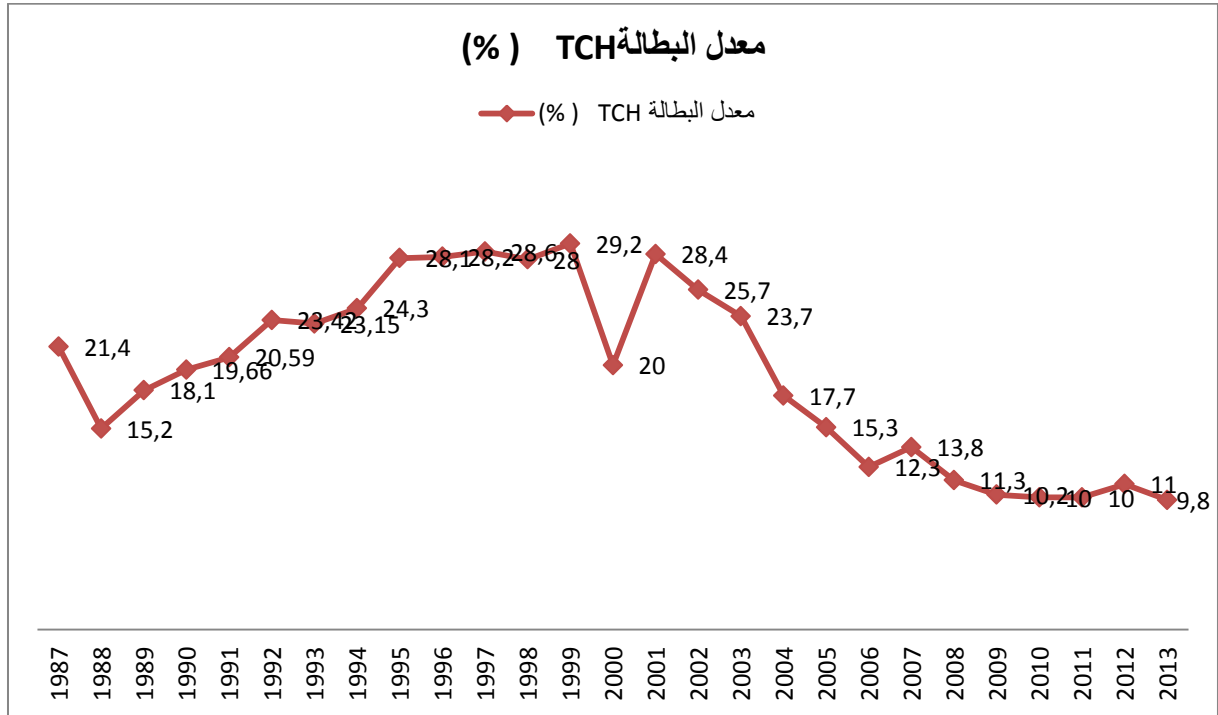
المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار www.andi.dz

1 - دراسة تطور معدلات البطالة في الجزائر في الفترة 1987 _ 2013 :

إن ظاهرة البطالة بقيت الشغل الشاغل بالنسبة للحكومة الجزائرية لما لها من تأثير سلبي على الوضع الإقتصادي و الإجتماعي ، و يعبر عن هذه الظاهرة بالمتغير التابع و الشكل التالي يبين لنا تطور البطالة في الجزائر :

الشكل (15) : تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1987 _ 2013



المصدر : من إعداد الطالب إنطلاقا من الجدول رقم 22 باستعمال برنامج Excel

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن البطالة في الجزائر سجلت أعلى مستوياتها سنة 1999 م بنسبة قدرها 29,20 % ، و أدنى مستوياتها سنة 2013 م بنسبة قدرها 9,80 % ، و كما شهدت معدلات البطالة إرتفاعا في الفترة الممتدة بين 1990 _ 2003 م بنسب تتراوح بين 19,66 % و 29,20 % وهذا راجع إلى الإصلاحات الهيكلية و ما جاءت به في طياتها من تخفيض للنفقات العمومية و تسريح جماعي و فردي للعمال ، أما في الفترة الممتدة بين 2004 _ 2013 م فقد سجلت معدلات البطالة إنخفاضا حيث بلغت سنة 2004 نسبة قدرها 17,7% لتصل سنة 2008 م إلى 11,3 % لتتخفف سنة 2013 م إلى 9,8 % بحجم 1175000 بطل حسب الديوان الوطني للإحصائيات و يمكن تفسير هذا الإنخفاض المستمر لمعدلات البطالة في

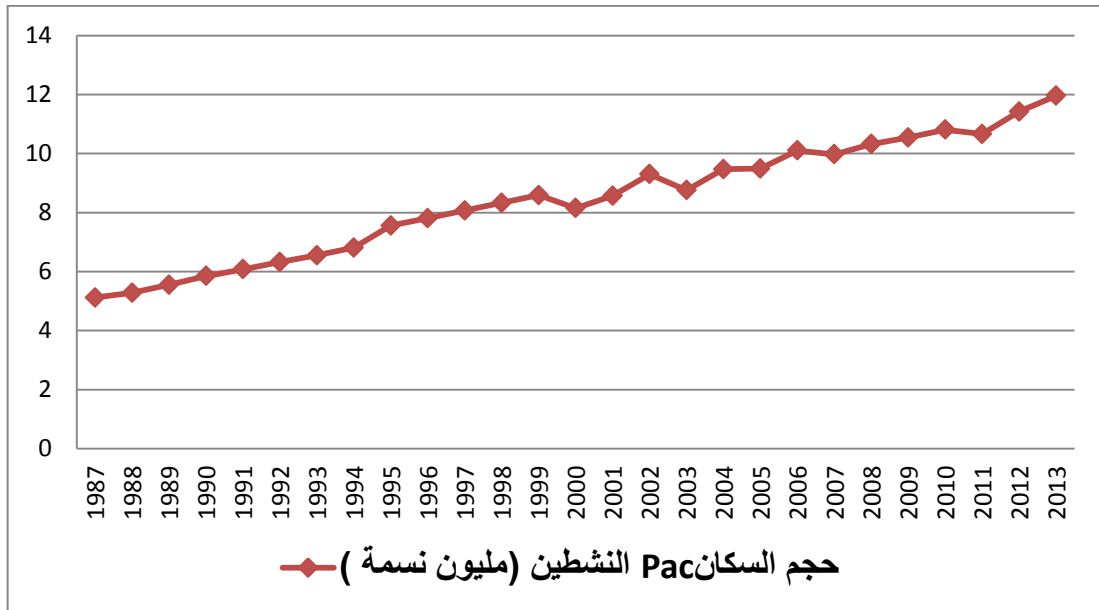
هذه الفترة إلى تحسين الوضعية الامنية و الإقتصادية للبلاد التي ساعدت على الإستقرار السياسي مع تحسين المؤشرات الإقتصادية و الإجتماعية ، إضافة إلى تحسن الوضعية النقدية و المالية العمومية التي ساعدت على إستحداث مناصب شغل جديدة و تخفيض من حدة البطالة .

2 - دراسة تطور المتغيرات المستقلة في الفترة 1987_ 2013 :

لدراسة ظاهرة البطالة و علاقتها بالمتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر قمنا بحصر عدد المتغيرات التي رأينا أنها تؤثر بشكل كبير على المتغير التابع (البطالة) من خلال ما تم عرضه سابقا وهي حجم السكان النشطين ، معدل التضخم ، أسعار البترول ، الإستثمار المحلي و الناتج المحلي الإجمالي .

- حجم السكان النشطين : إن زيادة حجم السكان النشطين ناتج عن زيادة معدلات النمو السكاني في الجزائر و بالتالي تنتج عنها الزيادة في عرض العمل فتقابلة عدم قدرة الطلب على العمل على تغطية ما هو معروض من القوة العاملة ستؤدي حتما إلى زيادة حجم البطالة و معدلاتها لأنها توجد علاقة طردية بين حجم السكان النشطين و معدلات البطالة حيث كلما زاد حجم السكان كلما زاد عدد العاطلين عن العمل و العكس صحيح و الشكل التالي يبين تطور حجم السكان النشطين في الجزائر خلال فترة الدراسة :

الشكل (16) : تطور حجم السكان النشطين في الجزائر في الفترة 1987 _ 2013



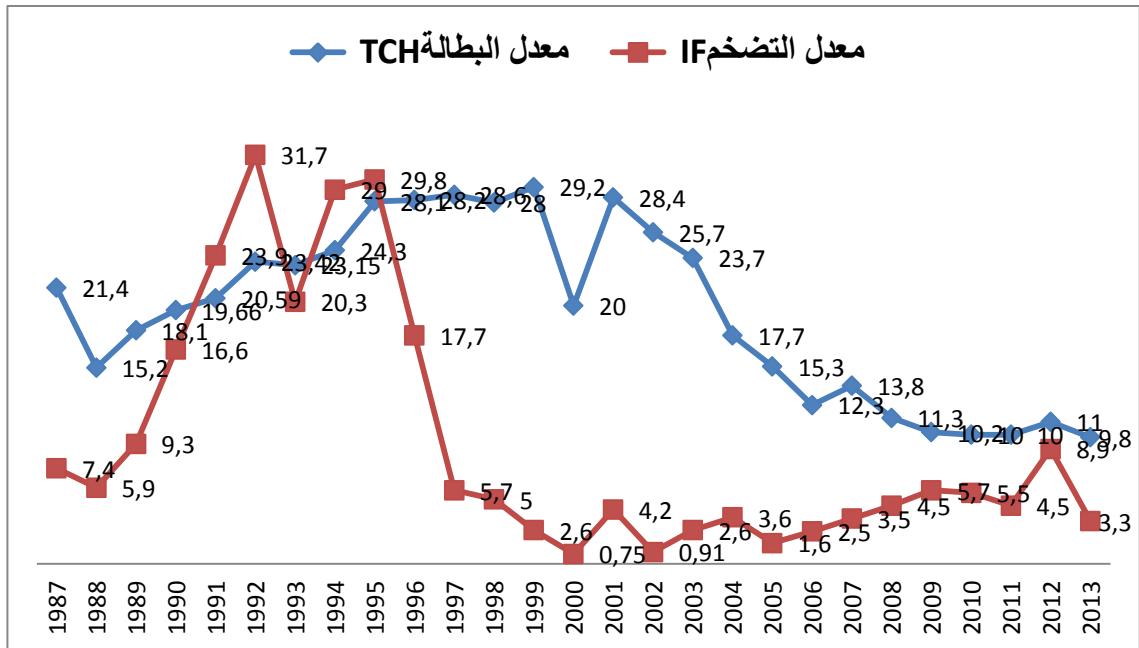
المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم 22 باستعمال برنامج Excel

الفصل الثالث : الدراسة القياسية لظاهرة البطالة في الجزائر

من خلال الشكل البياني يتضح أن حجم السكان النشطين في تزايد مستمر طيلة فترة الدراسة حيث بلغ سنة 1987 م 5,12 مليون نسمة ليصل إلى 9,30 مليون نسمة سنة 2002 م ، كما شهد إنخفاض سنة 2003 م بحجم 8,76 مليون نسمة و هذا الإنخفاض راجع إلى الإصلاحات و السياسات المنتهجة من قبل الحكومة فيما يخص التشغيل و سوق العمل ، ليعاود الإرتفاع سنة 2004 م إلى 9,47 مليون نسمة ليصل سنة 2013 م إلى 11,96 مليون نسمة ، وهذا التزايد المستمر ناتج عن زيادة معدل النمو السكاني الذي ينجم عنه نمو قوة العمل بمعدلات أكبر الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى خلق مناصب عمل جديدة .

- معدل التضخم : من خلال الدراسة تبين أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم و منحني فليبس حيث يتميز المنحنى بميل سالب ففي حالة الرواج الإقتصادي يزداد الطلب الكلي و يرتفع المستوى العام للأسعار ، فينجر عن ذلك الزيادة في الطلب على العمل فتتخفص معدلات البطالة ، و في حالة الركود الإقتصادي يحدث العكس و بالتالي ترتفع معدلات البطالة ، إلا أن النظريات الإقتصادية الحديثة جاءت بما يعرف بظاهرة الركود التضخمي حيث يزداد كل من حجم و معدل البطالة مع إرتفاع معدلات التضخم ، و من أجل تحديد العلاقة بين معدل البطالة و معدل التضخم سندرس تغيراتهما في الجزائر في الفترة 1987 _ 2013 م وذلك حسب الشكل التالي :

الشكل (17) : تطور معدل التضخم و البطالة في الجزائر خلال الفترة 1987 _ 2013

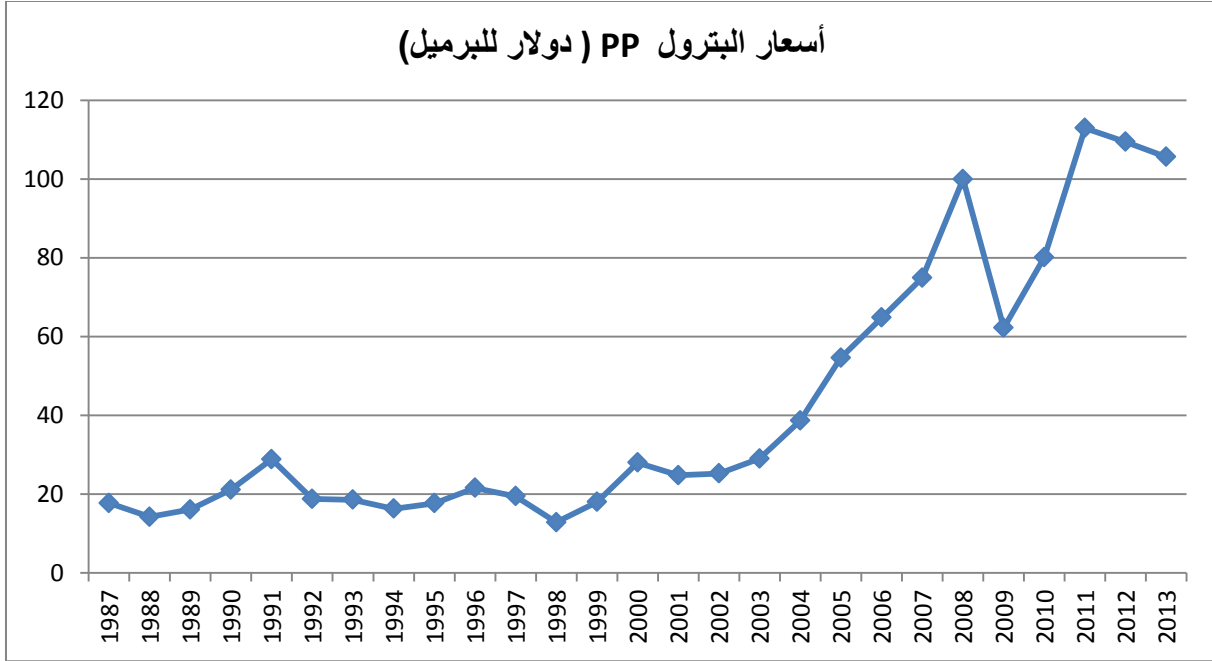


المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم 22 باستعمال برنامج Excel

من خلال الشكل البياني يمكن ملاحظة أن نسب التضخم في الجزائر أخذت منحى متذبذب خلال فترة الدراسة حيث شهد إرتفاع مستمر في الفترة 1987 _ 1996 م ، إذ بلغ سنة 1987 م 7,40 % ليصل إلى نسبة 16,60 % سنة 1990 م لينتقل سنة 1991 م إلى 25,90 % ، ليسجل أعلى نسبة له سنة 1992 ووالمقدرة بـ 31,70 % و يرجع ذلك أولا إلى السياسة التي تبنتها الحكومة خلال الفترة حيث إتخذت أسلوب إقتصاد السوق كمنهج جديد و الذي يهدف إلى الإفتتاح على العالم الخارجي في التجارة و الإستثمار على الخصوص مما يؤدي بصفة مباشرة في إرتفاع الأسعار ، و بعدها شهدت معدلات التضخم إنخفاضاً محسوساً لتصل على أدنى مستوى لها سنة 2000 م بنسبة قدرها 0,30 % ، و بعدها سجل معدل التضخم تذبذباً ما بين الإرتفاع و الإنخفاض الجزئي لكن ليس النسب المرتفعة كما في فترة التسعينات ، و يعود ذلك إلى إرتفاع أسعار البترول خلال الفترة الأخيرة ، و منه نميز مرحلة شهدت إرتفاع متواصل لكل من معدل التضخم و معدل البطالة من سنة 1990 م إلى غاية سنة 2000 و مرحلة أخرى شهدت علاقة عكسية فيما بينهما و ذلك بعد سنة 2000 م ، وبالتالي تحقق تحليل منحى فليس نسبياً ومنه نفترض أن العلاقة عكسية بين معدل البطالة و معدل التضخم .

- أسعار البترول : تلعب أسعار البترول دور كبير في تحديد حجم الإيرادات العامة للدولة و أحد أهم محددات البطالة ، حيث كلما إرتفعت أسعار البترول كلما سجلت الميزانية فائضا في الإيرادات كون الجزائر تعتمد على الإقتصاد الريعي المتمثل في إيرادات المحروقات و بالتالي تحفيز الدولة على زيادة حجم الإستثمارات العمومية التي بدورها تزيد من حجم العمالة و تقليص البطالة و إنخفاض معدلاتها و منه توجد علاقة عكسية بين أسعار البترول و معدلات البطالة ، و الشكل التالي يبين تطور أسعار البترول في الجزائر خلال فترة الدراسة :

الشكل (18) : تطور أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 1987 _ 2013

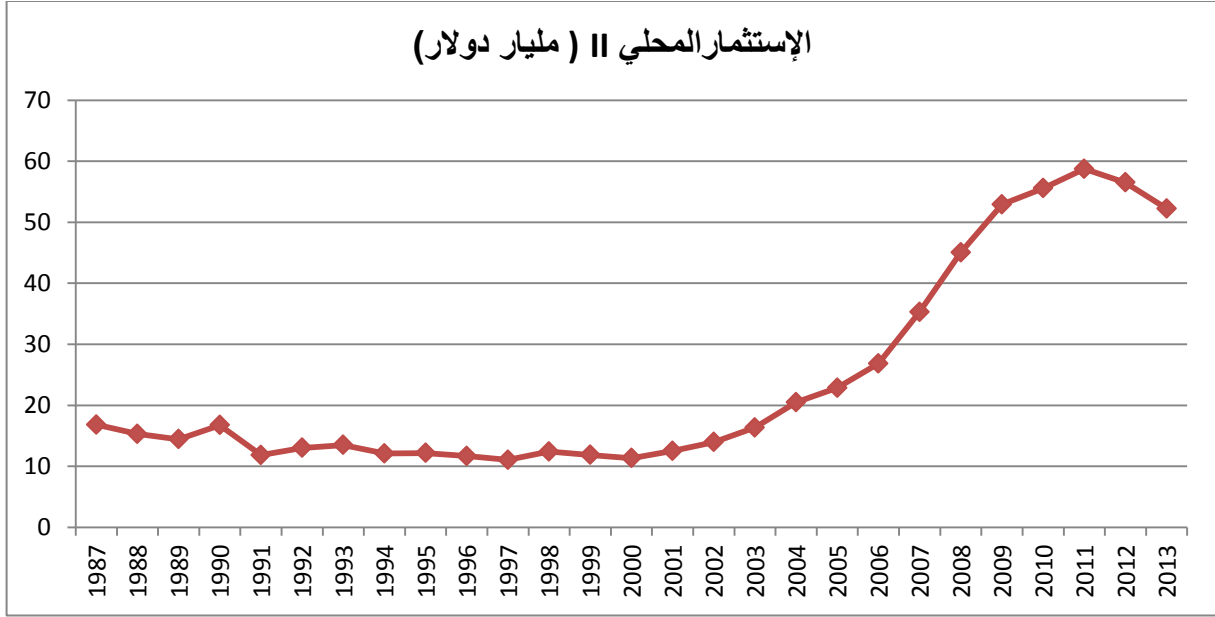


المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم 22 باستعمال برنامج Excel

من خلال الشكل يتضح أن أسعار البترول عرفت تذبذب و عدم الإستقرار خلال فترة الدراسة حيث إرتفع من 17,73 دولار سنة 1987 م إلى 28,85 دولار سنة 1991 م ، لينخفض سنة 1992 م إلى 18,80 دولار و بقيت الأسعار بين الإرتفاع و الإنخفاض إلى غاية سنة 2000 م بسعر 28 دولار لينخفض سنة 2001 م إلى 24,80 دولار ليعاود الإرتفاع إلى غاية سنة 2011 م بسعر 112,94 دولار و هذا راجع إلى الإستراتيجية التي تبنتها بلدان أوبك لتحقيق التوازن في السوق النفطية و كان الهدف من هذه الإستراتيجية رفع أسعار البترول .

– الإستثمار المحلي : يعتبر الإستثمار كمتغير إقتصادي يستمد مفهومه كأصل من أصول علم الإقتصاد لما له من علاقة وطيدة بمجموعة من المتغيرات كالناتج المحلي الإجمالي و النمو الإقتصادي و أسعار البترول ، و يعتبر من أهم المتغيرات الإقتصادية التي تؤثر على معدل البطالة حيث زاد حجم الإستثمار المحلي كلما إنخفضت معدلات البطالة و بالتالي توجد علاقة عكسية بين الإستثمار المحلي و معدل البطالة ، و الشكل البياني التالي يبين تطور حجم الإستثمار المحلي في الجزائر خلال فترة الدراسة :

الشكل (19) : تطور الإستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1987 _ 2013



المصدر : من إعداد الطالب إنطلاقا من الجدول رقم 22 بالإعتماد على برنامج Excel

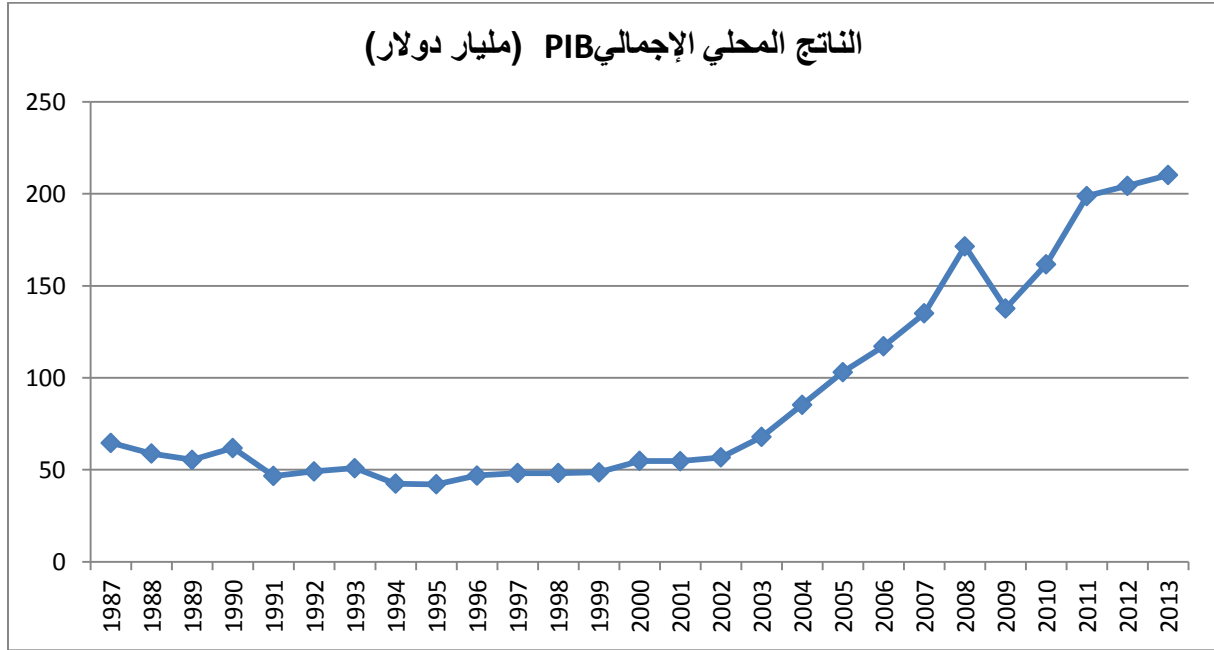
من خلال الشكل البياني يتضح أن حجم الإستثمار شهد تذبذب و عدم الإستقرار في الفترة 1987 _ 1998 م حيث سجل سنة 1987 م 16,80 مليار دولار ليصل سنة 1990 م إلى 16,73 مليار دولار وذلك راجع إلى إعتماد الدولة سياسة التخطيط الموجه و فتح إستثمارات كبرى مست جميع الميادين و خاصة الميدان الصناعي ، لينخفض سنة 1991 م إلى 11,82 مليار دولار ، ليعاود الإرتفاع سنة 1993 م إلى 13,38 مليار دولار لتصل سنة 1998 م 12,40 مليار دولار ، و إن عدم الإستقرار في حجم الإستثمار راجع إلى سياسة الإصلاحات التي إنتهجتها الحكومة خلال فترة التسعينات هذا من جهة و إلى عدم إستقرار أسعار البترول من جهة أخرى و ابتداء من سنة 2001 م شهد الإستثمار تطور ملحوظ إلى غاية سنة 2013 م و هذا راجع إلى إرتفاع أسعار البترول كون أن حجم الإستثمار في الجزائر مرتبط كلياً بعوائد البترول .

- الناتج المحلي الإجمالي : يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه قيمة السلع و الخدمات المنتجة داخل الوطن سواء كانت وطنية أو أجنبية خلال فترة زمنية معينة ، أو هو القيمة السوقية لجميع السلع و الخدمات النهائية المنتجة داخل حدود الدولة ، و يقاس إما بالأسعار الجارية و الذي يعرف بالناتج المحلي الإسمي ، أو بالأسعار الثابتة الذي يعرف بالناتج المحلي الحقيقي ، و يعتبر من أهم المتغيرات الإقتصادية التي تؤثر على معدل البطالة حيث كلما زاد حجم الناتج المحلي الإجمالي و إرتفع معدله أدى وفقاً لمنطق النظرية الإقتصادية إلى إنخفاض معدلات

الفصل الثالث : الدراسة القياسية لظاهرة البطالة في الجزائر

البطالة و يتحقق ذلك في ظل ظروف الرواج الإقتصادي ، و يحدث العكس في ظل الركود أو الكساد الإقتصادي و بالتالي توجد علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي و معدل البطالة ، و الشكل التالي يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة :

الشكل (20) : تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1987 _ 2013



المصدر : من إعداد الطالب إنطلاقا من الجدول رقم 22 بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال الشكل البياني يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي سجل إرتفاع تدريجي و مستمر خلال الفترة 1987 _ 1990 م حيث سجل سنة 1987م 64,64 مليار دولار ليصل سنة 1990 م إلى 61,84 مليار دولار لينخفض سنة 1991 م إلى 46,68 مليار دولار ، كما شهد إرتفاع سنة 1993 م إلى 50,15 مليار دولار ليعاود الإنخفاض سنة 1994 م إلى 42,43 مليار دولار حيث رافق هذا الإنخفاض في الناتج المحلي الإجمالي إلى إرتفاع معدلات البطالة ، و يعود ربما سبب الإنخفاض في الناتج المحلي إلى تبني الجزائر للإصلاحات الإقتصادية بهدف التحضير لعملية تغيير التوجه الإقتصادي و الإنتقال إلى إقتصاد السوق و ذلك ضمن برامج التعديل الهيكلي ، كما يلاحظ أن إبتداء من سنة 2000 م عرف الناتج المحلي الإجمالي تحسن ملحوظ إذ بلغ 54,79 مليار دولار ليرتفع باستمرار إلى غاية 2013 م ليصل إلى 210,18 مليار دولار ، و هذا ما أدى إلى تقليص معدل البطالة إلى 9,8 % و يرجع ذلك إلى تدخل الدولة إلى تحفيز النمو الإقتصادي عبر تبنيها برامج الإنعاش

الإقتصادي الذي يعتمد على تدعيم الهياكل القاعدية و وسائل الإتصال إضافة إلى ذلك إرتفاع في أسعار البترول ، كل هذه العوامل أدت إلى إرتفاع في مستويات الناتج المحلي الإجمالي .

المطلب الثاني : صياغة و تقدير النموذج القياسي

بعد تحديد عدد المتغيرات الإقتصادية التي تؤثر على البطالة من خلال دراستنا للنظرية الإقتصادية ، وذلك باستعمال تقنية الإنحدار الخطي المتعدد معتمدين في ذلك على برنامج **Eviews** بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية **MCO** لأنها تعطي مقدرات غير متحيزة ، و سنتطرق في هذا المطلب إلى صياغة النموذج القياسي للظاهرة محل الدراسة ثم تقدير هذا النموذج .

1 - صياغة النموذج :

إن صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج و قبل التعرف على الشكل الرياضي للدالة المراد دراستها نشير في البداية إلى رموز مختلف المتغيرات المستعملة في الدراسة و هي كالتالي :

المتغير التابع : يتمثل في معدل البطالة الذي يرمز له بالرمز **Tch**

المتغيرات المستقلة : و تتمثل في :

- حجم السكان النشطين و يرمز له بالرمز **Pac**

- معدل التضخم و يرمز له بالرمز **IF**

- أسعار البترول و يرمز لها بالرمز **PP**

- الإستثمار المحلي **Iin**

- الناتج المحلي الإجمالي و يرمز له بالرمز **PIB**

الشكل الرياضي للنموذج : بعد التعرف على المتغيرات التي يتضمنها النموذج القياسي ، و بعد جمع البيانات المتعلقة بكل متغير يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج و المتمثل في الدالة التالية :

$$Tch = f(Pac , IF , PP , Iin , PIB)$$

من أجل دراسة هذه الدالة و تغيراتها نقوم باستخدام أسلوب الإنحدار الخطي المتعدد الذي يساعدنا في تقدير النموذج القياسي الخاص بمعدل البطالة و الصيغة الرياضية للنموذج المراد دراسته هي كالتالي :

$$Tch_t = \beta_0 + \beta_1 Pac_t + \beta_2 IF_t + \beta_3 PP_t + \beta_4 Iin_t + \beta_5 PIB_t + u_t$$

حيث :

t : تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة t

Tch : تمثل معدل البطالة المقاس بـ %

Pac : يمثل حجم السكان النشطين المقاس بمليون نسمة

IF : يمثل معدل التضخم المقاس بـ %

PP : يمثل أسعار البترول المقاس بالدولار للبرميل

Iin : يمثل حجم الأستثمار المحلي المقاس بمليار دولار

PIB : يمثل الناتج المحلي الإجمالي المقاس بمليار دولار

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$: تمثل معاملات النموذج

U : يمثل المتغير العشوائي أو حد الخطأ الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على معدل البطالة

و التي لم ندرجها في النموذج لشدة إرتباطها بالمتغيرات المختارة أو لصعوبة قياسها أو لأسباب أخرى .

2 - تقدير النموذج :

لتقدير النموذج القياسي المعبر عن العلاقات الإقتصادية نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية MCO باعتبارها تعطي مقدرات خطية غير متحيزة و يقودنا ذلك إلى معرفة المعايير للحكم على جودة هذه المقدرات عموما من المفروض أن تكون قيم المعاملات المقدرة قريبة من القيم الحقيقية¹، و بالتالي تعتبر طريقة المربعات

¹ مجيد علي حسين ، عفاف عبد الجبار سعيد ، الإقتصاد القياسي النظرية و التطبيق ، دار وائل للطباعة و النشر ، عمان 1998 ، ص 179

الصغرى من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية و ذلك لما تمتاز به من خصائص و فرضيات لتقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد .

أ - خصائص طريقة المربعات الصغرى العادية¹ :

1 - خاصية عدم التحيز :

التحيز هو الفرق بين مقدرة ما و وسط توزيعها فإذا اختلف هذا الفرق عن 0 نقول بأن المقدر متحيز أما بالنسبة لمقدرات طريقة المربعات الصغرى فهي تحقق مايلي :

$$E(\hat{\beta}_i) = \beta_i \quad , i = 0,1,2, \dots \dots k$$

و بالتالي $\hat{\beta}$ هي مقدر غير متحيز لـ β_i

2 - خاصية الإتساق :

نقول بأن المعلمات هي مقدرات متسقة إذا تحقق مايلي :

- قيم المعالم المقدرة تقترب من قيم المعالم الحقيقية و ذلك كلما كبر حجم العينة .

- قيمتي التحيز و التباين تقتربان أو تساويان الصفر كلما إقترب حجم العينة مالا نهاية أي :

$$\lim_{n \rightarrow \infty} E(\hat{\beta}) = \beta \quad \lim_{n \rightarrow \infty} \hat{\beta} = \beta$$

$$\lim_{n \rightarrow \infty} var(\hat{\beta}) = 0 \quad \lim_{n \rightarrow \infty} var(\hat{\beta}) = 0$$

و إذا تحقق هذين الشرطين نقول أن $\hat{\beta}$ هو مقدر متسق لـ β .

3 - خاصية أصغر تباين² :

يقصد بأقل تباين ممكن للمقدرات ، عندما يكون تباين $\hat{\beta}_i$ أقل من تباين أي قيمة مقدرة أخرى أي :

¹ جلاطو الجليلي ، الإحصاء التطبيقي مع تمارين و مسائل محلولة ، دار الخلدونية ، الطبعة الثانية ، الجزائر 2009 ، ص 29

² مجيد علي حسين ، عفاف عبد الجبار سعيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 188

$$var(\hat{\beta}_i) < var(\bar{\beta}_i) \quad , i = 0, 1, 2, \dots \dots k$$

حيث :

$\bar{\beta}_i$: هي القيمة المقدرة الأخرى لـ β_i .

ب - فرضيات نموذج الإنحدار الخطي المتعدد :

عند إستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير النموذج الخطي المتعدد ، فإنه يجب توفر

الفرضيات التالية :

1 : المتغير التابع يكون دالة خطية في المتغيرات المستقلة بحيث تكون قيمة واحدة على الأقل من قيم المتغير

المستقل مختلفة عن بقية القيم .

H_2 : القيمة المتوقعة أو متوسط القيمة للمتغير العشوائي تساوي الصفر ، أي :

$$E(U_i) = 0 \quad , \forall i$$

H_3 : تجانس تباين الأخطاء أو تباين المتغير العشوائي يكون ثابت أي :

$$var(U_i) = E(U_i^2) = \sigma_u^2$$

H_4 : عدم وجود إرتباط ذاتي بين الأخطاء أي :

$$cov(U_i U_j) = E(U_i U_j) = 0 \quad , \forall i \neq j$$

H_5 : إستقلال المتغير العشوائي عن المتغيرات المستقلة أي :

$$cov(U_i X_i) = E(U_i X_i) = 0$$

H_6 : المتغير العشوائي موزع توزيع طبيعي :

$$U_i \longrightarrow N(0, \sigma^2)$$

الفصل الثالث : الدراسة القياسية لظاهرة البطالة في الجزائر

بعد إدخال بيانات متغيرات الدراسة المتمثلة في معدل البطالة و المتغيرات الاقتصادية المختارة في البرنامج

الإحصائي **Eviews** تحصلنا على نتائج التقدير للنموذج إنطلاقا من الجدول رقم 22 كمايلي :

الجدول رقم 23 : نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد

Dependent Variable: TCH Method: Least Squares Date: 04/26/15 Time: 18:04 Sample: 1987 2013 Included observations: 27				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PAC	1.999055	0.654363	3.054964	0.0060
IF	0.139106	0.086522	1.607756	0.1228
PP	-0.101527	0.132613	-0.765586	0.4524
lin	-0.206265	0.165330	-1.247597	0.2259
PIB	-0.031556	0.104530	-0.301888	0.7657
C	13.50441	5.736461	2.354136	0.0284
R-squared	0.821201	Mean dependent var	19.52296	
Adjusted R-squared	0.778630	S.D. dependent var	6.841919	
S.E. of regression	3.219119	Akaike info criterion	5.369223	
Sum squared resid	217.6173	Schwarz criterion	5.657186	
Log likelihood	-66.48450	Hannan-Quinn criter.	5.454849	
F-statistic	19.29012	Durbin-Watson stat	1.440542	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : من إعداد الطالب إنطلاقا من الجدول رقم 22 باستعمال البرنامج الإحصائي **Eviews**

من الجدول رقم 23 يمكن كتابة الصيغة النهائية للنموذج كمايلي :

$$\hat{Tch} = 13,504 + 1,999 Pac + 0,139 IF - 0,101 PP - 0,206 Iin - 0,031 PIB$$

$$t_c : (2,354) \quad (3,054) \quad (1,607) \quad (-0,765) \quad (-1,247) \quad (-0,301)$$

$$\delta_{\hat{\beta}_i} : (5,736) \quad (0,654) \quad (0,086) \quad (0,132) \quad (0,165) \quad (0,104)$$

$$\sum \varepsilon_i^2 = 217,617 \quad R^2 = 0,8212 \quad \overline{R^2} = 0,7786$$

$$Dw = 1,44 \quad F_c = 19,29 \quad n = 27$$

حيث :

t_c : هي قيم إحصاءة ستودنت المحسوبة للمعالم المقدرة ، و تحسب وفق العلاقة التالية :

$$t_{c\hat{\beta}_i} = \frac{|\hat{\beta}_i - \beta_i|}{\delta_{\hat{\beta}_i}} \quad , i = 0, 1, 2, \dots$$

δ_{β_i} : الإنحرافات المعيارية للمعالم المقدرة .

$\sum \epsilon_i^2$: مجموع مربعات الأخطاء .

R^2 : تمثل معامل التحديد .

$\overline{R^2}$: يمثل معامل التحديد المصحح

DW : تمثل إحصائية ديرين واتسون تستخدم للكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء .

F_c : تمثل إحصائية فيشر المحسوبة و تحسب وفق العلاقة التالية :

$$F_c = \frac{R^2}{1 - R^2} * \frac{n - m - 1}{m}$$

حيث :

m : عدد المتغيرات المستقلة .

n : عدد المشاهدات .

المبحث الثاني : الدراسة التحليلية و التنبؤية للنموذج المقدر

تمثل هذه الدراسة في التحليل الإحصائي و الإقتصادي للنموذج المقدر و لدراسة مدى صلاحية النموذج لابد من إجراء مجموعة من الإختبارات و ذلك لمعرفة مدى صلاحية النموذج من منظور منطق النظرية الإقتصادية و مدى صلاحيته من الناحية الإحصائية ثم إختباره من الناحية القياسية و إستخدامه في عملية التنبؤ .

المطلب الأول : الدراسة الإحصائية و الإقتصادية للنموذج المقدر

أ - التفسير الإحصائي :

1 - إختبار المعنوية الفردية للمعالم المقدرة : لإجراء هذا الإختبار تستخدم إحصائية ستيودنت و

ذلك لتقييم معنوية معالم النموذج ، و من ثم تقييم تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ، و الجدول التالي يوضح معنوية كل معلمة في النموذج :

الجدول رقم 24 : جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج

<i>prob</i>	<i>T_{tab}</i>	<i>T_{cal}</i>	المعاملات	المقدرات
0,028	2,079	2,354	β_0	الثابت
0,006	2,079	3,054	β_1	<i>Pac</i>
0,122	2,079	1,607	β_2	<i>IF</i>
0,452	2,079	- 0,765	β_3	<i>PP</i>
0,225	2,079	- 1,247	β_4	<i>II</i>
0,765	2,079	- 0,301	β_5	<i>PIB</i>

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول 23

و لإجراء هذا الإختبار نقوم بمقارنة إحصاءة ستيودنت المحسوبة مع الجدولية عند مستوى معنوية 5 % ، وفقا للفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_i = 0 \\ H_1 : \beta_i \neq 0 \end{cases}$$

حيث :

H_0 : تمثل فرضية العدم و تعني المعلمة ليس لها معنوية إحصائية .

H_1 : تمثل الفرضية البديلة و تعني المعلمة لها معنوية إحصائية

- إختبار معنوية β_0 :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = 0 \\ H_1 : \beta_0 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 24 نلاحظ أن : $t_{tab} < |t_{cal}|$ و بالتالي نرفض H_0 و نقبل H_1 ، و منه β_0 لها معنوية إحصائية .

- إختبار معنوية β_1 :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = 0 \\ H_1 : \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 24 نلاحظ أن : $t_{tab} < |t_{cal}|$ و بالتالي نرفض H_0 و نقبل H_1 ، و منه β_1 لها معنوية إحصائية .

- إختبار معنوية β_2 :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_2 = 0 \\ H_1 : \beta_2 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 24 نلاحظ أن : $t_{tab} > |t_{cal}|$ و بالتالي نقبل H_0 و نرفض H_1 ، و منه β_2 ليس لها معنوية إحصائية .

- إختبار معنوية β_3 :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_3 = 0 \\ H_1 : \beta_3 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 24 نلاحظ أن : $t_{tab} > |t_{cal}|$ و بالتالي نقبل H_0 و نرفض H_1 ، و منه β_3 ليس لها معنوية إحصائية .

- إختبار معنوية β_4 :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_4 = 0 \\ H_1 : \beta_4 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 24 نلاحظ أن : $t_{tab} > |t_{cal}|$ و بالتالي نقبل H_0 و نرفض H_1 ، و منه β_4 ليس لها معنوية إحصائية .

- إختبار معنوية β_5 :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_5 = 0 \\ H_1 : \beta_5 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 24 نلاحظ أن : $t_{tab} > |t_{cal}|$ و بالتالي نقبل H_0 و نرفض H_1 ، و منه β_5 ليس لها معنوية إحصائية .

2 - إختبار المعنوية الإجمالية للنموذج :

لإختبار المعنوية الإجمالية للنموذج يستخدم إختبار Fisher ، وفقا للفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 \\ H_1 : \exists \beta_i / \beta_i \neq 0 \quad i = 0,1,2, \dots, 5 \end{cases}$$

H_0 : تمثل فرضية العدم و تعني إنعدام العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة .

H_1 : تمثل الفرضية البديلة و تعني يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع .

لدينا إحصائية فيشر المحسوبة من خلال الملحق رقم (2) $19,29 = F_{cal}$

أما إحصائية فيشر الجدولة عند مستوى معنوية 5 % هي كمايلي :

$$F_{(5,21)}^{0,05} = 2,68$$

بما أن : $F_{tab} < F_{cal}$ فإننا نرفض H_0 و نقبل H_1 و بالتالي يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع (معدل البطالة) .

3 - الإنحرافات المعيارية لمعلمة الحد الثابت و معلمة حجم السكان النشطين هي أصغر من نصف قيمة المعالم المقدرة ، أما الإنحرافات المعيارية لباقي المتغيرات فهي أكبر من نصف معلمها المقدرة .

$$\delta_{\hat{\beta}_0} = 5,736 < \frac{\hat{\beta}_0}{2} = 6,752$$

$$\delta_{\hat{\beta}_1} = 0,654 < \frac{\hat{\beta}_1}{2} = 0,999$$

$$\delta_{\hat{\beta}_2} = 0,086 > \frac{\hat{\beta}_2}{2} = 0,069$$

$$\delta_{\hat{\beta}_3} = 0,132 > \left| \frac{\hat{\beta}_3}{2} \right| = |-0,05|$$

$$\delta_{\hat{\beta}_4} = 0,165 > \left| \frac{\hat{\beta}_4}{2} \right| = |-0,103|$$

$$\delta_{\hat{\beta}_5} = 0,104 > \left| \frac{\hat{\beta}_5}{2} \right| = |-0,015|$$

ومنه نستنتج أن $\hat{\beta}_0$ و $\hat{\beta}_1$ هما مقبولتان إحصائيا ، أما $\hat{\beta}_2$, $\hat{\beta}_3$, $\hat{\beta}_4$, $\hat{\beta}_5$ فهي ليست مقبولة إحصائيا .

ب - التفسير الإقتصادي :

$R^2 = 0,8212$: تدل قيمة معامل التحديد المتعدد على أن نموذج الإنحدار المتعدد المقترح يمثل العلاقة محل الدراسة تمثيلا جيدا ، حيث أن 82,12% من التغيرات التي تحدث في معدلات البطالة هي ناتجة عن التغيرات في المتغيرات المستقلة ، أما 17,88% تبقى لعوامل غير مشخصة .

- إشارة معلمة حجم السكان النشطين موجبة و هذا يدل على وجود علاقة طردية بين معدل البطالة و حجم السكان النشطين ، و هذه النتيجة تتفق مع التوقعات المسبقة و منطق النظرية الإقتصادية ، حيث أنه إذا تغير حجم السكان النشطين بوحدة واحدة فإن معدل البطالة يتغير بـ : 1,999 وحدة .

- إشارة معلمة معدل التضخم موجبة و هذا يدل على وجود علاقة طردية بين معدل البطالة و معدل التضخم وهذه النتيجة تتفق مع التوقعات السابقة و منطق النظرية الإقتصادية ، حيث إذا تغير معدل التضخم بوحدة واحدة فإن معدل البطالة يتغير بـ : 0,139 وحدة .

- إشارة معلمة أسعار البترول سالبة و هذا يدل على وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة و أسعار البترول وهذه النتيجة تتفق مع التوقعات المسبقة و منطق النظرية الإقتصادية ، حيث إذا تغيرت أسعار البترول بوحدة واحدة فإن معدل البطالة يتغير بـ : 0,101 وحدة .

- إشارة معلمة الإستثمار المحلي سالبة و هذا يدل على وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة و الإستثمار المحلي ، و هذه النتيجة تتفق مع التوقعات المسبقة و منطق النظرية الإقتصادية ، حيث إذا تغير الإستثمار المحلي بوحدة واحدة فإن معدل البطالة يتغير بـ : 0,206 وحدة .

الفصل الثالث : الدراسة القياسية لظاهرة البطالة في الجزائر

- إشارة معلمة الناتج المحلي الإجمالي سالبة و هذا يدل على وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة و الناتج المحلي الإجمالي ، و هذه النتيجة تتفق مع التوقعات المسبقة و منطق النظرية الاقتصادية ، حيث إذا تغير الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة فإن معدل البطالة يتغير بـ : 0,031 وحدة .

من خلال الدراسة الإحصائية و الاقتصادية للنموذج الخطي المقدر وجدنا أن حجم السكان النشطين هو المتغير الوحيد ذو معنوية إحصائية و بالتالي هو الوحيد الذي يقيس التغيرات التي تحدث في معدلات البطالة في الفترة المدروسة أما باقي المتغيرات فهي ليست معنوية إحصائيا ، لكن النموذج ككل له معنوية إجمالية و هذا ما يفسر على وجود مشكل التعدد الخطي .

إختبار الكشف عن التعدد الخطي :

هناك عدة إختبارات للكشف عن التعدد الخطي و سنعتمد في هذه الدراسة على إختبار Ferrar _ Glauber ، و في البداية نبحت عن مصفوفة الارتباط الجزئية فما بين المتغيرات المستقلة .

الجدول رقم 25 : جدول بين الارتباط الزوجي بين المتغيرات المستقلة

	<i>Pac</i>	<i>IF</i>	<i>PP</i>	<i>Iin</i>	<i>PIB</i>
<i>Pac</i>	1	0,53	0,82	0,76	0,80
<i>IF</i>	0,53	1	- 0,37	- 0,34	- 0,40
<i>PP</i>	0,82	- 0,37	1	0,93	0,98
<i>II</i>	0,76	- 0,34	0,93	1	0,96
<i>PIB</i>	0,80	- 0,40	0,98	0,96	1

المصدر : من إعداد الطالب إنطلاقا من الجدول رقم 22 باستعمال برنامج SPSS

و من بين الإختبارات التي يعتمد عليها Ferrar _ Glauber هو إختبار مربع كاي χ^2 و لتطبيق هذا

الإختبار يتم إتباع الخطوات التالية :

- حساب قيمة محدد معاملات الارتباط الزوجي بين المؤشرات المستقلة $|R|$.

- إختبار الفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0 : D = 1 \\ H_1 : D < 1 \end{cases}$$

H_0 : إستقلالية ما بين المتغيرات المستقلة .

H_1 : يوجد إرتباط بين المتغيرات المستقلة .

- تعطى الصيغة الرياضية لهذا الإختبار كمايلي¹ :

$$\chi^2 = - \left[n - 1 - \frac{1}{6} (2K + 5) \right] . \log|R|$$

حيث :

n : تمثل عدد المشاهدات .

K : تمثل عدد المتغيرات المستقلة .

$\log|R|$: تمثل اللوغارتم الطبيعي لمحدد مصفوفة معاملات الإرتباطات الجزئية .

نقارن قيمة χ^2 المحسوبة مع القيمة الجدولية لـ χ^2 المحصل عليها من جدول القيم الحرجة لـ χ^2 عند درجة

الحرية $V = \frac{1}{2} K(K-1)$ ، و مستوى معنوية α ²

باستعمال برنامج **Excel** تحصلنا على قيمة المحدد كمايلي :

$$|R| = 0,00127$$

أما قيمة χ^2 المحسوبة فهي كمايلي :

$$\chi^2_{cal} = - \left[27 - 1 - \frac{1}{6} (10 + 5) \right] \log 0,00127 \Rightarrow \chi^2_{cal} = 68,016$$

أما قيمة χ^2 الجدولية عند درجة الحرية 10 و مستوى المعنوية 5 % فهي كمايلي:

$$\chi^2_{tab} = 18,307$$

¹ حسين علي بخت ، سحر فتح الله ، الإقتصاد القياسي ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن 2009 ، ص 246 .

² مكيد علي ، الإقتصاد القياسي دروس و مسائل محلولة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر 2007 ، ص 143 .

بما أن : $\chi^2_{tab} < \chi^2_{cal}$ فإننا نرفض H_0 و نقبل H_1 و بالتالي يوجد إرتباط فيما بين المتغيرات المستقلة مما يفسر بوجود مشكل التعدد الخطي .

- تحديد المتغيرات المستقلة المتسببة في مشكل التعدد الخطي :

لايجاد المتغيرات الواجب حذفها من النموذج نقوم أولا بتحديد الإرتباط الزوجي بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة ، حسب الجدول التالي :

الجدول رقم 26 : جدول يبين الإرتباط الزوجي بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة

	<i>Pac</i>	<i>IF</i>	<i>PP</i>	<i>Iin</i>	<i>PIB</i>
<i>Tch</i>	0,53	0,35	- 0,82	-0,84	-0,85

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم 25 الذي يمثل مصفوفة الإرتباط الزوجي بين المتغيرات المستقلة نلاحظ أنه يوجد إرتباط قوي بين حجم السكان النشطين و أسعار البترول و الإستثمار المحلي و الناتج المحلي الإجمالي أي أن حجم السكان النشطين يتأثر بهذه المتغيرات إضافة إلى ذلك فهو يشرح التغيرات التي تحدث في معدل البطالة لأنه ذو معنوية إحصائية من خلال الإختبار الذي أجريناه ، و بالتالي حجم السكان النشطين يبقى في النموذج .

كما نلاحظ أن الإرتباط بالنسبة لمعدل التضخم مع باقي المتغيرات المستقلة والمتغير التابع فهو إرتباط ضعيف ومنه فهو لا يشرح التغيرات التي تحدث في هذه المتغيرات و بالتالي يجب حذفه من النموذج .

كما نلاحظ أيضا أن الإرتباط قوي جدا بين أسعار البترول و حجم الإستثمار المحلي و الناتج المحلي الإجمالي مما جعلها ليست لها معنوية إحصائية ، حيث أن الناتج المحلي الإجمالي و الإستثمار المحلي يتأثر بأسعار البترول والإستثمار المحلي، و نلاحظ أيضا من خلال الجدول رقم 26 أن الإرتباط قوي بين معدل البطالة و هذه المتغيرات و بالتالي فالمتغير المستقل الذي يجب الإبقاء عليه في النموذج هو الناتج المحلي الإجمالي لأن التغيرات التي تحدث فيه يشرحها أسعار البترول و الإستثمار المحلي .

من خلال هذا التحليل نستنتج أن المتغيرات التي يجب حذفها من النموذج هي معدل التضخم و أسعار البترول و الإستثمار المحلي .

– تقدير النموذج بعد إزالة المتغيرات المتسببة في مشكلة التعدد الخطي :

بعد إزالة المتغيرات المتسببة في مشكلة التعدد الخطي و المتمثلة في معدل التضخم و أسعار البترول و الإستثمار

المحلي يتم تقدير النموذج من جديد باستعمال برنامج Eviews كمايلي :

الجدول رقم 27 : نتائج تقدير النموذج بعد إزالة مشكل التعدد الخطي

Dependent Variable: TCH				
Method: Least Squares				
Date: 04/29/15 Time: 23:41				
Sample: 1987 2013				
Included observations: 27				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PAC	1.477412	0.537548	2.748425	0.0112
PIB	-0.146942	0.019073	-7.704231	0.0000
C	20.26472	3.372527	6.008766	0.0000
R-squared	0.794193	Mean dependent var	19.52296	
Adjusted R-squared	0.777043	S.D. dependent var	6.841919	
S.E. of regression	3.230642	Akaike info criterion	5.287678	
Sum squared resid	250.4891	Schwarz criterion	5.431660	
Log likelihood	-68.38365	Hannan-Quinn criter.	5.330491	
F-statistic	46.30713	Durbin-Watson stat	1.370317	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : من إعداد الطالب إنطلاقا من الجدول رقم 22 باستعمال البرنامج الإحصائي Eviews

تكتب الصيغة النهائية للنموذج كمايلي :

$$\hat{Tch} = 20,264 + 1,477 Pac - 0,146 PIB$$

$$t_c : (6,008) \quad (2,748) \quad (-7,704)$$

$$\delta_{\hat{\beta}_i} : (3,372) \quad (0,537) \quad (0,019)$$

$$\sum \varepsilon_i^2 = 250,489$$

$$R^2 = 0,7942$$

$$\bar{R}^2 = 0,7770$$

$$Dw = 1,37$$

$$F_c = 46,307$$

$$n = 27$$

– الدراسة الإحصائية و الإقتصادية للنموذج المقدر :

بعد معالجة مشكلة التعدد الخطي و تقدير النموذج الجديد سوف نجرى إختبارات لمعرفة مدى صلاحية

النموذج من الناحية الإحصائية و الإقتصادية ثم إختباره من الناحية القياسية لاستخدامه في عملية التنبؤ .

أ - التفسير الإحصائي :

1 - إختبار المعنوية الفردية للمعالم المقدرة : لإجراء هذا الإختبار تستخدم إحصائية ستيودنت وذلك لتقييم معنوية معالم النموذج ، و من ثم تقييم تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ، و الجدول التالي يوضح معنوية كل معلمة في النموذج :

الجدول رقم 28 : جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج

<i>prob</i>	T_{tab}	T_{cal}	المعاملات	المقدرات
0,000	2,064	6,008	β_0	الثابت
0,011	2,064	2,748	β_1	<i>Pac</i>
0,000	2,064	-7,704	β_2	<i>PIB</i>

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم 27

- إختبار معنوية β_0 :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = 0 \\ H_1 : \beta_0 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 28 نلاحظ أن : $|t_{cal}| < t_{tab}$ و بالتالي نرفض H_0 و نقبل H_1 ، و منه لها معنوية إحصائية .

- إختبار معنوية β_1 :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = 0 \\ H_1 : \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 28 نلاحظ أن : $|t_{cal}| < t_{tab}$ و بالتالي نرفض H_0 و نقبل H_1 ، و منه β_1 لها معنوية إحصائية أي حجم السكان النشطين له تأثير على معدل البطالة .

- إختبار معنوية β_2 :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_2 = 0 \\ H_1 : \beta_2 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 28 نلاحظ أن : $t_{tab} < |t_{cal}|$ و بالتالي نرفض H_0 و نقبل H_1 ، و منه β_2 لها معنوية إحصائية و بالتالي الناتج المحلي الإجمالي يشرح التغيرات التي تحدث في معدل البطالة .

2 - إختبار المعنوية الإجمالية للنموذج :

لإختبار المعنوية الإجمالية للنموذج يستخدم إختبار Fisher ، وفقا للفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 \\ H_1 : \exists \beta_i / \beta_i \neq 0 \quad i = 0,1,2 \end{cases}$$

H_0 : تمثل فرضية العدم و تعني إنعدام العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة .

H_1 : تمثل الفرضية البديلة و تعني يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع .

لدينا إحصائية فيشر المحسوبة من خلال الجدول رقم 27 $F_{cal} = 46,307$

أما إحصائية فيشر الجدولة عند مستوى معنوية 5 % هي كمايلي :

$$F_{(2,24)}^{0,05} = 3,40$$

بما أن : $F_{tab} < F_{cal}$ فإننا نرفض H_0 و نقبل H_1 و بالتالي يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع و منه النموذج له معنوية إجمالية .

3 - الإنحرافات المعيارية لمعلمة الحد الثابت و معلمة حجم السكان النشطين و الناتج المحلي الإجمالي هي أصغر من نصف قيمة المعالم المقدرة حسب النتائج التالية :

$$\delta_{\hat{\beta}_0} = 3,372 < \frac{\hat{\beta}_0}{2} = 10,132$$

$$\delta_{\hat{\beta}_1} = 0,537 < \frac{\hat{\beta}_1}{2} = 0,738$$

$$\delta_{\hat{\beta}_2} = 0,019 < \left| \frac{\hat{\beta}_2}{2} \right| = |-0,073|$$

ومنه نستنتج أن معالم النموذج هي مقبولة إحصائيا .

ب - التفسير الإقتصادي :

$R^2 = 0,7942$: تدل قيمة معامل التحديد المتعدد على أن نموذج الإنحدار المتعدد المقترح يمثل العلاقة محل الدراسة تمثيلا جيدا ، حيث أن 79,42% من التغيرات التي تحدث في معدلات البطالة هي مشروحة من طرف حجم السكان النشطين و الناتج المحلي الإجمالي ، أما 20,58% تبقى لعوامل غير مشخصة .

- إشارة معلمة حجم السكان النشطين موجبة و هذا يدل على وجود علاقة طردية بين معدل البطالة و حجم السكان النشطين ، و هذه النتيجة تتفق مع التوقعات المسبقة و منطق النظرية الإقتصادية ، حيث أنه إذا تغير حجم السكان النشطين بوحدة واحدة فإن معدل البطالة يتغير بـ : 1,477 وحدة .

- إشارة معلمة الناتج المحلي الإجمالي سالبة و هذا يدل على وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة و الناتج المحلي الإجمالي ، و هذه النتيجة تتفق مع التوقعات المسبقة و منطق النظرية الإقتصادية ، حيث إذا تغير الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة فإن معدل البطالة يتغير بـ : 0,146 وحدة .

بعد أن تأكدنا من مدى صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية و الإقتصادية ، سنقوم باختباره من

الناحية القياسية لمعرفة مدى إنسجامه و تطابقه مع الفرضيات الخاصة به .

1- إختبار الارتباط الذاتي للأخطاء : للكشف عن وجود أو عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء نستخدم إختبار ديرين واتسون DW حيث تسمح هذه الإحصاءة باختبار الفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0 : \rho = 0 \\ H_1 : \rho \neq 0 \quad (\rho < 0 \text{ ou } \rho > 0) \end{cases}$$

H_0 : تمثل فرضية العدم و تنص على عدم وجود إرتباط ذاتي للأخطاء .

H_1 : تمثل الفرضية البديلة و تنص على وجود إرتباط ذاتي للأخطاء .

الفصل الثالث : الدراسة القياسية لظاهرة البطالة في الجزائر

و يفترض في هذا الإختبار أن الارتباط الذاتي لقيم U يتخذ نمط الإنحدار الذاتي من الدرجة الأولى :

$$u_t = \rho u_{t-1} + \varepsilon_t$$

و بالتالي تحسب قيمة DW بموجب الصيغة التالية¹ :

$$DW = \frac{\sum_{t=2}^n (\varepsilon_t - \varepsilon_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^n \varepsilon_t^2}$$

الشكل (21) : تحديد مناطق القبول و الرفض لإحصاءة DW :

إرتباط ذاتي موجب $\rho > 0$	قرار غير محسوم $DW=1,37$	عدم وجود إرتباط ذاتي للأخطاء $\rho = 0$	قرار غير محسوم	إرتباط ذاتي سالب $\rho < 0$
0	dl=1.24	du=1.56	2	4-du=2.44
			4-dl=2.76	4

نلاحظ أن قيمة DW وقعت في منطقة القرار غير الحاسم مما يفسر أن الارتباط الذاتي للأخطاء هو

أكثر من الدرجة الأولى لهذا لا نستطيع قبول أو رفض الفرضية الصفرية ، و بالتالي نستخدم إختبار Breusch-Pagan-Godfrey .

إختبار **Breusch-Pagan-Godfrey** : يصلح هذا الإختبار عندما يكون الارتباط من الدرجة الثانية فأكثر و عندما يكون المتغير التابع المبطلأ ضمن المتغيرات المستقلة ، و يكتب النموذج العام الذي يحتوي الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة ρ كمايلي :

$$u_t = \rho_1 u_{t-1} + \rho_2 u_{t-2} + \dots + \rho_\rho u_{t-\rho}$$

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 X_{1t} + \beta_2 X_{2t} + \dots + \beta_k X_{kt} + \rho_1 u_{t-1} + \rho_2 u_{t-2} + \dots + \rho_\rho u_{t-\rho} + \varepsilon_t$$

و تتلخص فكرة هذا الإختبار على وجود علاقة معنوية بين الأخطاء ، و إختبار الفرضية التالية :

¹ حسين علي بجيت ، سحر فتح الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 199

$$\begin{cases} H_0 : \rho_1 = \rho_2 = \dots = \rho_\rho = 0 \\ H_1 : \exists \rho_i / \rho_i \neq 0 \quad i = 1, 2 \dots \rho \end{cases}$$

H_0 : تمثل الفرضية الصفرية و تنص على عدم وجود إرتباط ذاتي للأخطاء .

H_1 : تمثل الفرضية البديلة و تنص على وجود إرتباط ذاتي للأخطاء .

الجدول رقم 29 : نتائج التقدير لأختبار Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.226532	Prob. F(2,24)	0.3110
Obs*R-squared	2.503783	Prob. Chi-Square(2)	0.2860
Scaled explained SS	0.803428	Prob. Chi-Square(2)	0.6692

المصدر : من إعداد الطالب إنطلاقا من الجدول رقم 27 باستعمال البرنامج الإحصائي **Eviews**

إعتمدنا في الإختبار على أن الأخطاء من الدرجة الثانية و بالتالي نختبر الفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0 : \rho_1 = \rho_2 = 0 \\ H_1 : \exists \rho_i / \rho_i \neq 0 \quad i = 1, 2 \end{cases}$$

تحتسب إحصاءة LM وفق العلاقة التالية :

$$LM = n \cdot R^2 \Rightarrow LM = 2,503$$

نقارنها مع إحصائية χ^2_ρ الجدولية التالية :

$$\chi^2_{(0,05; 2)} = 5,991$$

نلاحظ أن : $\chi^2_{(0,05; 2)} > LM$ و منه نقبل H_0 و نرفض H_1 و بالتالي لا يوجد مشكل الإرتباط

الذاتي للأخطاء (الإستقلالية ما بين البواقي) .

2 - إختبار تجانس تباين الأخطاء : سيتم إعتداد إختبار وايت white للكشف إذا كان هناك تجانس أو عدم تجانس الأخطاء ، و الذي يعتمد على وجود علاقة بين مربع البواقي u_t^2 و المتغيرات المستقلة و يكون التقدير وفق الصيغة التالية :

$$u_t^2 = \beta_0 + \alpha_1 Pac_t + \beta_1 Pac_t^2 + \alpha_2 PIB_t + \beta_2 PIB_t^2 + \varepsilon_t$$

ونقوم بإختبار الفرضية التالية :

$$H_0 : \beta_0 = \alpha_1 = \beta_1 = \alpha_2 = \beta_2 = \dots = \alpha_k = \beta_k = 0$$

H_0 : تمثل فرضية العدم و تنص على تجانس تباين الأخطاء .

إنطلاقا من الجدول رقم 27 و باستعمال برنامج Eviews تحصلنا على نتائج التقدير لاختبار وايت التالية :

الجدول رقم 30 : نتائج التقدير لاختبار وايت (White)

Heteroskedasticity Test: White				
F-statistic	1.364714	Prob. F(5,21)	0.2772	
Obs*R-squared	6.621594	Prob. Chi-Square(5)	0.2503	
Scaled explained SS	2.124775	Prob. Chi-Square(5)	0.8316	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 05/01/15 Time: 14:10				
Sample: 1987 2013				
Included observations: 27				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	54.04107	53.13483	1.017055	0.3207
PAC	-18.01753	16.20999	-1.111508	0.2789
PAC^2	1.427179	1.373621	1.038990	0.3106
PAC*PIB	-0.021831	0.090530	-0.241151	0.8118
PIB	0.335898	0.521788	0.643744	0.5267
PIB^2	-0.001033	0.001805	-0.572665	0.5730
R-squared	0.245244	Mean dependent var	9.277373	
Adjusted R-squared	0.065540	S.D. dependent var	8.520458	
S.E. of regression	8.236510	Akaike info criterion	7.248160	
Sum squared resid	1424.642	Schwarz criterion	7.536124	
Log likelihood	-91.85017	Hannan-Quinn criter.	7.333787	
F-statistic	1.364714	Durbin-Watson stat	2.140089	
Prob(F-statistic)	0.277231			

المصدر : من إعداد الطالب إنطلاقا من الجدول رقم 27 باستعمال البرنامج الإحصائي Eviews

من خلال الجدول تكتب الصيغة الرياضية للنموذج كمايلي :

$$\hat{u}_t^2 = 54,041 - 18,017Pac_t + 1,427Pac_t^2 + 0,335PIB_t - 0,001PIB_t^2 - 0,021Pac_tPIB_t$$

$$R^2 = 0,245$$

$$\bar{R}^2 = 0,065$$

$$n = 27$$

$$F_c = 1,364$$

$$n \cdot R^2 = 6,621$$

للكشف عن ثبات التباين سوف نستخدم على إختبار فيشر او على إحصائية LM كمايلي :

إختبار ثبات التباين باستخدام إحصائية فيشر :

$$H_0 : \beta_0 = \alpha_1 = \beta_1 = \alpha_2 = \beta_2$$

لدينا :

$$F_c = 1,364$$

أما إحصائية فيشر المجدولة عند مستوى معنوية 5 % هي كمايلي :

$$F_{(2,24)}^{0,05} = 3,40$$

نلاحظ أن : $F_{tab} > F_{cal}$ و منه نقبل فرضية العدم H_0 و بالتالي تتحقق الفرضية التي تنص على تجانس تباين الأخطاء .

إختبار ثبات التباين باستخدام إحصاءة LM :

$$H_0 : \beta_0 = \alpha_1 = \beta_1 = \alpha_2 = \beta_2$$

نقوم بحساب إحصاءة LM وفق العلاقة التالية :

$$LM = n \cdot R^2 \Rightarrow LM = 6,621$$

ثم نقارنها مع إحصائية χ^2 الجدولية التالية :

$$\chi_{(0,05; 3)}^2 = 7,815$$

الفصل الثالث : الدراسة القياسية لظاهرة البطالة في الجزائر

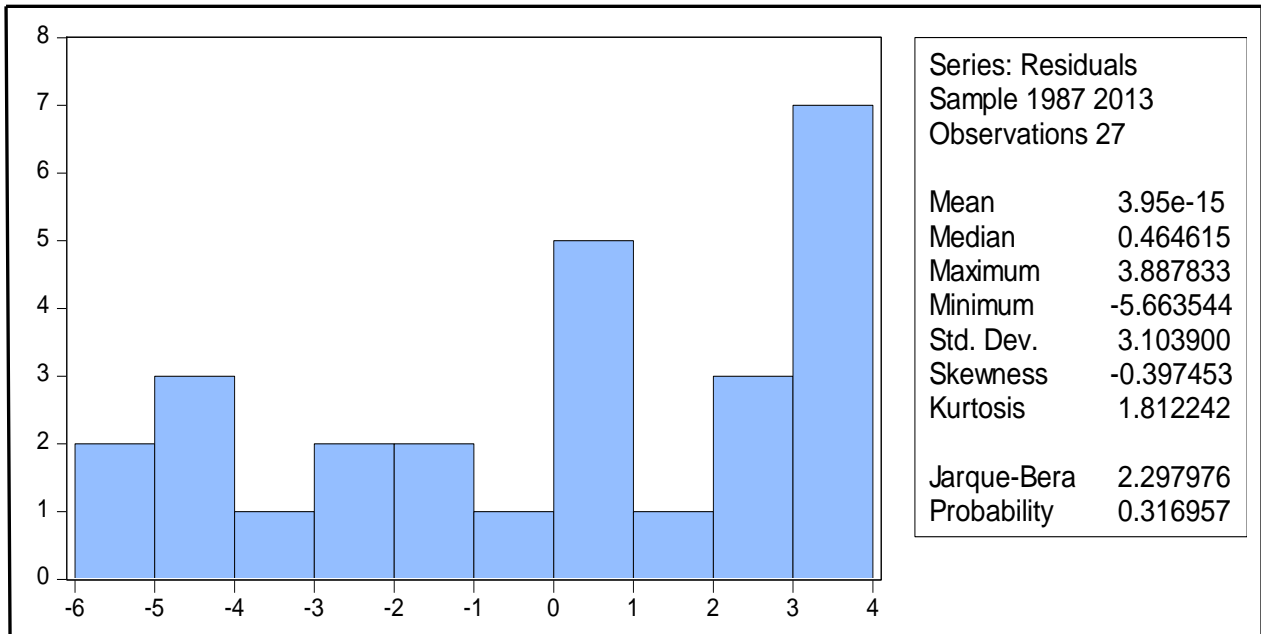
نلاحظ أن : $LM > \chi^2_{(0,05; 3)}$ و منه نقبل فرضية العدم H_0 و بالتالي الأخطاء متجانسة التباين أي ثبات التباين الأخطاء .

3- إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء : سنعتمد على إختبار jarque bera و الذي يسمح باختبار الفرضية التالية :

H_0 : الخطأ العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي

H_1 : الخطأ العشوائي لا يتبع التوزيع الطبيعي

الشكل (22) : توضيح إختبار jarque bera لتوزيع الأخطاء العشوائية



المصدر : من إعداد الطالب باستعمال برنامج Eviews

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن إحصائية جارك بيرا المحسوبة: $JB = 2,297$ ، والإحتمال المرافق لها $0,316$

نقارن قيمة جارك بيرا مع إحصائية χ^2_{p} الجدولية التالية :

$$\chi^2_{(0,05; 2)} = 5,991$$

نلاحظ أن : $JB > \chi^2_{(0,05; 2)}$ و منه نقبل H_0 و نرفض H_1 و بالتالي الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي

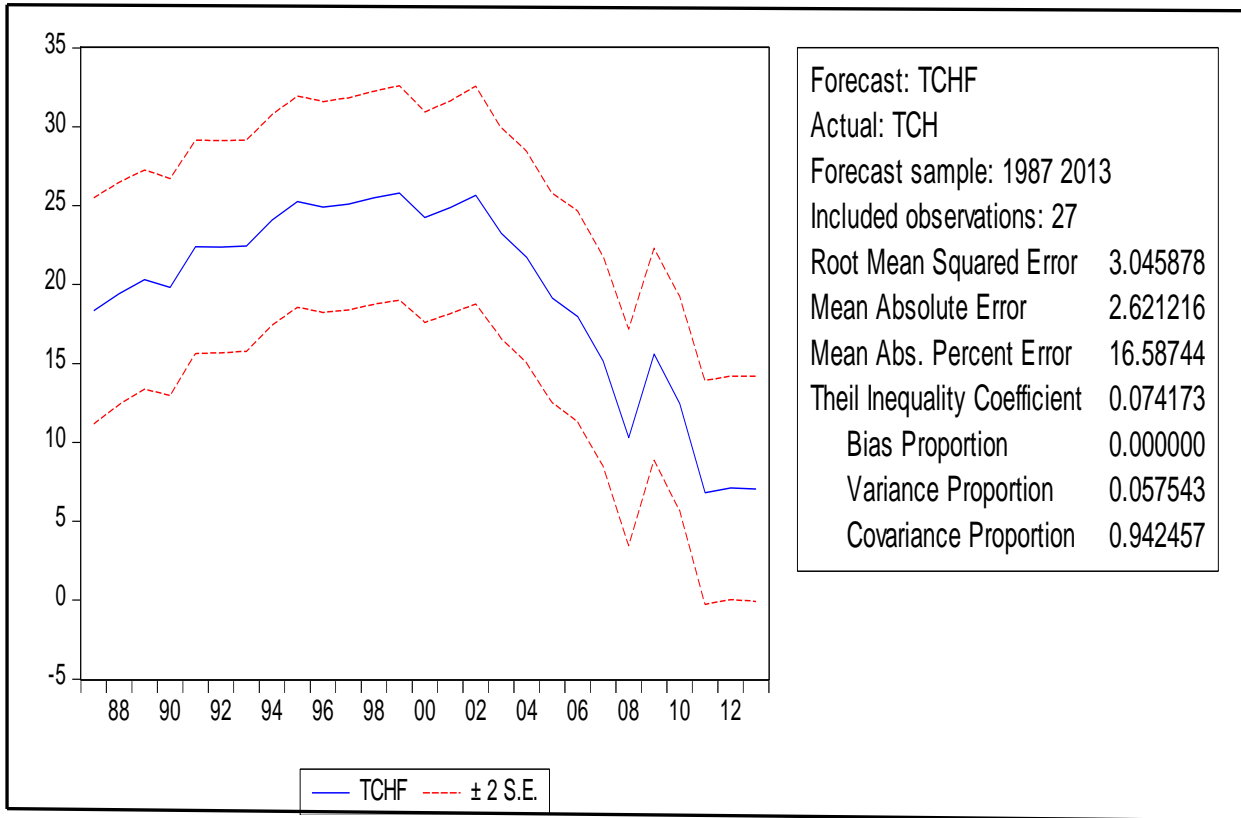
المطلب الثاني : التنبؤ بمعدلات البطالة باستخدام النموذج المقدر

لقد إستطعنا من خلال النموذج المتحصل عليه من معرفة أهم المتغيرات الإقتصادية المؤثرة في معدلات البطالة خلال فترة الدراسة و بعد القيام باختبار النموذج المقدر من الناحية الإحصائية و الإقتصادية ثم إختبار مدى تحقق الفرضيات الخاصة بالنموذج سيتم إستخدام هذا النموذج القياسي في التنبؤ بمعدلات البطالة .

1 - إختبار مقدرة النموذج على التنبؤ : يمكن إختبار مدى مقدرة النموذج على التنبؤ باستخدام معيار معامل

عدم التساوي لتايل كما يوضحه الشكل التالي :

الشكل (23) : توضيح إختبار معامل تايل



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج Eviews

من خلال الشكل نلاحظ أن النموذج المقدر له مقدرة تنبؤية مقبولة و هذا من خلال معامل تايل حيث أنه يقترب من الصفر $U_T = 0,0741$ ، ما يفسر على أن النموذج له مقدرة تنبؤية بمعدلات البطالة تكون مقبولة .

2 - التنبؤ بمعدلات البطالة للسنوات 2020 ، 2021 ، 2022 : بعد دراسة صلاحية النموذج المقدر تبين لنا أن له مقدرة تنبؤية بمعدلات البطالة تكون مقبولة و من أجل الحصول على القيم المقدرة لمعدلات البطالة في الفترة 1987 _ 2013 م ، نقوم بتعويض قيم المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر كما هو مبين في الجدول التالي :

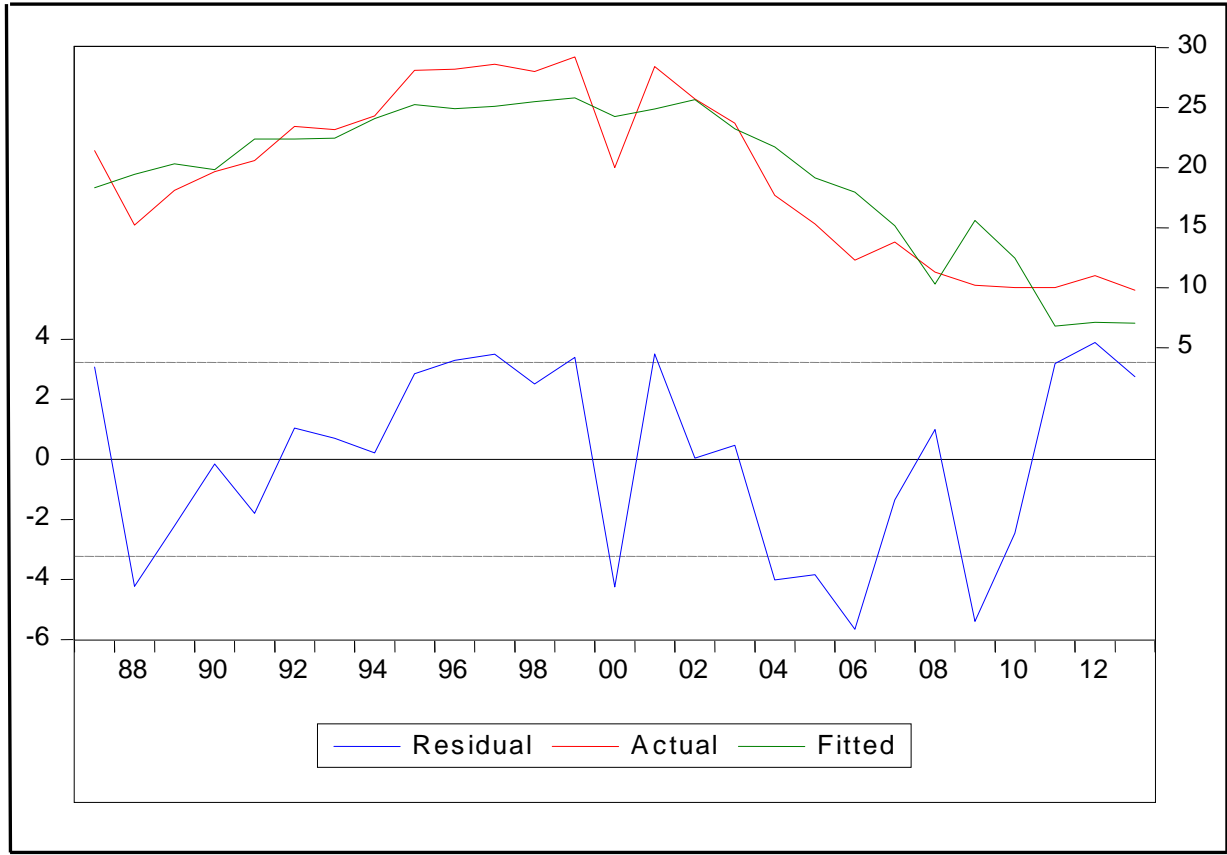
الجدول رقم 31 : القيم المقدرة لمعدلات البطالة خلال الفترة 1987 _ 2013

obs	Actual	Fitted	Residual	Residual Plot
1987	21.4000	18.3308	3.06924	
1988	15.2000	19.4268	-4.22675	
1989	18.1000	20.3135	-2.21350	
1990	19.6600	19.8207	-0.16071	
1991	20.5900	22.3881	-1.79815	
1992	23.4200	22.3812	1.03875	
1993	23.1500	22.4551	0.69491	
1994	24.3000	24.0912	0.20884	
1995	28.1000	25.2506	2.84935	
1996	28.2000	24.9059	3.29414	
1997	28.6000	25.1048	3.49516	
1998	28.0000	25.4904	2.50956	
1999	29.2000	25.8084	3.39156	
2000	20.0000	24.2547	-4.25469	
2001	28.4000	24.8870	3.51304	
2002	25.7000	25.6642	0.03576	
2003	23.7000	23.2354	0.46461	
2004	17.7000	21.7173	-4.01728	
2005	15.3000	19.1386	-3.83861	
2006	12.3000	17.9635	-5.66354	
2007	13.8000	15.1559	-1.35592	
2008	11.3000	10.3082	0.99183	
2009	10.2000	15.5925	-5.39248	
2010	10.0000	12.4648	-2.46478	
2011	10.0000	6.80780	3.19220	
2012	11.0000	7.11217	3.88783	
2013	9.80000	7.05036	2.74964	

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج Eviews

يمكن مقارنة القيم الفعلية لمعدلات البطالة مع القيم المقدرة لها بواسطة النموذج من خلال المنحنى التالي :

الشكل (24) : مقارنة منحنى القيم الفعلية و القيم المقدرة لمعدلات البطالة 1987 _ 2013



المصدر : من إعداد الطالب إنطلاقا من الجدول رقم 31 باستعمال برنامج Eviews

نلاحظ من خلال الجدول و المنحنى أن القيم المقدرة باستعمال النموذج المتحصل عليه هي تقارب القيم الفعلية و هذا ما يؤكد أن النموذج المقدر يمثل الظاهرة محل الدراسة تمثيلا جيدا .

و للتنبؤ بقيم معدلات البطالة للسنوات 2020 ، 2021 ، 2022 علينا أولا التنبؤ بقيم المتغيرات المستقلة حيث سنفترض أن قيم كل من المتغيرات المستقلة ستواصل تطورها على نفس النمط و بالتالي نستخدم معادلة الاتجاه العام أي تطور قيم المتغيرات المستقلة بدلالة الزمن و إنطلاقا من الجدول رقم 22 باستعمال برنامج SPSS تحصلنا على معادلة الاتجاه العام لكل من حجم السكان النشطين و الناتج المحلي الإجمالي على النحو التالي :

الجدول رقم 32 : تقدير معادلة الاتجاه العام لحجم السكان النشطين

Coefficients ^a					
Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	-485,484	13,131		-36,974	,000
T	,247	,007	,991	37,615	,000

a. Variable dépendante : Pac

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم 22 باستعمال برنامج SPSS

من الجدول تكتب المعادلة كمايلي :

$$Pac = -485,484 + 0,247 T$$

الجدول رقم 33 : تقدير معادلة الاتجاه العام للناتج المحلي الإجمالي

Coefficients ^a					
Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	-11620,501	1550,075		-7,497	,000
T	5,858	,775	,834	7,555	,000

a. Variable dépendante : PIB

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم 22 باستعمال برنامج SPSS

من الجدول تكتب المعادلة كمايلي :

$$PIB = -11620,501 + 5,858 T$$

حيث :

T : تمثل السنوات

بعد تعويض السنوات في معادلتى الاتجاه العام سنحصل على قيم المتغيرات المستقلة المتنبأ بها كما هي موضحة في

الجدول التالي :

الجدول رقم 34 : نتائج التنبؤ بقيم المتغيرات المستقلة

2022	2021	2020	المتغيرات السنوات
13,95	13,70	13,45	<i>Pac</i>
224,37	218,52	212,66	<i>PIB</i>

المصدر : من إعداد الطالب

بعد القيام بالتنبؤ بقيم المتغيرات المستقلة سنقوم بتعويض القيم المحصل عليها في النموذج المقدر لتحصل على معدلات البطالة خلال السنوات 2020 ، 2021 ، 2022 كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم 35 : نتائج التنبؤ بمعدلات البطالة

2022	2021	2020	السنوات
8,11	8,59	9,08	معدل البطالة %

المصدر : من إعداد الطالب

نلاحظ من خلال القيم المتنبأ بها أن معدلات البطالة هي في إنخفاض ، هذا إذا إستمر الناتج المحلي الإجمالي في إرتفاع من خلال إرتفاع أسعار النفط و زيادة حجم الإستثمارات ، و في نفس الوقت إذا كانت الوضعية المالية و الإقتصادية للجزائر جيدة بحيث يمكن تحفيز النمو من خلال زيادة حجم الناتج المحلي الحقيقي و إتباع برامج دعم النمو مثل البرامج السابق ذكرها لزيادة التشغيل و التخفيف من حدة البطالة .

خلاصة الفصل :

حاولنا من خلال هذا الفصل بدراسة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1987 _ 2013 م وذلك باستخدام الطرق والأساليب الكمية و مناهج الإقتصاد القياسي بهدف التوصل إلى أهم المتغيرات الإقتصادية التي تؤثر على معدلات البطالة في الجزائر حيث تم تحديد متغيرات النموذج القياسي و جمع بيانات المتغيرات المستعملة في الدراسة القياسية من عدة مصادر مختلفة و بعد ذلك تم بناء و تقدير نموذج قياسي ثم تمت معالجة هذا النموذج باستخدام معايير إقتصادية و إحصائية و ذلك بهدف معرفة مدى توافق الفرضيات الموضوعة حول النموذج ثم التنبؤ بالنموذج المقدر ، و من خلال هذه الدراسة القياسية لظاهرة البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة و باتباع الخطوات السابقة الذكر وجدنا أن معدلات البطالة تتأثر بشكل كبير بحجم السكان النشطين والنتائج المحلي الإجمالي و بالتالي على الدولة إتباع برامج أخرى لرفع حجم الناتج المحلي الإجمالي و تحقيق معدلات نمو مرتفعة لتوفير مناصب شغل جديدة التي من شأنها التخفيف من حدة البطالة .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

من خلال الدراسة تبين أن البطالة في الوقت الراهن هي من أهم المشاكل التي تعاني منها كل دول العالم حيث تختلف مستوياتها باختلاف مستويات تقدم هذه الدول و الأنظمة الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية لها ، فقد حظيت باهتمام كبير من قبل الإقتصاديين و السياسيين من خلال برامجهم الهادفة لمعالجتها و الجزائر كأحد أقطاب العالم التي عانت و ما تزال تعاني من هذا المشكل المعقد بالرغم من الجهود و الإصلاحات الإقتصادية بمعية صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و غيرت هيكل العديد من المتغيرات الإقتصادية التي أثرت بأشكال مختلفة على مستوى التشغيل و البطالة .

و في بحثنا هذا حاولنا الإلمام بمختلف جوانب هذه الظاهرة و للوصول إلى أهداف الدراسة إذ كان لا بد علينا من جهة تقديم الإطار العام لظاهرة البطالة و محاولة تحليل تلك الظاهرة في الإقتصاد الجزائري من خلال محاولة معرفة أسباب تفاقمها و توزيعها في الجزائر إضافة إلى معرفة أثر سياسات التشغيل و الأجهزة المستحدثة من قبل الحكومة لمواجهة هذه الظاهرة من جهة و من جهة أخرى محاولة بناء نموذج قياسي لقياس تأثير بعض المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة في الفترة 1987 _ 2013 .

و من أهم النتائج المتوصل إليها في هذا البحث هي كمايلي :

و كمحاولة للإجابة على الإشكالية القائمة و المتعلقة بدراسة تحليلية قياسية لأثر المتغيرات الإقتصادية على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1987 _ 2013 ، يمكن حصر أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث في النقاط التالية :

- تبين لنا من خلال تحليل مختلف النظريات المفسرة للبطالة أن هناك جدلا و إختلافا بين الإقتصاديين على إختلاف مدارسهم فيما يتعلق بظاهرة البطالة ، سواء النظرية الكلاسيكية أو النظرية الكينزية أو حتى النظريات الحديثة و هذا راجع إلى الديناميكية المتسارعة و التغيرات العشوائية التي تحدث في سوق العمل باستمرار لكون تحليل هذه النظريات محدودة تتم في فترة زمنية و ظروف معينة لا تطبعها الإستمرارية و لا الشمولية ، إضافة إلى هذا عدم تطابق العديد من النظريات على أوضاع الدول النامية و الذي من شأنه أن يقلل من إمكانية الإستفادة بشكل مباشر ، وهذا ما يؤكد لنا بأنه لا يوجد رأي موحد عند الإقتصاديين لتفسير ظاهرة البطالة .

- من خلال تتبع مختلف مراحل سياسات التشغيل التي إنتهجتها الدولة الجزائرية للتخفيف من حدة البطالة تبين أنها تأثرت بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط هذا في فترة الثمانينات أما في فترة التسعينات تأثرت ببرامج التصحيح الهيكلي و برامج الخوصصة فبعد تطبيق برامج النمو و الإنعاش الإقتصادي و إرتفاع أسعار النفط بشكل كبير أدى إلى إنخفاض نسبة البطالة بشكل ملحوظ في الجزائر و بالتالي فالأوضاع الإقتصادية و السياسية في البلاد تؤثر بشكل كبير في تغيرات معدل البطالة .

- أخذت الجزائر مجموعة من التدابير كإجراءات لمكافحة و الحد من البطالة تمثلت في إستحداث مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل سواء كانت من قبل الوزارة المكلفة بالعمل أو الأجهزة المسيرة من قبل وكالة التنمية الإجتماعية أو الصندوق الوطني للتأمين أو أجهزة دعم الشباب و التي حققت نتائج إيجابية في رفع نسبة العمالة خاصة عند فئة الشباب ذات المؤهلات العلمية و هذا بهدف محاربة بطالة المتعلمين في الجزائر ، إلا أن فعالية هذه الأجهزة محدودة كون نسبة كبيرة من المناصب التي أنشئت هي مناصب عمل غير دائمة تدفع بالأفراد الذين حصلو على عمل إلى البحث الدائم عن وظيفة أفضل و أكثر ديمومة من وظائفهم الحالية من جهة و تكون تناسب مؤهلاتهم العلمية من جهة أخرى .

- نلاحظ من خلال تحليل واقع البطالة أن الجزائر تعاني من بطالة الشباب و هذا بسبب زيادة حجم هذه الفئة و قلة خبرتها في سوق العمل ، إضافة إلى عدم توافق مخرجات المؤسسات التعليمية مع متطلبات سوق العمل .

- من خلال الدراسة القياسية لمشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1987 _ 2013 إستنتجنا مايلي :

تتأثر معدلات البطالة بشكل كبير في الجزائر بحجم السكان النشطين و الناتج المحلي الإجمالي أما عن معدل التضخم فلم يظهر تأثيره في النموذج و يمكن إرجاع ذلك إلى أنه لا توجد علاقة واضحة بين معدل البطالة و معدل التضخم في الجزائر في الأجل الطويل و بالتالي لا تؤثر التغيرات في معدل التضخم على معدلات البطالة أما بالنسبة لأسعار البترول و الإستثمار المحلي فقد حذفنا من النموذج بسبب إرتباطهما الكبير بالناتج المحلي الإجمالي لأن الجزائر بلد يعتمد على إيرادات المحروقات و بزيادة هذه الإيرادات يزيد حجم الإستثمارات .

من خلال النتائج المتوصل إليها في هذا البحث إرتأينا أن نقدم بعض الإقتراحات التي قد تكون مناسبة للتخفيف من حدة البطالة على المدى القصير و المدى الطويل و التي نخصرها فيمايلي :

- ضرورة توفير قاعدة بيانات أساسية متكاملة عن مشكلة البطالة في الجزائر يراعي التعريفات و المصطلحات و القياسات و المعايير الدولية المتعارف عليها بما يمكن إنجاز إجراءات مقارنة و واقعية غير متضاربة ، خصوصا أن مسألة الإعلام الإقتصادي باتت ضرورة ملحة خاصة بالنسبة للقائمين على التخطيط و التنبؤ المستقبلي لسلوكيات الظواهر الإقتصادية و على رأسها البطالة .

- محاولة توفير قاعدة بيانات و إحصاءات دقيقة عن سوق العمل حتى يتم تحليل كل قطاع و التقليل من تشوهات في سوق العمل و يكون ذلك باستخدام أدوات التسيير و تحديثها باستمرار .

- ضرورة الإهتمام بالصناعات التصديرية كثيفة العمل بجانب صناعات تحل محل الواردات و خاصة الصناعات التي تتميز فيها الجزائر بميزة تنافسية مثل الصناعات المشتقة من المحروقات مع إعطاء الأولوية لتشغيل الطاقات العاطلة و تشجيع الصناعات الصغيرة في المناطق الريفية و الحضرية و ذلك من خلال التركيز على دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة لإدماج الشباب في ميدان الشغل من خلال تسهيلات تقديم القروض و بالتالي يمكن تنمية كفاءات مستوى الموارد البشرية من خلال الإهتمام بالنظام التعليمي المهني و التدريبي لتسهيل عملية الإدماج في سوق العمل بمعطياته الحالية و المستقبلية بما يخدم أهداف إستراتيجية التنمية كثيفة العمل من جهة و بما يحقق ترشيد الإنفاق و الإستقرار النقدي من جهة أخرى .

- ضرورة السيطرة على العوامل و المتغيرات الإقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على معدل و حجم البطالة ، و دراسة تطورها و التنبؤ بقيمها في الفترات المستقبلية لإتخاذ مختلف التدابير اللازمة التي من شأنها التخفيف من حدة البطالة و محاولة قياس تغيراتها بأساليب رياضية حديثة .

- ضرورة تخطيط مخرجات التعليم و التكوين وفقا لحاجة و متطلبات سوق العمل ، و لهذا يجب أولا القيام بدراسة موسعة لسوق العمل وفقا للقطاعات الإقتصادية لمعرفة النقص و الفائض في شتى الميادين .

- العمل على الربط بين المؤسسات التعليمية و المؤسسات الإقتصادية عن طريق التدريب و غيره من أجل حصول الطلاب على خبرة ميدانية و لو بسيطة تساعدهم على الإدماج في سوق العمل .

- محاولة ترقية و تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات و عدم الإعتماد شبه الكلي على قطاع واحد يتأثر الإقتصاد الوطني كله بتأثره ، و تشجيع الدخول في القطاعات الإنتاجية أكثر منه في الخدماتية .

و كآفاق للبحث يمكننا أن نقترح مايلي :

- الدراسة المعمقة حول تخطيط مخرجات التعليم و التكوين وفقا لحاجة سوق العمل .
- الدراسة القياسية لتحليل أسباب تركز ظاهرة البطالة عند فئة الشباب بشكل كبير .
- تكثيف الدراسات لسوق العمل وفقا للمناطق الجغرافية آخذين بعين الإعتبار خصائص و عادات سكان كل منطقة
- دراسة تحليلية لمعرفة أسباب إرتفاع معدلات البطالة عند الذكور مقارنة بانخفاضها عند الإناث في السنوات الأخيرة .
- إستخدام أسلوب الشبكات العصبية لدراسة التغيرات الهيكلية للبطالة عبر الزمن .

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أ - المؤلفات :

- 1) أسامة السيد عبد السميع ، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية و الإسلامية (الأسباب ، الآثار و الحلول) ، دار الفكر الجامعي ، جامعة الأزهر 2008.
- 2) أسامة محمد و محمود شعبان ، أساسيات الإقتصاد السياسي ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، جامعة الإسكندرية ، مصر 1998.
- 3) أحمد ماهر ، تقليل العمالة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2000.
- 4) جلاطو الجيلالي ، الإحصاء التطبيقي مع تمارين و مسائل محلولة ، دار الخلدونية ، الطبعة الثانية الجزائر 2009.
- 5) حسين علي بخيت ، سحر فتح الله ، الإقتصاد القياسي ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن 2009.
- 6) خالد الزواوي ، البطالة في الوطن العربي المشكلة و الحل ، مجموعة النيل العربية ، مصر 2004.
- 7) رمزي زكي ، الإقتصاد السياسي للبطالة ، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة ، عالم المعرفة الكويت 1998.
- 8) رمضان محمد مقلد و أسامة أحمد الفيل ، النظرية الإقتصادية الكلية ، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر و التوزيع 2012 ، الإسكندرية .
- 9) سلوى سليمان ، البطالة في مصر ، مؤسسة الرضا للطباعة ، جمهورية مصر العربية 1989.
- 10) ضياء مجبد الموسوي، النظرية الإقتصادية ، التحليل الإقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر 2005.
- 11) عبد الرحمن يسرى أحمد ، النظرية الإقتصادية الكلية و الجزئية ، جامعة الإسكندرية ، الإسكندرية 2004 .

- 12) عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، النظرية الإقتصادية الكلية ، دار معهد للكتب ، مصر 1997.
- 13) علي عبد الوهاب نجح ، مشكلة البطالة و أثر برنامج الإصلاح الإقتصادي عليها ، الدار الجامعية الإسكندرية 2005.
- 14) عمر صخري ، التحليل الإقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الأولى ، الجزائر 2000.
- 15) مجيد علي حسن و عفاف عبد الجبار سعيد ، مقدمة في التحليل الإقتصادي الكلي ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان 2004.
- 16) مجيد علي حسين ، عفاف عبد الجبار سعيد ، الإقتصاد القياسي النظرية و التطبيق ، دار وائل للطباعة و النشر ، عمان 1998 .
- 17) محمد أحمد السريتي و علي عبد الوهاب نجح ، مبادئ الإقتصاد الكلي ، دار الجامعة ، الإسكندرية 2008
- 18) محمد شريف إلمان ، محاضرات في التحليل الإقتصادي الكلي ، منشورات بوتي ، الجزائر 1994 .
- 19) مدني بن شهرة ، الإصلاح الإقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية) ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان 2008 .
- 20) مكيد علي ، الإقتصاد القياسي دروس و مسائل محلولة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر 2007
- 21) ناصر دادي ، عبد الرحمن العايب ، البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .
- 22) نزار سعد الدين عيسى و إبراهيم سليمان قطف ، الإقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات ، دار حامد للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 2007 .
- 23) نعمة الله نجيب إبراهيم ، نظرية إقتصاد العمل ، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، مصر 1997.
- 24) هيثم الزغبي ، أسس و مبادئ الإقتصاد الكلي ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، عمان 2000 .
- 25) وديع طوروس ، الإقتصاد الكلي ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، الطبعة الأولى ، طرابلس 2010 .

ب - المقالات و التقارير :

- 1) البشير عبد الكريم ، دلالات معدل البطالة و العمالة و مصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السادس 2007.
- 2) بلعربي عبد القادر و بودية فوزي ، البطالة نزوع سوق العمالة إلى اللارسمية ، مجلة الإستراتيجية و التنمية ، العدد الثاني ، جامعة مستغانم جانفي 2012.
- 3) التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998 ، منشورات المجلس الإقتصادي و الإجتماعي ، الدورة الثالثة عشر ، ماي 1999.
- 4) جمال الدين سلامة ، التخفيف من حدة البطالة في الجزائر ، مجلة علوم إنسانية ، السنة السادسة ، العدد 41 ربيع 2009.
- 5) دبون عبد القادر ، سويسي الهواري ، اثر الخوصصة في الجزائر على وظيفة تسيير الموارد البشرية في المؤسسة ، مجلة الباحث ، العدد الثالث 2004.
- 6) ريمي رياض ، ريمي عقبة ، أثر برامج سياسة التشغيل على مواجهة البطالة في الجزائر (دراسة مقارنة بين فترتين 1990 _ 1998 ، 1999 _ 2010) ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي تحت عنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة يومي 15 و 16 نوفمبر.
- 7) غالم عبد القادر و حمزة فيشوش ، إجراءات و تدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي ، جامعة المسيلة نوفمبر 2011.
- 8) المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي ، مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الإقتصادي و الإجتماعي من السنة 2004 ، الدورة العاشرة ، ديسمبر.
- 9) مصطفى بلمقدم و مصطفى الطويطي ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كاستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر ، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة ، يومي 15 و 16 نوفمبر 2011.

10) نبيل بوفليح ، دراسة تقييمية لسياسات الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000 _ 2010 ، أكاديمية الدراسات الإجتماعية و الإنسانية ، العدد 9 الجزائر 2013 م .

ج - الرسائل العلمية :

1) بن طحين محمد عبد الرحمن ، دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة ورقلة 2011.

2) شلاي فارس ، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر 2005.

د - النصوص القانونية و المراسيم :

1) المرسوم 98 _ 402 المؤرخ في 2 ديسمبر 1998 المتضمن الإدماج المهني لضمان الحاملين لشهادات التعليم العالي و المتمهين السامين ، خريجي المعاهد الوطنية للتكوين ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 91 الصادرة بتاريخ 06 ديسمبر 1998

2) المرسوم التنفيذي رقم 08 _ 127 المؤرخ في 30 أفريل 2008 المتضمن منحة الإدماج الإجتماعي للشباب حاملي الشهادات ، العدد 23 من الجريدة الرسمية

هـ - المواقع الإلكترونية :

الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار www.andi.dz

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات :

الصفحة	المحتويات
	شكر و تقدير
	إهداء
	الفهرس
2	المقدمة العامة
الفصل الأول : الإطار النظري لظاهرة البطالة	
8	تمهيد
8	المبحث الأول : مفاهيم عامة حول ظاهرة البطالة
8	المطلب الأول : تعريف البطالة و قياسها
12	المطلب الثاني : أنواع البطالة و الآثار المترتبة عنها
16	المبحث الثاني : النظريات المفسرة للبطالة
17	المطلب الأول : البطالة في الفكر الإقتصادي التقليدي
30	المطلب الثاني : البطالة في الفكر الإقتصادي الحديث
36	خلاصة الفصل
الفصل الثاني : تحليل واقع ظاهرة البطالة في الجزائر	
38	تمهيد
38	المبحث الأول : أسباب مشكلة البطالة في الجزائر و سياسات علاجها
38	المطلب الأول : أسباب تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر
48	المطلب الثاني : سياسة التشغيل و محاربة البطالة في الجزائر
60	المبحث الثاني : توزيع البطالة في الجزائر في الفترة 2004 _ 2013
60	المطلب الأول : توزيع البطالة حسب المناطق الجغرافية و الجنس
63	المطلب الثاني : توزيع البطالة حسب الفئة العمرية و المدة الزمنية
70	خلاصة الفصل
الفصل الثالث : الدراسة القياسية لظاهرة البطالة في الجزائر	
72	تمهيد
72	المبحث الأول : التحليل القياسي للبطالة في الجزائر 1987 _ 2013

72	المطلب الأول : تحديد المتغيرات الإقتصادية للنموذج
81	المطلب الثاني : صياغة و تقدير النموذج القياسي
86	المبحث الثاني : الدراسة التحليلية و التنبؤية للنموذج المقدر
86	المطلب الأول : الدراسة الإحصائية و الإقتصادية للنموذج المقدر
103	المطلب الثاني : التنبؤ بمعدلات البطالة باستخدام النموذج المقدر .
108	خلاصة الفصل
110	الخاتمة العامة
115	قائمة المراجع
120	قائمة المحتويات
123	قائمة الأشكال و الجداول
	الملخص

قائمة الأشكال والجداول

أ - قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
19	منحنى الطلب وفق النظرية الكلاسيكية	(1)
21	منحنى عرض العمل الكلاسيكي	(2)
22	منحنى توازن يوق العمل عند الكلاسيك	(3)
24	نموذج التوازن العام وفق النظرية النيوكلاسيكية	(4)
28	منحنى عرض العمل عند كينز	(5)
29	منحنى توازن سوق العمل عند كينز	(6)
35	منحنى فلييس في الأجل الطويل و القصير	(7)
44	مضمون تخطيط القوى العاملة	(8)
62	تطور نسب البطالة حسب المناطق الجغرافية و الجنس في الفترة 2004 _ 2013	(9)
62	تطور حجم البطالة حسب المناطق الجغرافية في الفترة 2004 _ 2013	(10)
65	تطور نسب البطالة حسب الفئة العمرية في الفترة 2004 _ 2013	(11)
65	تطور حجم البطالة حسب الفئة العمرية 2004 _ 2013	(12)
67	تطور نسب البطالة حسب المدة الزمنية في الفترة 2009 _ 2013	(13)
68	تطور حجم البطالة حسب المدة الزمنية في الفترة 2009 _ 2013	(14)
74	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1987 _ 2013	(15)
75	تطور حجم السكان النشطين في الجزائر في الفترة 1987 _ 2013	(16)
76	تطور معدل التضخم و البطالة في الجزائر خلال الفترة 1987 _ 2013	(17)
78	تطور أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 1987 _ 2013	(18)
79	تطور الإستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1987 _ 2013	(19)
80	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1987 _ 2013	(20)
98	تحديد مناطق القبول و الرفض لإحصاءة ديريين واتسون	(21)
102	توضيح إختبار جارك بيرا لتوزيع الأخطاء العشوائية	(22)
103	توضيح إختبار معامل تايل	(23)

105	مقارنة منحني القيم الفعلية و القيم المقدرة لمعدلات البطالة 1987 _ 2013	(24)
-----	--	--------

ب - قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
39	الميزان الجبائي و النقدي (مقدر بالنسبة المتوية)	1
42	توزيع العاطلين عن العمل حسب المستوى التعليمي في 1987 و 1995	2
45	التوزيع السكاني حسب التجمعات السكانية	3
46	توزيع البطالة حسب المناطق	4
47	عدد العمال المسرحين من المؤسسات التي تم حلها خلال الفترة 1994 _ 1997	5
50	تطور عدد المستفيدين من برنامج التعويضات ذات المنفعة العامة	6
52	حصيلة الأشغال ذات المنفعة العامة و ذات الإستعمال المكثف لليد العاملة	7
54	التكلفة المالية لعقود ما قبل التشغيل بالنسبة للفترة 1998 _ 2001	8
54	حصيلة عقود ما قبل التشغيل لفترة 1998 _ 2000 (منصب عمل)	9
55	تطور المترشحين المسجلين في برنامج عقود ما قبل التشغيل	10
56	التركيبية المالية للتمويل الذاتي	11
56	المستوى الأول : قيمة الإستثمار تساوي أو أقل من 2.000.000 دج	12
57	المستوى الثاني : قيمة الإستثمار ما بين 2.000.000 و 10.000.000 دج	13
57	تخفيض نسب الفائدة	14
58	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مناصب الشغل بين 2000 و 2006	15
58	تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2008 _ 2009	16
60	تطور وضعية الملفات بين 1996 _ 2003	17
60	حصيلة إستحداث مناصب الشغل عن طريق الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	18
61	تطور حجم و نسب البطالة حسب المناطق الجغرافية و الجنس في الفترة 2004 _ 2013	19
64	تطور أحجام و نسب البطالة حسب الفئة العمرية في الفترة ما بين 2004 _ 2013	20
67	تطور حجم و نسب البطالة حسب المدة الزمنية في الفترة 2009 _ 2013	21
73	جدول المتغيرات الإقتصادية المستعملة في النموذج في الفترة 1987 _ 2013	22

85	نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد	23
87	جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج	24
91	جدول جدول يبين الارتباط الزوجي بين المتغيرات المستقلة	25
93	جدول يبين الارتباط الزوجي بين المتغير التابع و المتغير المستقل	26
94	نتائج التقدير بعد إزالة مشكل التعدد الخطي	27
95	جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج	28
99	نتائج التقدير لإختبار بروش قودفراي	29
100	نتائج التقدير لإختبار وايت	30
103	القيم المقدرة لمعدلات البطالة خلال الفترة 1987 _ 2013	31
106	تقدير معادلة الإنجاء العام لحجم السكان النشطين	32
106	تقدير معادلة الإنجاء العام للنتائج المحلي الإجمالي	33
107	نتائج التنبؤ بقيم المتغيرات المستقلة	34
107	نتائج التنبؤ بمعدلات البطالة	35

الملخص

ملخص :

تعتبر ظاهرة البطالة في الوقت الراهن من أحد أكبر مشاكل العصر الأساسية التي تعاني منها معظم دول العالم و التي تختلف مستوياتها باختلاف مستويات تقدم هذه الدول و الأنظمة الاقتصادية و الإجتماعية و السياسية لها حيث تحدث إختلالات في توازن الطلب على العمل و عرض العمل نتيجة لعوامل إقتصادية و إجتماعية و ديمغرافية ، لهذا إرتأينا إلى دراسة هذه المشكلة و هي محل بحثنا و الذي حاولنا فيه قياس أثر بعض المتغيرات الإقتصادية على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1987 _ 2013م ، حيث تطرقنا فيه إلى معالجة جانب نظري خاص بالإطار النظري حول البطالة و كذا تحليل واقع ظاهرة البطالة في الجزائر و جانب تطبيقي يتمثل في الدراسة القياسية لظاهرة البطالة في الجزائر و ذلك ببناء نموذج إقتصادي قياسي لقياس أثر بعض المتغيرات الإقتصادية على البطالة ، و تم التوصل من خلال الدراسة أن حجم السكان النشطين و الناتج المحلي الإجمالي الأكثر تأثيرا على معدل البطالة خلال فترة الدراسة ، و إكتشفنا أن معدلات البطالة في السنوات الأخيرة شهدت إنخفاضا مستمرا و ملحوظا و هذا راجع إلى إرتفاع أسعار النفط الذي أدى إلى تحسن مداخيل الدولة من الجباية البترولية و إتباع الجزائر برامج دعم النمو و الإنعاش الإقتصادي .

الكلمات المفتاحية :

البطالة ، سوق العمل ، الإصلاحات الإقتصادية ، الإنحدار المتعدد ، النموذج القياسي